

**YEMEN**

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعة تعز**

**نيابة الدراسات العليا والبحث العلمي**

**كلية الحقوق**

**قسم القانون العام**

العيوب المؤثرة في صحة اعتراف المتهم

((دراسة مقارنة))

رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في القانون العام

إعداد الطالب

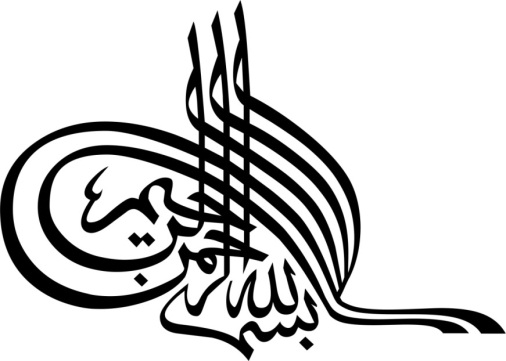
عبدالكريم محمد عبدالكريم الشلفي

إشراف الدكتور

محمد سعيد المعمري

أستاذ القانون الجنائي المشارك بكلية الحقوق جامعة تعز

1446 ھـ -2024م

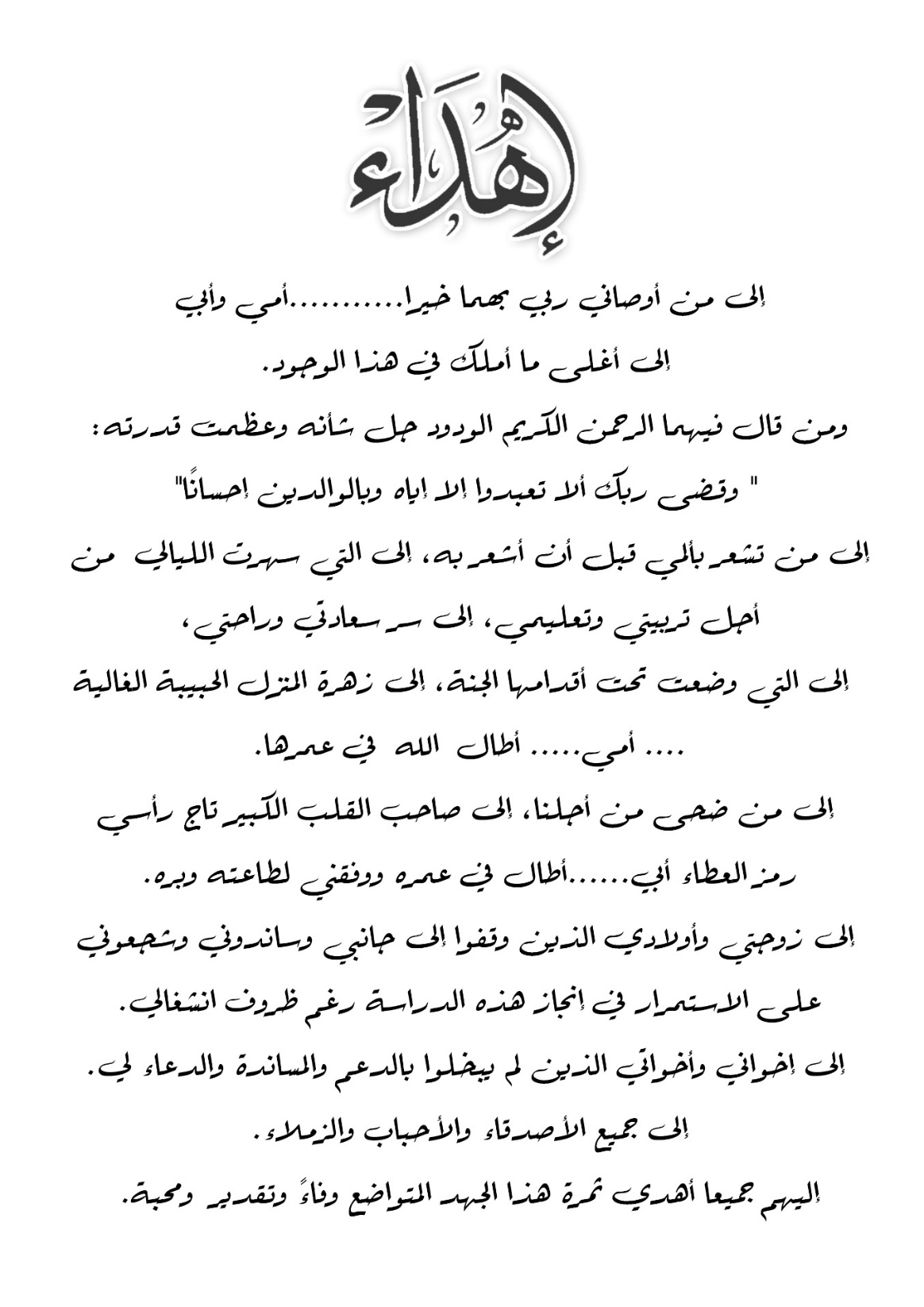


قال الله تعالى: -

{إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا}

[النساء: **{58}**

(أ)



(ب)

إلى الحفيظة على أمر الله الحافظة لكتاب الله, أمان الدارين, وريحان الجنتين

أمي

على نقش ممشاك المهيب أصنع أزاهير الأمل وأباهي السالكين

إلى والدي الذي رباني فأحسن ووفى.

إلى روح أخي الشهيد البطل/ زكريا رحمه الله وتقبله في الصالحين.

إلى أشقائي عمار, إبراهيم, حمزة.

إلى أخواتي الكريمات.

إلى زوجتي حفظه الله.

إلى أبنائي هيثم وهديل وأيمن وأكرم.

إلى كل أحبتي أهدي هذا العمل.

الباحث

عبد الكريم





الشكر لله قبل أن يرد خاطر الشكر لأحد من خلقه.

ثم وفاءً لأهل الفضل أشكر من ساند في سبيل إنجاز هذ العمل.

وفي الطليعة منهم أستاذنا الكبير الدكتور/محمد سعيد المعمري، الذي أشرف على هذه الدراسة، وأفاض عليها من علمه إضافة وتصحيحاً وتنقيحاً وتهذيبا ًوتسديدا ًورشداً.

والشكر موصول لجامعة تعز ممثلة بكلية الحقوق الصرح العلمي المتين الذي تزهر وتفاخر به محافل العلم في ربوع اليمن الحبيب، وأخص بالشكر أستاذنا الدكتور/ محمد عبد العزيز، عميد الكلية عضو لجنة المناقشة.

والشكر موصول للأستاذ الدكتور/عبدالله محمد الجعري الذي قبل مناقشة وتقييم هذه الرسالة.

ولكل أساتذتي الفضلاء الكرام نقباء المعرفة أعضاء الهيئة التدريسية بكلية الحقوق وكافة موظفي الكلية.

الباحث

(ج)

**ملخص الدراسة**

الاعتراف أحد أهم أدلة الإثبات في الدعوى الجنائية، وله دور في تكوين قناعة القاضي، وفي حجيته خلاف بين الماضي الذي كان فيه سيد الأدلة والحاضر الذي أصبح الأخذ به محاطاً باستثناءات وشروط يعد الإلمام بها من لوازم العمل القضائي.

تهدف هذه الدراسة إلى تعميق الدراية بدليل الاعتراف الذي كان يختصر جهد القاضي ووقته، ويجسد العدالة، وأصبح خاضعاً لتقدير القاضي في وزن قيمته، ومدى ركون القاضي إليه وفقاً لمبدأ القناعة الوجدانية لقاضي الموضوع.

كما تهدف هذه الدراسة لبيان عيوب الاعتراف والوسائل الحديثة في انتزاعه، باعتبارها مهمه للبحث القانوني المعاصر، وأصبح الإلمام بها من أهم المهمات لكل من له علاقة بالفقه والقضاء والقانون، مع تسليط الضوء على الصعوبات التي تكتنف دلالة الاعتراف فتعقد مهمة القاضي في إطار تكوين قناعته.

تعتمد الدراسة على منهجية الوصف والتحليل، كما تعتمد على منهجية المقارنة من خلال تحليل نصوص القانونين المصري والسعودي في مقابلة القانون اليمني، مع إشارات عابرة لقوانين أخرى بحسب متطلبات السياق.

جاءت هذه الدراسة لبيان العيوب المؤثرة في صحة اعتراف المتهم التي يجب على القاضي بحثها، وقد وزعت مضامينها على مبحث تمهيدي وثلاثة فصول، خصص المبحث التمهيدي منها لبيان ماهية اعتراف المتهم وحجيته في الإثبات من خلال مطلبين، الأول تناول ماهية اعتراف المتهم فعرف به لغة واصطلاحاً وقانوناً، وذكر خصائصه، وطبيعته، وشروطه، والثاني درس حجية الاعتراف من حيث جهة صدوره وسلطة المحكمة في تقدير حجيته، وخصص الفصل الأول لدراسة عيوب الاعتراف المتعلقة بالمتهم، وقد جاء في مبحثين تناول الأول مفهوم المتهم والعيوب المتعلقة بالأهلية وصراحة الاعتراف، واستعرض المبحث الثاني العيوب المتعلقة بالإرادة، وتناول الفصل الثاني عيوب الاعتراف المتعلقة بالإجراءات، تم تقسيمه إلى مبحثين أوضح المبحث الأول العيوب المتعلقة بالإجراءات المقيدة للحرية، وخصص الثاني للعيوب المتعلقة بإجراءات التفتيش والاستجواب المؤثرة في صحة الاعتراف، اما الفصل الثالث فجاء لعرض الآثار القانونية المترتبة على عيوب الاعتراف، تم دراسته من خلال مبحثين تناول الأول البطلان وأحكام الدفع به، وأبان المبحث الثاني تنوع البطلان على عيوب الاعتراف.

ثم انتهت الدراسة بخاتمة اشتملت على أهم النتائج والتوصيات التي تحصلت من هذه الدراسة.

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**مـقـدمــة**

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين وبعد:

إن إثبات الجرائم والعقاب عليها هو حق حصري للدولة دون غيرها فقد ولى زمان (حق الانتقام الشخصي) الذي كان يمارسه المجنى عليه أو أولياءه، بالكيفية التي يراها أو يرونها وقد يستعين كذلك بأسرته أو عشيرته، والدولة قد أخذت على عاتقها هذا الحق كسلطة عامة توجب عليها تنظيم المجتمع تنظيماً قانونياً موضوعياً وإجرائياً على نحو يراعى فيه احترام حقوق الإنسان عموماً، والمتهم على وجه الخصوص، والعمل وفق سيادة القانون، وفي المقدمة من هذه الحقوق لزوم أن يكون دليل الاثبات في الجرائم مشروعاً، أي مشروعية الدليل، مما يقتضي معه عدم الالتجاء إلى الوسائل المؤثرة على إرادة المتهم للحصول على دليل الإدانة، فلا إدانة إلا بناءً على أدلة مشروعة(م321)من قانون الإجراءات الجزائية اليمني فلا يجوز إثبات أي واقعة بغير الأدلة الشرعية وقد نص القانون على (لزوم إثبات أي واقعة ترتب مسؤولية جزائية على أي شخص إلا عن طريق الأدلة الجائزة قانوناً وبالإجراءات المقررة قانوناً (م322) من نفس القانون، وبالتالي فالحصول على دليل إدانة خارج هذه الضمانات من شأنه أن يوصم الدليل بعيب من عيوب الإرادة ويؤثر في سلامة اعتراف المتهم وصحته، فممارسة التعذيب مع المتهم وتحلفه اليمين الشرعية واستخدام الحيلة والخداع والضغط بأي وسيله من وسائل الاغراء (م178) من قانون الإجراءات الجزائية من شأنه إبطال الإدانة ، للتأثير على إرادة المتهم وجعلها معيبه.

إن عالم القانون لا يقبل في إدانة المتهم بالمبدأ المكيافيلي (الغاية تبرر الوسيلة) ([[1]](#footnote-1)) ،لأنها وسيلة غير أخلاقية في مجال القانون عموماً، والقانون الجنائي خصوصاً الذي يأبى للحصول على أدلة إثبات الجرائم، من خلال وسائل غير إنسانية للوصول إلى غاية، وهي معاقبة المتهم، كالتعذيب والاكراه بنوعيه، فالضمير الإنساني في عصرنا لا يقبل بهذا المبدأ، ويرتب عليه بطلان الدليل، والفقه المقارن والقضاء، في معظمه، مستقر على أن الاعتراف الذي يعول عليه كدليل إثبات في الدعوى يجب أن يكون اختيارياً صادراً عن إرادة حرة، بعيداً عن كل صورة من صور التأثير المادي أو المعنوي، التي من شأنها أن تشكل في مجملها (عيوباً مؤثرة في صحة الاعتراف لتعلقها بالمتهم) .

ونصوص الدستور تزخر بضمانات حماية المتهم خصوصاً والإنسان عموماً في هذا المجال ،فقد نصت المادة(48/ب) وكل إنسان تقيد حريته بأي قيد يجب أن تصان كرامته ويحضر التعذيب جسدياً أو نفسياً أو معنوياً ، ويحضر القسر على الاعتراف أثناء التحقيقات ويحرم التعذيب والمعاملة غير الإنسانية عند القبض أو أثناء فترة الاحتجاز.

والثابت أنه لا يصح التعويل على الاعتراف ولو كان صادقاً متى كان وليد إجراءات باطلة، فانتزاع اعتراف المتهم واقتناصه بالمخالفة للقانون يعتبر خروجاً على الشرعية وافتئاتاً على القانون لا ينبغي أن يعول عليه حتى ولو كان الاعتراف يطابق الحقيقة ما دام قد صدر بالمخالفة للإجراءات التي أوجب القانون مراعاتها، ذلك أن الهدف من الإجراءات الجزائية ليس هو كشف الحقيقة بعيداً عن احترام كرامة الانسان وحريته فلا قيمة للحقيقة التي يتم الوصول إليها على مذابح الحرية، التي تشكل أغلى قيمة إنسانية، وتكمن في صلب حقوق الإنسان التي يُعنى القانون بالحفاظ عليها وصونها من أية أفعال تنتهكها.

وبما أن دليل الاعتراف قديم في حياة الإنسان، ويعد التعذيب أكثر العيوب المؤثرة في صحة اعتراف المتهم، وقد كان سائدا في العصور القديمة، حيث كانت الاعترافات تنتزع من المتهم مبكراً عن طريق تعذيبه، لذلك وصف البعض الاعتراف في هذه الحقبة بأنه دليلاً محاطاً بالشبهات وماضيه مثقل بالأوزار ([[2]](#footnote-2)).

وبتطور الدول وظهور المناداة بحقوق الإنسان صار التعذيب محظور في كل التشريعات في الدول المتمدنة، فضلاً عن الإعلانات والمواثيق الدولية، كميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الإنسان(1948) والعهد الدولي لحقوق الإنسان المدنية والسياسية (1966) والعهد الدولي لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من الإعلانات المحلية والإقليمية بهذا الخصوص ، نصت المادة(5) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه (لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبة أو المعاملة القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة وضمنت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة تقريرها الذي أصدرته بشأن حماية حقوق الإنسان والمتهم لعلى أبرزها عدم جواز إخضاع أي شخص مقبوض عليه أو محبوس بإكراه مادي أو معنوي أو حيل خداعيه، أو إيحاء أو استجوابات مطولة، أو لتنويم مغناطيسي ، كما لا يجوز أن يعطى محاليل مخدره أو أي من المواد الأخرى التي من طبيعتها أن تشل أو تخل حريته في التصرف أو تؤثر في ذاكرته وزبدة القول أن النصوص الدستورية والتشريعات العادية ذات الصلة والمواثيق والإعلانات الدولية مجمعه على عدم إقرارها الالتجاء إلى الاعتراف من خلال وسائل الاكراه أياً كانت، والتي من شأنها أن تغيب إرادته أو تشل أو تخل حريته في التصرف أو تؤثر في ذاكرته.

على أنه تجدر الملاحظة أن كل هذه النصوص التي تشكل حماية متكاملة لحرية وحقوق الإنسان والمتهم لا تجد لها تطبيقاً عملياً في المجتمعات العربية، ومنها اليمن فهي محض إعلانات نظرية، ولعل هذا ما دفعنا إلى التعرض لهذا الموضوع وجعلناه موضوع رسالتنا ((العيوب المؤثرة في صحة اعتراف المتهم)) وذلك بهدف دق ناقوس الخطر، وتوجيه نظر الباحثين والمشتغلين في مجال القانون الجنائي خصوصاً بهذه القضية التي لا تتحمل الجدل. وقد انطلقنا في كل هذا من النصوص القرآنية التي تؤسس لكرامة الإنسان وصيانة عقله الذي ميزه الله به عن بقية المخلوقات واحترام حريته، وحرية اختياره فيما يفعل ويترك بعيداً عن التأثير على هذه الحرية، في حدود الشرع والقانون ومن هذه النصوص قوله تعالى: {وَلَقَدۡ كَرَّمۡنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلۡنَٰهُمۡ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ وَرَزَقۡنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلۡنَٰهُمۡ عَلَىٰ كَثِيرٖ مِّمَّنۡ خَلَقۡنَا تَفۡضِيلٗا}([[3]](#footnote-3))، وقوله تعالي:{وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجدُواْ لِأدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰ وَٱسۡتَكۡبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ}([[4]](#footnote-4)).

فالإنسان، وهذا شأنه، كما وصفه القرآن الكريم والذي ينفرد من بين جميع المخلوقات بالعقل والتمييز والبصيرة، صانع الحضارة، يستحق الحماية الكاملة من التشريعات على كل فعل من شأنه تحقيره أو إهانته أو معاملته بقسوة، أو تعذيبه لإكراهه على الاعتراف تحت وطأة هذه التدابير غير الأخلاقية وغير الشرعية والتي تتنافى مع إنسانيته التي كرمها الله.

**إشكالية الدراسة:**

تدور إشكالية الدراسة حول الإجابة على سؤال رئيسي ما هي العيوب المؤثرة في صحة الاعتراف، وما أثرها؟

ويتفرع عن هذا السؤال عدة أسئلة فرعية تمثل إشكالية في حد ذاتها نسعى إلى الإجابة عنها من خلال هذه الدراسة، وتتمثل في الآتي:

1. ما هو الاعتراف وما قيمته في الأثبات، وهل يكفي الحكم به كدليل منفرد؟
2. ما هي العيوب المؤثرة على صحة الاعتراف؟
3. ما الأثر المترتب على الاعتراف المعاب؟
4. هل يختلف الأثر القانوني للاعتراف المعاب باختلاف العيب الذي يلحق به؟
5. هل توحدت موقف التشريعات محل المقارنة من العيوب المؤثرة على صحة الاعتراف والأثار المترتبة عنها؟
6. ما أثر الإجراءات الباطلة على الاعتراف؟

**أهمية الدراسة:**

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تناقشه؛ فالاعتراف الجنائي مقرون بضمانات كثيرة يجب مراعاتها، وقد يحيط به إشكالات عديدة، تقتضي دراستها ومعالجتها، وبيان موقف القانون بشأنها، ولما كان القانون اليمني قد جاء بأحكام عامة تمثل في مجملها ضمانات للمتهم والاعتراف الصادر عنه، وسكت عن المسائل التفصيلية، فإن دراسة ذلك ومعرفة القصور من الأهمية بمكان.

كما تتجلى أهمية الدراسة أيضاً فيما تقدمه من تبصير معرفي للمجتمع بوجه عام ولأجهزة العدالة بوجه خاص، لاسيما وأن الواقع مازال لم يتحرر كلياً من التجاوزات التي ترافق عمل أجهزة جمع الاستدلالات والتحقيق وخصوصاً ما يتعلق بسماع أقول المتهم أو استجوابه في القضايا الجنائية، ولما كان الاعتراف كدليل في الدعوى الجنائية على قدر من الخطورة، وحتى لا يكون الشخص عرضة للتنكيل أو ربما يفقد حياته ويصبح ضحية اعتراف معيب لا يعول عليه قانوناً فإن الوقوف على تلك العيوب التي تخلص المتهم من الوقوع ضحيتها ذو أهمية بالغة.

ولما كانت دراستنا ستعالج وتناقش العيوب المؤثرة في صحة اعتراف المتهم فإنها تظهر من خلالها الأهمية العلمية لموضوع دراستنا، لاسيما وأن أكثر الاعترافات في الواقع العملي تصدر معيبة، سواءً صدرت عن متهم أثر على إرادته، أو بناءً على إجراءات باطلة.

**أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي:

1. التعرف على ماهية الاعتراف الجنائي، وحجيته في الإثبات.
2. التعرف على العيوب المؤثرة في صحة الاعتراف، والتي تؤخذ بعين الاعتبار أمام قاضي الموضوع.
3. الوقوف على مدى تأثير عيوب الاعتراف على صحته.
4. الإسهام في تعزيز الفقه الجنائي بمزيد من البحوث المتصلة بالواقع.
5. تقديم ورقة علمية عن عيوب دليل الاعتراف وأثرها بما يساعد المتخصصين في تجنب إشكاليته في الإثبات.

**أسباب اختيار الدراسة:**

دفعتني أسباب متعددة لدراسة العيوب المؤثرة في صحة اعتراف المتهم وأهمها ما يأتي:

1. أهمية الاعتراف كدليل إثبات من الناحيتين العلمية والعملية.
2. قلة الدراسات القانونية التي تناولت العيوب المؤثرة في صحة اعتراف المتهم.
3. ما لاحظته في الواقع العملي أثناء أداء الواجب الشرطي من اختلالات تشوب دليل الاعتراف، فكثير من الاعترافات أمام سلطة الاستدلال والتحقيق تؤخذ بإجراءات ووسائل وطرق غير صحيحة.
4. ارتباط هذا الموضوع بالأجهزة الشرطية التي أعمل فيها.
5. جدوى الوقوف على معرفة العيوب المؤثرة في صحة اعتراف المتهم ومدى تأثيرها فيه.
6. الحاجة لبيان أن الاعتراف لا يصلح كدليل إثبات على كل حال، وليس دليلاً مقدساً على مائدة الاثبات الجنائي.

**منهج الدراسة:**

أتبعت في دراسة موضوع البحث منهجين رئيسين: أولاهما المنهج الوصفي التحليلي، القائم على جمع المعلومات المتعلقة بموضوع البحث وتحليلها واستخلاص النتائج المتعلقة بها، وثانيهما المنهج المقارن الذي كان ظاهراً في هذه الدراسة من خلال مقارنة اتجاه القانون اليمني وعدد من قوانين الدول العربية كالقانون السعودي والمصري، في المسائل المتصلة بموضوع هذه الدراسة.

**خطة الدراسة:**

قسمت الدراسة إلى مقدمة ومبحث تمهيدي وثلاثة فصول تعقبها خاتمة على النحو الآتي:

مبحث تمهيدي: ماهية الاعتراف، وحجيته في الإثبات.

المطلب الأول: ماهية الاعتراف.

المطلب الثاني: حجية الاعتراف في الإثبات.

الفصل الأول: عيوب الاعتراف المتعلقة بالمتهم.

المبحث الأول: مفهوم المتهم والعيوب المتعلقة بالأهلية وصراحة الاعتراف

المبحث الثاني: العيوب المتعلقة بالإرادة.

الفصل الثاني: عيوب الاعتراف المتعلقة بالإجراءات.

المبحث الأول: العيوب المتعلقة بالإجراءات المقيدة للحرية.

المبحث الثاني: العيوب المتعلقة بإجراءات التفتيش والاستجواب.

الفصل الثالث: الآثار القانونية المترتبة على عيوب الاعتراف.

المبحث الأول: البطلان وأحكام الدفع به.

المبحث الثاني: تنوع البطلان المترتب على عيوب الاعتراف.

**مبحث تمهيدي**

**ماهية الاعتراف وحجيته في الإثبات**

يعد اعتراف المتهم دليلاً من أدلة الإثبات الجنائي المنصوص عليها في القانون اليمني والقانون المقارن ([[5]](#footnote-5))، ولما كانت دراستنا تتناول العيوب التي يمكن أن تلحق بهذا الدليل فإنه ينبغي علينا قبل الولوج إليه الإحاطة بماهيته ويكون من خلال مطلب أول، وبيان حجيته في الإثبات ويكون في مطلب ثاني، على النحو المبين تالياً.

**المطلب الأول**

**ماهية الإعتراف**

ماهية الشيء تعني كنهه وحقيقته، والاعتراف لا تتضح صورته إلا من خلال التعريف به وذكر خصائصه وطبيعته القانونية، وتمييزه عما يشابهه، وبيان أنواعه، وشروطه، وترد دراسة ذلك في فرعين خصص الفرع الأول لمدلول الإعتراف، والثاني لبيان شروط صحته وتفصيل ذلك من خلال ما يأتي:

**الفرع الأول**

**مدلول الإعتراف**

يستلزم الحديث عن مدلول الإعتراف دراسة التعريف به لغة واصطلاحاً، وقانوناً، مع إيضاح خصائصه، وتمييزه عما يشابهه، وبيان ما ورد في القانون اليمني والقوانين المقارنة حول المدلول، وهذا ما سنتناوله في السطور التالية:

**أولاً: تعريف الاعتراف في اللغة والاصطلاح وقانوناً:**

1. **الاعتراف لغةً:**

جاء في مختار الصحاح: الاعتراف لغة: الإقرار، ومنه الاعتراف بالذنب والإقرار به على النفس، والإقرار بالحق يعني الاعتراف به ([[6]](#footnote-6))، ولفظة الاعتراف لغة: مشتقة من الفعل اعترف، والاعتراف بالشيء الإقرار به يقـال: اعتـرف بذنبه أي أقر به ([[7]](#footnote-7)).

1. **الاعتراف اصطلاحاً:**

الإعتراف اصطلاحاً: إخبار شخص بحق عليه لغيره، كأن يعترف شخص بأنه ارتكب فعلاً تترتب عليه عقوبة بدنية أو مالية.

وقيل هو: (إظهار المكلف الرشيد المختار ما عليه أمره لفظاً أو كتابة أو إشارةً) ([[8]](#footnote-8)).

وعرفه بعض فقهاء القانون بأنه: (إقرار المتهم على نفسه بصدور الواقعة الإجرامية عنه)([[9]](#footnote-9)).

وعرفه آخر بأنه: (إقرار المتهم بكل أو بعض الوقائع المنسوبة إليه أي هو تسليم المتهم بالتهمة المسندة إليه تسليماً صريحاً غير مقيد) ([[10]](#footnote-10)).

والتعريف الأكثر جمعاً قولهم: (إقرار المتهم على نفسه بارتكاب الوقائع المكونة للجريمة كلها أو بعضها).)[[11]](#footnote-11)(

وهذا التعريف أجمع في نظر الباحث، لأنه جمع عنصرين أساسيين في الاعتراف وهما: إقرار المتهم على نفسه، وارتباط إقراره بالواقعة الإجرامية المسندة إليه كلها أو بعضها.

1. **الاعتراف في القانون اليمني والمقارن:**

لم يعرف القانون اليمني الاعتراف، وإنما أشار إلى أحكامه في بعض المواد التي تبين حجيته، ومناقشة القاضي للمعترف، والتحري من صحة الاعتراف، وكذا الأحكام التي تكفل صدور الاعتراف سليماً صحيحاً خالياً من العيوب والتأثير على الشخص المعترف، وقد نص عليه القانون اليمني في المواد(6، 183، 178، 352، 353) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني([[12]](#footnote-12))، ولا يختلف الحال في القانونين المصري والسعودي محل المقارنة فلم يعرفاه تعريفاً محدداً مميزاً له عن غيره مما يشتبه به، وإنما اكتفيا بذكر وأحكامه تاركين التعريف للقضاء والفقه.

**ثانياً: خصائص الاعتراف الجنائي:**

يتسم الاعتراف الجنائي بعدد من الخصائص أهمها:

1- قبوله للتجزئة بحيث يجوز للقاضي تجزئته إذا كان يقبل ذلك، وهذه التجزئة تظهر فيما إذا كان الاعتراف مركباً أو موصوفاً أما إن كان بسيطاً فإنه لا مجال للتجزئة مادام المتهم قد اعترف بالتهمة المنسوبة إليه بدون تحفظ([[13]](#footnote-13)).

2- إمكانية العدول عنه دون أن يكون المتهم ملزماً بإثبات عدم صحة الاعتراف الذي عدل عنه، حيث يؤخذ هذا العدول محل الجد ويدخل في حساب سلطة المحكمة التي توازنه بالاعتراف الصادر أول مرة من المتهم، وهذا بخلاف ما هو مقرر في القانون المدني الذي يعتبر أن الأصل عدم جواز العدول عن الإقرار، على اعتبار أن الإقرار حجة قاطعة على المقر، والعودة والعدول عن الاعتراف لا توجب المسائلة ([[14]](#footnote-14)).

3- سهولة ويسر الإثبات به، وكفاية الحكم به منفرداً عن غيره من الأدلة ([[15]](#footnote-15)).

4- النية فيه لا دخل لها في ترتيب الأثر وإنما تخضع لتقدير المحكمة ([[16]](#footnote-16)).

5- كونه حجة قاصرة على المعترف وحده، فهو ذو طابع شخصي ولا دخل للمحامي فيه، كما أن آثاره لا تسري إلا على المعترف دون غيره، فلو أقر على الغير؛ فان إقراره عليه لا يجوز بخلاف البينة؛ لأنها حجة متعدية إلى الغير ([[17]](#footnote-17)).

6- أنه متروك لإرادة المتهم إن شاء أدلى به وإن شاء التزم الصمت ([[18]](#footnote-18)).

**ثالثاً: تمييز الاعتراف الجنائي عما يشابهه:**

هناك عدد من المصطلحات المشابهة لمفهوم الاعتراف، أهمها الإقرار المدني والشهادة، ولكنهما لا تأخذان أحكامه، ولكي يزول اللبس عن مفهوم الاعتراف بين هذين المصطلحين فإننا نبين في هذه الفقرة الفوارق، بينه وبين الاقرار المدني والشهادة، وذلك من خلال ما يأتي:

**1- الفرق بين الاعتراف والإقرار المدني:**

من خلال التعريفات التي سبق بيانها للاعتراف، فإن الاعتراف هو: إقرار صادر من المتهم بصحة ارتكابه للوقائع المكونة للجريمة كلها أو بعضها، وهو بهذا يختلف عن الإقرار المدني، فالإقرار هو: إخبار الإنسان شفاهة أو كتابة عن ثبوت حق لغيره على نفسه ([[19]](#footnote-19)).

وعرفه السنهوري بأنه: (اعتراف شخص بحق عليه لآخر، سواء قصد ترتيب هذا الحق في ذمته أو لم يقصد) ([[20]](#footnote-20)).

**ومن هنا تظهر التفرقة بينهما ويمكن تلخيصها من خلال ما يأتي:** ([[21]](#footnote-21))

أ- قد يتعدى أثر الاعتراف إلى الغير، فالقاضي يستطيع الاستدلال بالاعتراف على غير المتهم على أساس أن ما ورد في الاعتراف يكون بمثابة شهادة من المعترف على غيره، بخلاف الإقرار فلا يمتد أثره على غيره مطلقاً.

ب- في الإقرار المدني تتجه نية المُقر إلى تحمل الالتزام وترتيب آثاره القانونية في حين أن نية المتهم في الاعتراف لا دخل ولا أهمية لها؛ لأن القانون هو الذي يرتب الآثار القانونية على هذا الاعتراف ولو لم تتجه نية المعترف إلى حصولها، فمثلاً إذا اعترف المتهم بالتهمة ظناً منه أن هذا الاعتراف سوف يجنبه العقاب؛ فإن ذلك لا يحول دون ترتيب آثار الاعتراف القانونية.

ج- يعد الإقرار سيد الأدلة في المسائل المدنية وهو حجة قاطعة على المقر ويعفى المدعى من إقامة الدليل على دعواه ولا يستطيع المقر العدول عن إقراره إلا لخطأ في الوقائع أو لعيب من عيوب الإرادة وعليه أن يثبت ذلك، ولا يملك القاضي أن يطلب من الخصم الذي كان الإقرار لمصلحته تقديم دليل إضافي، ولا يستطيع أن يرفض القضاء له بحقه، أما الاعتراف الجنائي فليس حجة في ذاته وإنما يخضع دائماً لتقدير المحكمة ولا تعفى النيابة من البحث عن باقي الأدلة وعن التأكد عن مطابقتها للواقع، ولا يُمنع القاضي من الاستمرار في نظر الدعوى، وللمتهم أن يعدل عنه في أي وقت دون أن يكون ملزماً بأن يثبت صحة الاعتراف الذي عدل عنه؛ فالاعتراف مجرد دليل إثبات خاضع لمبدأ الاقتناع القضائي وهو غير ملزم للمحكمة فلها أن تأخذ به أو أن تطرحه، حسب السلطة التي خولها القانون لها وبقيود.

د- الإقرار المدني غير قابل للتجزئة ويعد دليلاً قانونياً يجب على القاضي الأخذ به وعدم طرحه؛ فالإقرار المدني لا يتجزأ على صاحبه إلا إذا انصب على وقائع متعددة وكان وجود واقعة منها لا يستلزم حتماً وجود الوقائع الأخرى، أما الاعتراف الجنائي فهو على خلاف الإقرار المدني؛ إذ هو قابل للتجزئة؛ حيث أن الأمر متروك لسلطة القاضي وتقديره في الاقتناع به فله الأخذ بما يطمئن إليه وترك ما عداه دون أن يكون القاضي ملزماً ببيان ذلك.

ھ - الإقرار المدني يمكن أن يكون صريحاً ويمكن أن يكون ضمنياً، أما الاعتراف الجنائي فيشترط أن يكون صريحاً واضحاً دون أي لبس أو غموض.

و-الإقرار المدني لا يصح صدوره إلا ممن اكتملت أهليته أي أن يكون للمقر أهلية التصرف فيما أقر به، فإقرار القاصر في الأصل غير مقبول في الإثبات ولا يحتج به قبل المقر له، أما الاعتراف الجنائي فلا يتقيد بسن الرشد، حيث أجازت التشريعات اعتراف المتهم المميز الذي لم يبلغ سن الرشد بينما إقراره في المسائل المدنية غير جائز ما لم يبلغ سن الرشد، وهي خمسة عشر سنة في القانون اليمني، ويستثنى من ذلك إقراره في التصرفات المأذون له بها من وليه فهو جائز.

ز- تجوز الإنابة في الإقرار المدني بحيث يقر الوكيل في الدعوى نيابة عن موكله بناءً على تفويض خاص بذلك من الموكل وفي حدود عدم الإضرار بالموكل ([[22]](#footnote-22))، بينما لا تجوز النيابة في الاعتراف الجنائي، فلا يعتبر اعتراف المحامي نيابةً عن المتهم اعترافاً صحيحاً ولا يجوز التفويض فيه، حيث ينبغي أن يصدر الاعتراف من المتهم ذاته.

**2- الفرق بين الاعتراف والشهادة:**

الشهادة: إخبار في مجلس القضاء بلفظ أشهد، وعرفها بعض الفقهاء بأنها: (التعبير عن مضمون الإدراك الحسي للشاهد بما رآه أو سمعه بنفسه من معلومات عن الغير مطابقة لحقيقة الواقعة التي يشهد عليها في مجلس القضاء بعد أداء اليمين ممن تقبل شهادتهم، وممن يسمح لهم بها، ومن غير الخصوم في الدعوى) ([[23]](#footnote-23))، وعرفها الدكتور عبد الرزاق السنهوري بأنها: (إخبار الإنسان بحق لغيره على غيره) ([[24]](#footnote-24)).

وعرفها المشرع اليمني بأنها (إخبار في مجلس القضاء من شخص بلفظ الشهادة لإثبات حق لغيره على غيره) ([[25]](#footnote-25)) .

ومن هنا يظهر الفرق بين كل منهما ونوجزه في الآتي:

أ- الشهادة يشترط على المدلي بها حلف اليمين قبل الإدلاء بها، بينما الاعتراف لا يشترط أن يصدر من المتهم بعد تحليفه لليمين بل إن تحليف المتهم اليمين قبل الاعتراف يبطله.

ب- الشهادة إخبار صادر من الغير يترتب عنه مصلحة لخصم وضرر لخصم آخر دون إضرار الشاهد بنفسه، ودون أن يجني من شهادته نفعاً، أما الاعتراف إقرار الشخص ضد نفسه.

ج- الاعتراف متروك للمتهم فله أن يعترف أو ينكر، بخلاف الشهادة التي يجبر متحملها على الإدلاء بها وفقاً لنص المادة (63) من قانون الاثبات اليمني رقم (21) لسنة 1992م.

د- الرجوع عن الاعتراف جائز، ولا مسؤولية على المعترف في تراجعه بينما الشاهد لو تراجع فإنه يكون مساءلاً، لا سيما إذا صدر الحكم بناءً على تلك الشهادة.

هــ - الاعتراف لا يصلح إلا بعد مواجهة المتهم بالتهمة المنسوبة إليه، فما يرويه شخص عن اعتراف أدلى به المتهم إليه لا يصدق عليه وصف الاعتراف كدليل في الدعوى بل هو محض شهادة سماعية بهذا الاعتراف تخضع لتقدير المحكمة من حيث صدقها، ومطابقتها للواقع ([[26]](#footnote-26)).

و- الاعتراف إذا تضمن أقوالاً غير صحيحة فلا يعد ذلك تزويراً، بعكس الشهادة التي يعد أي كلام فيها غير صادق وصحيح يعد تزويراً يعاقب الشاهد عليه ([[27]](#footnote-27)).

**رابعاً: طبيعة الاعتراف:**

لم تكن طبيعة الاعتراف محل اتفاق بين فقهاء القانون خلاف فيها، وسنعرض تلك الآراء في الآتي:

**1- الاعتراف تصرف قانوني:**

يذهب بعض الفقه إلى أن الاعتراف هو: (تصرفاً قانونياً؛ لأن المعترف تتجه إرادته إلى الآثار المترتبة على الاعتراف) ([[28]](#footnote-28)).

**2- الاعتراف عمل قانوني بالمعنى الضيق:**

يؤكد البعض أن الاعتراف عمل قانوني بالمعنى الضيق وليس تصرفاً قانونياً؛ لأن القانون وحده هو الذي يرتب الآثار القانونية للاعتراف، وليس لإرادة المعترف دور في تحديد هذه الآثار، فضلاً على أن القاضي وحده هو الذي يملك سلطة تقدير هذا الاعتراف، ولمحكمة الموضوع تقدير الاعتراف في أية مرحلة من مراحل التحقيق متى اطمأنت إليه، بخلاف التصرف القانوني الذي يكون لسلطان الإرادة ([[29]](#footnote-29)).

**3- الاعتراف عمل إجرائي، وغير إجرائي:**

حدد جانب من الفقه الطبيعة القانونية للاعتراف من جانب أنه عمل إجرائي ومن جانب آخر غير إجرائي، وذلك بالبحث عن صلة العمل بالخصومة الجنائية، فالاعتراف الإجرائي هو ما صدر في ظل الخصومة الجنائية، أما الاعتراف غير الإجرائي؛ فهو ما صدر خارج نطاق الخصومة الجنائية، والأول يكون مؤثراً في سير الخصومة أو تعديلها أو انقضائها بخلاف الثاني، حيث إن الثاني قد تم قبل اتخاذ الإجراء الجنائي، وهذا يطلق عليه الاعتراف غير القضائي، وتكمن الفائدة من هذا التقسيم، إلى أن البطلان لا يصيب إلا العمل الاجرائي فقط، أما غير العمل الإجرائي كالأعمال المخالفة للقانون فتكون غير صحيحة أو غير مشروعة([[30]](#footnote-30)).

ونلاحظ أن هذا الرأي قد اعتبر الاعتراف القضائي عملاً إجرائياً كونه يصدر أثناء إجراءات نظر الدعوى الجزائية، أما بالنسبة للاعتراف غير القضائي كالصادر أمام سلطة جمع الاستدلال فلا يعد عملاً إجرائياً كونه صدر قبل الإجراء، وكذلك الحال فيما لو كان الاعتراف صادر أمام الغير من العامة أو الخاصة، إذ يجب أن يصدر الاعتراف أمام سلطة قضائية، ويكون صدوره مؤثراً فيها وبسير الخصومة الجنائية، وبهذا يفهم أن الاعتراف القضائي عمل إجرائي بخلاف الاعتراف غير القضائي الذي لا يعد كذلك.

ويتضح لنا مما سبق أن الاعتراف هو عمل قانوني بالمعنى الضيق كون القانون هو من يحدد قيمته القانونية، والآثار القانونية للاعتراف، وليست الإرادة الذاتية للمتهم، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فهو عمل إجرائي كونه يصدر من المتهم أثناء سير الدعوى الجزائية.

**خامساً: أنواع الاعتراف:**

تتعدد أنواع الاعتراف، وتختلف، ويعود ذلك الاختلاف للنظرة والزاوية التي ينظر ويقاس منها الاعتراف، فمنها ما يرجع إلى السلطة التي يصدر أمامها، ومنها ما يرجع إلى الشكل الذي يصدر فيه، ومنها ما تتعدد بالنظر الى الحجية والكمال والتجزئة، وسوف نوضح هذه الأنواع من خلال النقاط التالية:

**1- الاعتراف من حيث السلطة التي يصدر أمامها:**

بالنظر إلى السلطة أو الجهة التي يصدر أمامها الاعتراف؛ فإنه ينقسم إلى قسمين هما:

**أ- الاعتراف القضائي:**

وهو الاعتراف الذي يصدر من المتهم أمام إحدى الجهات القضائية التي تمر خلالها الدعوى الجزائية، سواءً كانت هذه الجهة هي النيابة العامة كسلطة اتهام وتحقيق، أو كانت هذه الجهة هي المحكمة، (ولا يعد الاعتراف أمام أي جهة شبه قضائية اعترافاً) ([[31]](#footnote-31)) ، وعليه فإن الاعتراف الصادر أمام محكمة أخرى غير مختصة جنائياً، أو مدنياً، أو أمام سلطة التحقيق في تحقيق متعلق بذات الواقعة أو واقعة أخرى لا يكون قضائياً، ولا يكسبه الثقة؛ كونه صدر أمام جهة قضائية ([[32]](#footnote-32)).

**ب- الاعتراف غير القضائي:** وهو الاعتراف الذي يصدر أمام جهة غير قضائية، كأن يصدر أمام مأمور الضبط القضائي، أو في تحقيق إداري، أو أمام أحد الأشخاص، وكذلك الاعتراف الحاصل بواسطة التسجيل الصوتي وغير ذلك ([[33]](#footnote-33)).

وفي نفس الصدد فإن الاعتراف الثابت في تسجيل صوتي أو مقطع فيديو أو عبر أي برنامج الكتروني؛ فإنه لا يعد أيضاً اعترافاً قضائياً، لعدم صدوره في مجلس القضاء، وهو لا يعدو أن يكون مجرد قرينة تحتاج إلى أدلة أخرى لتقويتها.

**2- الاعتراف من حيث الشكل:**

بالنظر إلى الشكل الذي يصدر فيه الاعتراف فإنه ينقسم إلى قسمين، هما:

**أ- الاعتراف الشفهي:**

الاعتراف الشفهي هو ذلك الاعتراف الذي يصدر بتلفظ المتهم شفاهة أمام جهة غير قضائية أو قضائية ، وإذا صدر أمام جهة قضائية فيمكن أن يثبت بواسطة كاتب التحقيق ولا يلزم أن يكون الاعتراف المثبت بمحضر التحقيق موقعاً عليه من المتهم ، طالما أن المحضر قد وقع عليه المحقق أو الكاتب، فقد يمتنع المتهم عن التوقيع ولكن هذا لا يؤدي إلى أن يفقد الاعتراف قيمته ([[34]](#footnote-34)).

**ب- الاعتراف المكتوب:**

الاعتراف المكتوب هو ذلك الاعتراف الذي يدون من قبل المعترف، أو يدونه المحقق ويبهم عليه المتهم، أو يكون الاعتراف مكتوباً بخط الغير وعليه إبهام وإمضاء المتهم، ولا يتطلب أن يكون له شكل معين، فقد يكون مكتوباً في دعامة ورقية أو أي دعامة أخرى يمكن الكتابة عليها، أو على جهاز الإعلام الآلي، أو اللوحات الرقمية، أو الهواتف بمختلف أشكالها وأجيالها، أو على أي وسيلة إلكترونية أخرى ([[35]](#footnote-35))، والمهم في هذا الاعتراف أن يكون موقعاً عليه من المتهم حتى يعتبر حجة عليه ([[36]](#footnote-36)).

**3- الاعتراف من حيث الحجية:**

بالنظر إلى الاعتراف من حيث قيمته كدليل في الإثبات، ومدى حجيته فيه فإنه ينقسم إلى قسمين هي:

**أ- الاعتراف كدليل إثبات:**

يخضع الاعتراف كدليل إثبات لتقدير القاضي، سواء كان اعترافاً قضائياً أو غير قضائي وينقسم إلى نوعين هما: ([[37]](#footnote-37))

**- الاعتراف كدليل إقناع شخصي:**

هو الذي لا يعتبره القانون دليلاً للإدانة ويستوي مع غيره من أدلة الإثبات في قوته الإقناعية.

**- الاعتراف كدليل قانوني:**

هو ذلك الاعتراف الذي يستمد مصدره من النص القانوني، بمعنى أن القانون هو الذي يتطلبه لإدانة المتهم المعترف، وفي هذه الحالة تحل إرادة المشرع محل إرادة القاضي.

**ب- الاعتراف كسبب من أسباب الإعفاء من العقاب:**

تذهب بعض التشريعات إلى إعفاء الشخص الذي اعترف بارتكاب الجريمة في بعض الجرائم الخاصة كتلك التي ترتكب في الظلام، أو يصعب إثبات التهمة فيها، وذلك يكون تشجيعاً للجناة على كشفها وإرشاد السلطات إلى حقيقة المساهمة فيها، فتنص على إعفاء الجناة من العقاب إذا اعترفوا بشروط معينة ([[38]](#footnote-38))، والقانون اليمني يعفى المتهم من العقاب في جرائم أمن الدولة إذا قام المتهم بالإبلاغ قبل تنفيذ الجريمة ([[39]](#footnote-39)) .

**4- الاعتراف من حيث الكمال والتجزئة:**

أما من حيث كمال الاعتراف وتجزئته، فإنه ينقسم إلى قسمين، وهما:

1. **الاعتراف الكامل:**

هو الذي يقر فيه المتهم بالجريمة المنسوبة إليه بكل أركانها وأوصافها، كما وصفتها سلطة التحقيق للمحكمة بموجب قرار الاتهام، أو كما صورتها سلطة التحقيق أمام قاضي التحقيق في الأنظمة التي يوجد فيها قاضي تحقيق ([[40]](#footnote-40)).

**ب- الاعتراف الجزئي:**

هو الذي يُنصب على جزء من الجريمة حيث يعترف المتهم ببعض الوقائع وينفي البعض الآخر، والاعتراف الجزئي يكون على صور وحالات عدة هي:([[41]](#footnote-41))

- إذا اقتصر اعتراف المتهم على ارتكاب فعل يمثل الركن المادي للجريمة نافياً الركن المعنوي فيها.

- إذا اعترف المتهم بمساهمته في الجريمة بوصفه شريكاً بالمساعدة، ونافياً قيامه بارتكاب السلوك الإجرامي المنسوب إليه كفاعل أصلي.

- إذا اعترف المتهم بارتكاب الجريمة بوصف يجعلها في صورة مخففة وتختلف عن الجريمة المنسوبة إليه، مثال: كأن تكون الجريمة المنسوبة إليه هي القتل العمدي، لكنه يعترف بارتكاب جريمة القتل الخطأ.

**الفرع الثاني**

**شــروط صحة الاعــــتراف**

يجب أن يتحقق في الاعتراف الصادر عن المتهم عدداً من الشروط التي يضفي توافرها الصحة للاعتراف، وفيما يأتي نستعرض أهم هذه الشروط.

**1- تمتع المتهم بالأهلية الاجرائية:**

الأهلية الإجرائية من الشروط الجوهرية للاعتراف الصحيح الصادر عن المتهم، يجب تحققه في الشخص الذي صدر عنه الاعتراف، وتعني: مباشرة نوع من الإجراءات على نحو يعتبر معه هذا الإجراء صحيحاً، وعرفها البعض بأنها: "صلاحية الشخص لمباشرة نوع معين من الأعمال الإجرائية" ([[42]](#footnote-42)).

ولكي تكتمل الأهلية الإجرائية لدى المتهم المعترف يشترط أن يكون متمتعاً بالإدراك والتمييز وقت الإدلاء باعترافه، بأن تكون لديه القدرة على فهم ماهية أفعاله وطبيعتها وعليه فإن كل من لا يتمتع بالإدراك والتمييز ليس أهلا للاعتراف، فالصغير والمجنون والسكران، والمصاب بعاهة عقلية ينعدم الإدراك والتمييز لديهم، والاعترافات الصادرة منهم غير مقبولة في الإثبات الجزائي لتخلف شرطها وهو عدم الادراك والتمييز ([[43]](#footnote-43)).

**2- أن يكون المتهم المعترف ذو صفة:**

يشترط أن يصدر الاعتراف بالصفة وتتجلى الصفة في صدور الاعتراف من المتهم ذاته، وصدوره في الواقعة محل الاتهام ذاتها دون غيرها، وسوف نبين ذلك من خلال ما يأتي:

1. **أن يصدر الاعتراف من المتهم ذاته:**

يجب أن يكون المتهم ذو صفة في الاعتراف بأن يصدر الاعتراف من المتهم ذاته ذلك أن صدور الاعتراف من المتهم شرط لابد منه، فالشاهد الذي يعترف بارتكاب الجريمة أثناء الإدلاء بشهادته لا يعتبر ما صدر منه اعتراف بالمعنى القانوني؛ (لأنه وقت صدور هذا الاعتراف لم يكن أهلاً له وبعبارة أخرى لم تتوافر فيه الأهلية اللازمة للاعتراف بارتكاب جريمته وهي أن يكون متهما)ً ([[44]](#footnote-44)).

**ب- صدور الاعتراف في الواقعة الإجرامية ذاتها:**

وصدور الاعتراف في الواقعة الإجرامية ذاتها شرط من شروط صحة الاعتراف؛ فيجب أن يكون موضوع الاعتراف منصباً على الوقائع المكونة للجريمة كلها أو بعضها، ويشترط في الواقعة التي يعترف بشأنها المتهم أن تكون واقعة إجرامية محددة، وأن تكون الواقعة محل الاعتراف متعلقة بالدعوى، وأن تكون الواقعة محل الاعتراف ذات أهمية في الدعوى، وأن تقرر الواقعة المعترف بشأنها مسؤولية المتهم ([[45]](#footnote-45)).

**3- أن يكون الاعتراف واضحاً وصريحاً:**

يشترط أن يكون الاعتراف الذي يعتد به واضحاً وصريحاً، وارداً على الواقعة الجنائية المسندة إليه، وفي ذلك تقول: محكمة النقض المصرية أن (الاعتراف يجب أن يكون نصاً في اقتراف الجريمة، وأن يكون من الصراحة والوضوح بحيث لا يحتمل تأويلاً، وبناءً على ذلك فالاعتراف الغامض أو الذي يحتمل أكثر من معنى لا يصح التعويل عليه) ([[46]](#footnote-46))، وفي حالة عدم تحقق هذا الشرط فلا يجوز للمحكمة التعويل على الاعتراف كدليل في الإثبات.

ويشترط لاعتبار الاعتراف بينة كافية أن يكون خالياً من أي لبس أو إبهام وأن تقتنع المحكمة بأن المتهم يفهم تماماً ماهية التهمة المعزوة إليه وما يترتب على اعترافه من نتائج، فلا يجوز لمحكمة الموضوع أن تستنتج اعتراف المتهم من بعض تصرفاته كالهروب أو المصالحة مع المجني عليه على تعويض معين أو عدم الحضور فقد يكون ذلك خشية من القبض عليه، ( والرأي مستقر على أن صمت المتهم لا يعتبر اعترافاً، لأن هذا الصمت لا يعتبر صراحة اقراراً في الواقعة الاجرامية المنسوبة إليه، وهي في حقيقته ليس إلا استعمالاً لحق قرره له القانون)([[47]](#footnote-47)).

**4- أن يكون الاعتراف مطابقاً للحقيقة والواقع:** الاعتراف في جوهره تعبير عن إرادة المتهم بنسبة واقعة معينة إليه، لذلك فإنه يشترط أن يكون مطابقاً للحقيقة والواقع، حتى يمكن الاستناد إليه كدليل إدانة وتجريم، إذ لا يجوز الاستناد إلى الاعتراف، الذي يكون مخالفاً للحقيقة والواقع.

وحري بنا التطرق إلى أنه قد يصدر الاعتراف في الواقع كاذباً وليس حقيقياً لدوافع مختلفة، فقد يكون المعترف متعمداً الكذب، أو معتقداً صحة اعترافه، أو للتخلص من تأثير مادي أو معنوي، أو يعترف كذباً مقابل مكافئة أو فائدة تعود عليه أو على ذويه، أو إطاعة لسيدةالذي يدفعه إلى ذلك انقاذاً لنفسه، أو يعترف كذباً لافتداء شخص عزيز لديه([[48]](#footnote-48)).

وبناء على ذلك فإنه يجب على القاضي أن يتحرى مدى مطابقة الاعتراف للحقيقة ودافع الجريمة، وكذا التأكد من صحته ووضوحه والإجراءات السابقة عليه، وذلك كله متروك لسلطة القاضي كونه من يملك تقدير ووزن هذا الدليل.

وتماشيا مع ماتم ذكره فإنه يجب أن ينصب الاعتراف، على الوقائع المشكلة للجريمة، التي ارتكبها المتهم أي الواقعة الإجرامية نفسها، لا على واقعة أخرى، حتى لو كانت ذات صلة وثيقة بالفعل، فمثلاً لا يعد اعترافًا إقرار الشخص بوجود خلاف بينه وبين المجني عليه، أو أنه يحرز سلاحاً من نفس نوع السلاح الذي ارتكبت به الجريمة، أو أنه على علاقة غير شرعية بالمجني عليها، دون اعتراف بارتكاب الفعل المجرم، فكل هذه الأمور تعتبر دلائل موضوعية، لا تكفي للإدانة، أو التجريم، إلا إذا عززتها أدلة أخرى كافية ([[49]](#footnote-49)).

ولابد من الإشارة إلى أنه لا يشترط أن يرد الاعتراف على الواقعة الإجرامية بكامل تفاصيلها، بل يكفي فيه أن يرد على وقائع تستنتج المحكمة منها ومن باقي عناصر الدعوى، بكافة الممكنات العقلية والاستنتاجية اقتراف الجاني للجريمة ([[50]](#footnote-50)).

ومن هذا المنطلق ولضمان تحقق شرط مطابقة الاعتراف للحقيقة والواقع يجب البحث عن الدوافع التي أجبرت المتهم على الإدلاء باعترافه، إذ قد يعترف الشخص كذباً للتخلص من إكراه مادي أو معنوي يتعرض له، أو بدافع تخليص المجرم الحقيقي، إلى غير ذلك من أسباب، والواقع العملي يشهد كثيراً من تلك الاعترافات الكاذبة المخالفة للحقيقة والواقع لهدف تخليص المجرم الأصلي، أو بسبب المال المتحصل عليه.

**5- صدور الاعتراف عن إرادة حرة:**

يشترط لقبول الاعتراف في الإثبات أن يكون صادراً عن إرادة حرة، وأن يكون المعترف متمتعاً بحرية الاختيار؛ لذا يجب أن يكون بعيداً عن أي تأثير خارجي؛ فالاعتراف الذي يعد حجة ضد المتهم هو الذي يصدر عن إرادة حرة واعية؛ فإذا شاب إرادته تأثير مادي أو معنوي عُد الاعتراف غير صحيح.

ويقصد بالإرادة الحرة قدرة الشخص على توجيه نفسه إلى عمل معين أو إلى الامتناع عنه، هذه القدرة لا تتوافر لدى الشخص إلا إذا انعدمت المؤثرات الخارجية التي من شأنها أن تعيق الإرادة؛ لذلك يجب أن يكون المتهم قد أدلى بالاعتراف وهو في كامل إرادته، بأن تكون إرادته حرة وعيه بعيدة من كل ضغط من الضغوط التي تعيبها أو تؤثر عليها، فأي تأثير يقع على المتهم سواء أكان عنفاً، أو تهديداً، أو وعداً، يعيب إرادته، ويؤثر في صحة اعترافه ([[51]](#footnote-51)).

ولكي يعتد بالاعتراف لابد أن يتحقق فيه شرط عدم التأثير المادي أو المعنوي، على الإرادة، والتأثير المادي على الإرادة يتحقق في كل حالة يحصل فيها مساس بإرادة المتهم.

أما التأثير المعنوي فيتحقق في الوعد والإغراء وهو من الوسائل التقليدية لغرض حمل المتهم على الاعتراف، كما يكون التأثير المعنوي في تحليف المتهم اليمين، وفي الحيلة والخداع، وتهديد المتهم لحمله على الاعتراف، (ويستوي أن يكون التهديد بإيذاء المهدد في شخصيته أو في ماله أو بإيذاء غيره من أعزائه) ([[52]](#footnote-52)).

**6-أن يكون الاعتراف وليد إجراءات صحيحة.**

يشترط أن يكون الاعتراف الصادر عن المتهم وليد إجراءات صحيحة، وهو أن يؤخذ الاعتراف بناءً على أعمال إجرائية تتوافق مع ما يقره القانون من إجراءات من بداية الدعوى الجزائية حتى إثبات التهمة على المتهم أو نفيها.

ويعد هذا الشرط من أدق شروط الاعتراف وأكثرها أهمية إذ يلزم الوصول إلى الاعتراف عن طريق إجراءات مشروعة، ووفقاً لما نص عليه القانون، مع مراعاة عدم تعارض ذلك مع حقوق المتهم في حريته وكرامته ([[53]](#footnote-53)).

وتأسيسا على ذلك فإنه يجب أن يكون الاعتراف الذي يصدر من المتهم صحيحاً ولم يتأثر بأي إجراء مخالف للقانون، ذلك أن الإجراء الذي يتخذ ضد أي إنسان لابد أن يفترض براءة هذا الإنسان، فالمتهم بريء حتى تثبت إدانته، ولا تثبت إدانة المتهم بناء على إجراءات باطلة وغير صحيحة أثرت في إرادته وحريته واختياره فأدلى باعترافه وفقاً لذلك.

**المطلب الثاني**

**حجية الاعتراف في الإثبات**

المراد بحجية الاعتراف: قيمته في الإثبات ووزنه في تكوين قناعة القاضي، ولقد اتفقت أغلب التشريعات الحديثة على أن الاعتراف في المواد الجنائية لا يكون دليلاً كافياً لترتيب الإدانة، إلا إذا كان صحيحاً غير مشوب بعيب من عيوبه، وعلى القاضي أن يبحث في صحته وسلامته ومشروعيته كشأن الأدلة الأخرى في الإثبات في ظل مبدأ قناعة القاضي، فللمحكمة بعد التحقق من توافر شروط صحته، ومطابقته للحقيقة والواقع، النظر في مدى إمكانية التعويل عليه.

وفي هذا المطلب نتناول حجية الاعتراف من حيث جهة صدوره من خلال فرع أول، ثم نوضح في الفرع الثاني سلطة المحكمة في تقدير حجيته.

**الفرع الأول**

**حجية الاعتراف من حيث جهة صدوره**

الحديث عن حجية الاعتراف من حيث جهة صدوره هو الحديث عن الاعتراف القضائي والاعتراف غير القضائي باعتبارهما نوعا المصدر الذي ينسب له الاعتراف، وهذا ما يوجه إليه البحث فيما يلي:

**أولا: حجية الاعتراف القضائي:**

الاعتراف القضائي هو ذلك الذي يحصل أمام سلطة قضائية كالنيابة أو المحكمة ([[54]](#footnote-54))، ومن المؤكد أن اعتراف المتهم أمام النيابة العامة وإن كان يشكل دليلاً واضحاً للإثبات، إلا أن اعتماده يستلزم الحيطة والحذر والوقوف على الظروف والملابسات التي أحاطته ورافقته بما يؤكد صحته، وأنه تم بإرادة حرة دون إكراه أو ضغط، وذلك لاحتمال وجود بعض الانتهاكات التحقيقية لمبدأ العدالة في التحقيق بدافع الوصول للحقيقة.

وعلاوة على ذلك وقف المشرع اليمني على حقيقة تلك المخالفات التي ربما تحصل في التحقيقات، فنصت المادة (352) إجراءات جزائية بقولها: (يسأل القاضي المتهم بعد انتهاء الإجراءات المذكورة في المادتين السابقتين عن التهمة الموجهة إليه ما إذا كان مقراً بالجرم الموجه إليه أم لا؛ فإذا أقر بارتكاب الجريمة ناقشته المحكمة تفصيلاً، واطمأنت إلى أن إقراره صحيحاً، سجل إقراره بكلمات تكون أقرب إلى الألفاظ التي استعملها في إقراره، ولها أن تكتفي بذلك في الحكم عليه، كما أن لها أن تتم التحقيق إذا رأت داعياً لذلك)، وعلى هذا نصت المادة (38) من تعليمات النيابة([[55]](#footnote-55)).

وفضلا عن ذلك فإن الاعتراف القضائي ليس له حجة مطلقة بل يخضع لقناعة القاضي، (فالقاضي الجزائي لا يأخذ بالأدلة القانونية بل بالأدلة المعنوية؛ لما تشكله الأولى من تقييد لسلطة القاضي بحريته في اختيار وسائل الإثبات المناسبة) (([[56]](#footnote-56).

ولعل من المفيد أن نؤكد أن سلطة القاضي ليست مطلقة بل مقيدة ببناء قناعته على أدلة صحيحة عرضت عليه، ومناقشة الأدلة التي يجب أن تكون مشروعة في جلسة المحاكمة، وبناء قناعته على الجزم واليقين، وليس على الشك والتخمين، خاصة في أحكام الإدانة، مع التزام القاضي بتسبيب حكمه ([[57]](#footnote-57)).

**ثانياً: حجية الاعتراف غير القضائي:**

الاعتراف غير القضائي هو الذي يحصل أمام جهة غير قضائية، كالذي يحصل أمام رجال الشرطة أو في تحقيق إداري، أو أمام أحد الأشخاص أو في تسجيل صوتي فهو يتم خارج مجلس القضاء ([[58]](#footnote-58)).

و يشهد الواقع العملي كثيراً من الاعترافات غير القضائية، كتلك التي تصدر أمام سلطة جمع الاستدلالات أو بواسطة البرامج الالكترونية، أو تلك التي تصدر من الغير، ونشير إلى هذه الأنواع من الاعترافات غير القضائية في الآتي:

**1- الاعتراف أمام سلطة جمع الاستدلال:**

يطلق على هذا الاعتراف الصادر أمام سلطة جمع الاستدلالات بالاعتراف غير القضائي ، ويخضع لتقدير محكمة الموضوع حتى لو عدل عنه المتهم؛ لأن سلطة جمع الاستدلالات ليست سلطة قضائية، والاعتراف الصادر أمامها من الاستدلالات التي يمكن للمحكمة الاعتماد عليها في تكوين اقتناعها في ضوء سائر أدلة الدعوى([[59]](#footnote-59)).

وقد اشترط القضاء اليمني الإشهاد على الاعتراف الصادر أمام سلطة الاستدلال([[60]](#footnote-60))، ومناط الأخذ بهذا الاعتراف في القضاء اليمني يرجع إلى اطمئنان محكمة الموضوع إلى صدقه ومطابقته للواقع، ولو عدل عنه في مراحل أخرى منها.

ونستخلص مما سبق أن الاعتراف أمام سلطة الاستدلال هو اعتراف غير قضائي، إلا أن القضاء اليمني يأخذ به متى تم الاشهاد عليه، وخلا من العيوب المؤثرة فيه، وإذا كان هذا هو موقف القضاء اليمني فكان حريا بالمشرع اليمني أن يكفل للمتهم الحق في الاستعانة بمحامي في هذه المرحلة.

**2- الاعتراف الصادر بواسطة البرامج الالكترونية:**

قد يصدر الاعتراف عبر أي من البرامج الإلكترونية كأن يصدر عبر برنامج الواتساب أو الفيسبوك، أو بواسطة الكاميرات أو عبر الحصص التلفزيونية، أو على شبكة الإنترنت ([[61]](#footnote-61)) ، فهذه الاعترافات لا يعد بها قانوناً، لصدورها في غير مجلس القضاء كما لا يؤمن سلامة وصحة الاعتراف الصادر في هذه البرامج، خصوصاً وأن التكنولوجيا قد تطورت كثيراً فظهر ما يعرف بالذكاء الاصطناعي الذي يمكن من خلال تركيب مقطع صوتي أو مرئي منسوباً للمتهم، وهو في الحقيقة غير صادر عن المتهم بل تم تركيب الصوت بواسطة برنامج الذكاء الاصطناعي.

**3- الاعتراف الصادر من غير المتهم:**

لا يكون الاعتراف اعترافاً قضائياً إلا إذا صدر من الشخص على نفسه، فإذا صدر الاعتراف من المتهم خلال اعترافه على نفسه وشمل اعترافه أمور صدرت عن الغير فلا يكون اعترافاً بالنسبة للغير، ذلك أن اعتراف متهم على متهم لا يعد اعترافاً، وأقوال متهم على آخر هي بمثابة استدلالات تخضع لتقدير المحكمة، وهذا الذي أرسته محكمة النقض المصرية ([[62]](#footnote-62)).

كما أن تسليم محامي المتهم بالتهمة المنسوبة لموكله لا يعد اعترافاً، وهذا ما يراه جانب من الفقه؛ إلا إذا سؤل المتهم عما جاء بأقوال محاميه فسلم بها، فالقاعدة: أنه لا ينسب لساكت قول، والاعتراف لا يستفاد ضمناً أو بالتزام الصمت، فضلاً عن أن المحامي يكون باعترافه، الذي يؤدي إلى إدانة موكله المتهم قد خرج عن حدود وكالته، والمتمثلة في الدفاع عنه، وبالتالي ليس لكلامه هذا أي أثر قانوني ([[63]](#footnote-63)).

**الفرع الثاني**

**سلطة المحكمة في تقدير حجية الاعتراف**

للمحكمة سلطة في تقدير حجية الاعتراف الصادر عن المتهم ولها تجزئته، والحكم به كدليل منفرد، ولكن سلطتها ليست مطلقة بل لها حدود، فهي مقيدة بمدى تكون اليقين والقناعة لديها، وسوف نوضح في هذا الفرع اليقين وحجية المحكمة في تجزئة الاعتراف والحكم به كدليل منفرد من خلال الفقرات الآتية:

**أولاً: اليقين ودوره في تقدير حجية الاعتراف:**

اليقين من أسس العدالة، وهو مصدر ثقة في الأحكام القضائية، وهو من وسائل القاضي في بلوغ الحقيقة، فما هو اليقين وما هي علاقته بالاقتناع القضائي؟ وما هي نسبة اليقين؟ هذا ما نجيب عليه من خلال ما يأتي:

**١- تعريف اليقين، وعلاقته بالاقتناع القضائي:**

اليقين والاقتناع والحقيقة هي مفاهيم مجردة لا تخضع لسيطرة القانون وتنظيمه، ولذلك تركت الحرية للقاضي لاختيار الدليل الذي يرتاح إليه وتقديره بالكيفية التي تمكنه من تكوين قناعته دون رقابة عليه.

واليقين هو عملية التقدير الحر والمسبب بعناصر الإثبات في الدعوى، وعرف بأنه حالة ذهنية أو عقلانية تؤكد وجود الحقيقة، ويتم الوصول إليها بما يستنتجه القاضي من خلال ما يعرض عليه من وقائع الدعوى، والتي تولد لديه ثقة عالية من التأكيد وتستبعد كل شك حول النتيجة النهائية التي وصل إليها في حكمه وعندما يصل القاضي إلى هذه المرحلة من اليقين فإنه يقتنع بالحقيقة، فالاقتناع هو ثمرة اليقين وليس اليقين ذاته، ذلك أن اليقين يستمده القاضي من وقائع القضية وأدلة الإثبات، أما الاقتناع فهو الشعور الذي يتولد لديه بعد يقينه بالوصول إلى الحقيقة.

**٢- نسبية اليقين القضائي:**

اليقين كما رأينا حكم ذهني يصل إليه القاضي من خلال عملية التقدير والتقييم للوقائع المعروضة عليه، واليقين الذي يصل إليه القاضي ليس يقيناً مطلقاً، بل يقين نسبي بشرط عدم اختلاطه بالشكوك، والنتائج التي يتم التوصل إليها قد تختلف من قاضٍ لآخر، إلا أنه يجوز أن تبنى الأحكام على احتمالات ذات درجة عالية من الثقة والتي تستبعد كل شك حول النتيجة التي وصل إليها القاضي.

**3- اليقين القضائي في القانون اليمني والمقارن:**

مما لاشك فيه أن تقدير الاقتنـاع وبلوغه درجة اليقين للحكم بالإدانة يرجـع إلى الاجتهـاد القضائي، أما التشريعـات الجـنائية فإنها اكتفـت بإقرار مبدأ الاقتناع دون استلزام درجـة معينة فيه، وهذا ما نص عليه قانون الإجراءات الجزائية اليمني في المادة (321/2) إذ نصت بقولها: (تقدير الأدلة يكون وفقا لاقتناع المحكمة في ضوء مبدأ تكامل الأدلة فلا يتمتع دليل بقوة مسبقة في الإثبات).

وحرصا على ذلك فإن القاضي لا يحكم في الدعوى إلا بمقتضى العقيدة التي تكونت لديه بكامل حريته من خلال المحاكمة ، ومع ذلك لا يجوز له أن يبني حكمه على أي دليل لم يطرح أمامه في الجلسة (م367) إ.ج. ي.

فمن المقرر قانوناً وفقهاً وقضاءً أن لمحكمة الموضوع السلطة التقديرية في استنباط ما تراه من أقوال المتهم حتى لو تراجع عنها، كما أن لمحكمة الموضوع الأخذ بمضمون أقوال المتهم فليست مقيدة بالنصوص والعبارات الواردة حرفياً في أقوال المتهم لأن الاعتراف يختلف عن الإقرار ([[64]](#footnote-64)).

وحري بنا التطرق إلى أن هذا المبدأ مقررا أيضا في القانون المصري ، حيث نصت المادة (302) من قانون الإجراءات الجنائية المصري على أن: (يحكم القاضي في الدعوى حسب العقيدة التي تكونت لديه بكامل حريته).

وجاء في حكم المحكمة العليا المصرية: أن الأحكام الجنائية تبنى على الجزم واليقين ولا تقوم على الحدس والتخمين ([[65]](#footnote-65)).

والحال كذلك في نظام الإجراءات الجزائية السعودي إذ يكفى الاعتراف إذا اطمأنت المحكمة لصحته، وفي هذا نصت المادة (160) على أنه إذا اعترف المتهم في أي وقت بالتهمة المنسوبة إليه فعلى المحكمة أن تسمع أقواله تفصيلاً، وتناقشه فيها، فإذا اطمأنت إلى أن الاعتراف صحيح، ورأت أنه لا حاجة إلى أدلة أخرى، فعليها أن تكتفي بذلك، وتفصل في القضية.

**ثانياً: العدول عن الاعتراف وسلطة المحكمة في تجزئته:**

يجوز العدول عن الاعتراف، ويمكن للمتهم التراجع عن الاعتراف الصادر منه في أي لحظة شاء أو شعر أن الاعتراف لن يكون في صالحه ([[66]](#footnote-66)).

وللمحكمة سلطة تقديرية في تقدير قيمة الاعتراف الذي عدل عنه المتهم، ولها الحق في إهداره أو الاعتداد به بما لها من سلطة في تقدير قيمته.

كما أن للمحكمة سلطة في تجزئة الاعتراف الصادر عن المتهم، ويقصد بتجزئة الاعتراف، أن تستند المحكمة عليه في وقائع معينه، وتطرح اعترافه بالنسبة لوقائع أخرى وردت، لأنها لم تطمئن الى صدقها ([[67]](#footnote-67)).

والأصل العام في الاعتراف أنه يخضع لتقدير المحكمة، باعتباره دليلاً يمكن الاستناد إليه، وللمحكمة السلطة في أن تطرحه كلياً، أو تأخذ جزءاً منه وتطرح الباقي، طالما لم تطمئن إليه، وهذه القاعدة العامة مستفادة من حرية المحكمة المطلقة في تكوين اقتناعها، حيث يمكن للقاضي تجزئة الدليل المقدم في الدعوى والذي طرح في الجلسة، فيأخذ منه ما يفيده في تكوين عقيدته متى اطمأن إليه، ويطرح مالا يطمئن إليه ([[68]](#footnote-68)).

والاستثناء أنه لا يمكن للقاضي تجزئة الاعتراف، ويكون ذلك في الاعتراف البسيط، وهو الاعتراف الذي ينصب على كل الواقعة الإجرامية التي رفعت بها الدعوى، دون أن يكون مقروناً بأية ظروف أو وقائع، من شانها التأثير في مسؤولية المعترف، كأن يعترف بواقعة إيذائه للمجني عليه، وهذا النوع من الاعتراف، هو إقرار بالإدانة بدون قيد، وعندئذ لا يترك مجالاً لتحليله أو تجزئته، ففي هذه الحالة يجب الأخذ به كاملاً أو طرحه برمته.

**ثالثاً: سلطة المحكمة في الحكم بالاعتراف كدليل منفرد:**

أختلف الفقهاء حول كفاية الاعتراف لأن تستند عليه المحكمة في بناء حكمها بإدانة المتهم من عدمها؛ فالاتجاه الأول يرى بأن الاعتراف يكفي للحكم به كدليل منفرد في إدانة المتهم متى ما أطمئن القاضي إلى صحته، وذلك يكون في حالة ما إذا توافرت شروطه وجاء خالياً من العيوب، ذلك أن القاضي الجنائي حر في تقدير أدلة الاثبات، والقول بغير ذلك يناقض مبدأ حرية القاضي في الاقتناع القضائي.

والا تجاه الثاني يذهب إلى أن مجرد اعتراف المتهم لا يكفي بمفرده لحمل القضاة على إدانته، حيث أن الاعتراف ما هو إلا بداية للإثبات، ولكي يكتمل الاقتناع لابد من إسناد الاعتراف بأدلة أخرى تعززه، ذلك أن الاعتراف منفرداً يكون محل شك، حيث أن المتهم قد يعترف تحت مؤثر مما يجعل اعترافه معيباً، والدليل المعيب ناقص لا يبنى عليه ([[69]](#footnote-69)).

ويبدو أن الراي الأول القائل بكفاية الاعتراف للحكم به كدليل منفرد أكثر وجاهة؛ ذلك أن الاعتراف متى صدر صحيحاً خالياً من العيوب فإنه من أقوى أدلة الإثبات، وأما الرأي الثاني القائل بعدم كفاية الاعتراف للحكم به كدليل منفرد، فمحمول على الاعتراف المعيب الذي جاء نتيجة ضغط على المتهم أو مشوباً بأي من عيوب الاعتراف، والاعتراف المعيب لا يمكن الحكم به منفرداً لإدانة المتهم.

وبالرجوع الى نصوص قانون الإجراءات الجزائية اليمني نجد أن المشرع اليمني يعد الاعتراف الصحيح الخالي من العيوب كافياً للحكم به في إدانة المتهم، حيث يفهم من نص المادة (183) أن اعتراف المتهم يغني عن استجوابه وسماع الشهود، ونص المادة: (إذا أعترف المتهم بالتهمة الموجهة إليه في أي وقت أثبت المحقق اعترافه في محضر التحقيق فور صدوره ونوقش فيه تفصيلاً، أما إذا أنكر أرجئ استجوابه تفصيلاً إلى ما بعد سماع شهود الإثبات ويوقع المتهم على أقواله بعد تلاوتها عليه أو يثبت في محضر التحقيق عجزه أو امتناعه عن التوقيع).

وقد جاء في المادة (321) من القانون ذاته: (1-لا إدانة إلا بناء على أدلة. ٢- تقدير الأدلة يكون وفقاً لاقتناع المحكمة في ضوء مبدأ تكامل الأدلة فلا يتمتع دليل بقوة مسبقة في الإثبات.

٣- يقع عبء إثبات أية واقعة على المدعي بقيامها إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك) ، ولما كانت الإدانة لا تتحقق إلا بتوافر الادلة فإن الاعتراف دليل من الادلة التي يكفي للحكم به منفرداً متى جاء صحيحاً خالياً من العيوب، حيث نصت المادة (322) من القانون ذاته على أنه: (لا يجوز إثبات أي واقعة ترتب مسئولية جزائية على أي شخص إلا عن طريق الأدلة الجائزة قانوناً وبالإجراءات المقررة قانوناً) ، وجاء في المادة (323) من القانون ذاته: (تعد من أدلة الإثبات في الدعوى الجزائية ما يلي: ... ج: اعتراف المتهم).

وقد نصت المادة (352) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني صراحة على الحكم بالاعتراف كدليل منفرد إذا كان صحيحاً خالياً من العيوب، ونصها: (يسأل القاضي المتهم بعد انتهاء الإجراءات المذكورة في المادتين السابقتين عن التهمة الموجهة إليه ما إذا كان مقراً بالجرم الموجه إليه أم لا ، فإذا أقر بارتكاب الجريمة ناقشته المحكمة تفصيلاً واطمأنت إلى أن إقراره صحيحاً سجل إقراره بكلمات تكون أقرب إلى الألفاظ التي أستعملها في إقراره ، ولها أن تكتفي بذلك في الحكم عليه كما أن لها أن تتم التحقيق إذا رأت داعياً لذلك).

وكذلك الحال في القانون المصري فقد أجاز للمحكمة أن تحكم على المتهم بناء على اعترافه الصحيح، وليس بالضرورة البحث عن أدلة إثبات أخرى تعزز الاعتراف، حيث نصت المادة (٢٧١) من قانون الاجراءات الجنائية المصري على: (يُسأل المتهم عما إذا كان معترفاً بارتكاب الفعل المسند إليه، فإن أعترف جاز للمحكمة الاكتفاء باعترافه والحكم عليه بغير سماع الشهود، وإلا فتسمع شهادة الشهود).

وفي النظام السعودي يكفى الاعتراف للحكم به منفرداً إذا اطمأنت المحكمة لصحته، إذ نصت المادة (160) من نظام الإجراءات الجزائية السعودي على أنه: (إذا أعترف المتهم في أي وقت بالتهمة المنسوبة إليه فعلى المحكمة أن تسمع أقواله تفصيلاً، وتناقشه فيها، فإذا اطمأنت إلى أن الاعتراف صحيح، ورأت أنه لا حاجة إلى أدلة أخرى، فعليها أن تكتفي بذلك، وتفصل في القضية).

ولم يشذ قانون الإجراءات الجنائية السوداني عن هذه القاعدة، حيث اعتبر اعتراف المتهم كافياً للإدانة، وذلك في المواد (139، 144).

**الفصل الأول**

**عيوب الاعتراف المتعلقة بالمتهم**

يطلق لفظ العيب في اللغة على: الوصمة والرداءة، والعيب ما يخلو عنه أصل الفطرة السليمة مما يعد به ناقصاً، وجمعه عيوب، وأعياب، يقال: رجل عياب أي: كثير العيب، ويقال: عيب الشيء فعاب إذا صار ذا عيب فهو معيب، أو هو ما يخلوا عنه أصل الفطرة السليمة ([[70]](#footnote-70)).

قبل أن نوضح العيوب المتعلقة بالمتهم فإنه ينبغي علينا التعريف بمفهوم المتهم وشروطه المتعلقة به، للإحاطة به قبل معرفة العيوب المتعلقة به، وعيوب الاعتراف المتعلقة بالمتهم هي أمور تصيب الاعتراف الصادر عن المتهم، فتؤثر في قيمته القانونية، ويشترط لتحقق عيوب الاعتراف أن ترتبط بعلاقة سببية فيما بينها والاعتراف الصادر عن المتهم، إذ أنه لا عبرة بوجود عيوب الاعتراف ما لم يكن الاعتراف قد بني عليها برابطة السببية، بمعنى أن يكون الاعتراف قد صدر بناءً على هذه العيوب، ولولاها لما حصل الاعتراف، ويمكن إرجاع عيوب الاعتراف المتعلقة بالمتهم إلى نوعين من العيوب، وتحت كل نوع من هذه الأنواع عدد من العيوب، وسوف نخصص لدراسة كل نوع من هذه العيوب مبحثاً مستقلاً.

المبحث الأول: مفهوم المتهم والعيوب المتعلقة بالأهلية وصراحة الاعتراف.

المبحث الثاني: العيوب المتعلقة بالإرادة.

**المبحث الأول**

**مفهوم المتهم والعيوب المتعلقة بالأهلية وصراحة الاعتراف**

اختلف فقهاء القانون حول مفهوم المتهم بين اتجاه موسع وأخر مضيق، ومذهب وسطي، والملاحظ أنه لا يوصف الشخص بأنه متهماً إلا متى توافرت فيه عدد من الشروط، فما هو مفهوم المتهم وما هي شروطه هذا ما سنوضحه من خلال مطلب أول، أما المطلب الثاني فقد خصصناه للعيوب المتعلقة بأهلية المتهم وصراحة الاعتراف، وتعني الأهلية بأنها صلاحية الشخص لصدور اعترافه صحيحاً منتجاً لآثاره، ويعني صراحة الاعتراف صدوره واضحاً وصريحاً لا لبس فيه ولا غموض، وأن يكون مطابقاً للحقيقة والواقع، وسوف نوضح العيوب المتعلقة بالأهلية وصراحة الاعتراف من خلال مطلب ثاني:

المطلب الأول: مفهوم المتهم.

المطلب الثاني: العيوب المتعلقة بالأهلية وصراحة الاعتراف.

**المطلب الأول**

**مفهوم المتهم**

يعد الاعتراف عملاً قانونياً وإجرائياً، ولكي يصدر صحيحاً غير معيب فإنه يجب أن يصدر من المتهم نفسه، فإذا صدر الاعتراف من غير المتهم فإنه يكون قد صدر معيباً لصدوره من غير ذي صفة، فمن هو المتهم؟ وما هي شروطه؟ هذا ما نجيب عليه من خلال الفرعين الآتيين:

**الفرع الأول**

**تعريف المتهم**

سنعرض هنا تعريف المتهم، لغةً، وفي الفقه الإسلامي، والقانوني، والقانون اليمني والمقارن، وسوف نوضح ذلك من خلال ما يأتي:

**أولا: تعريف المتهم لغة:**

ورد في القاموس المحيط لفظ المتهم من مادة (وهم): وهِمَ في الحساب غلط فيه وسها، وتوهم: ظن، وأوهم غيره إيهاماً، واتهمه بكذا: أدخل عليه التهمة وظنها به والمتّهِم الذي أوقع التهمة والمتّهَم الذي وقعت عليه التهمة ([[71]](#footnote-71))، وجاء في لسان العرب، المتهم اسم مشتق من كلمة التهمة، وهو من أدخلت عليه التهمة وظنت به، يقال اتهم الرجل بمعنى أدخل عليه التهمة، أي ظن فيه ما نسب إليه ([[72]](#footnote-72)).

**ثانياً: تعريف المتهم في الفقه الإسلامي:**

اختلف فقها الشريعة في تعريفهم للمتهم، فالناظر في الشريعة الإسلامية يجد تعدد الألفاظ والمصطلحات للتعبير عن مرتكب الجريمة، فقد عرف شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم الجوزية دعوى التهمة بأنها: (أن يُدعى فعلُ محرم على المطلوب يوجب عقوبته، مثل قتل أو قطع طريق أو سرقة أو غير ذلك من العدوان الذي يتعذر إقامة البينة عليه في غالب الأحوال) ([[73]](#footnote-73)).

وعرفه بعضهم بأنه (من يظن فيه ما نسب إليه من تهمة أي من فعل مجرم يوجب عقوبته كالقتل والسرقة) ([[74]](#footnote-74)).

**ثالثاً: تعريف المتهم في فقه القانون:**

باستقراء التعريفات الواردة في الفقه العربي للمتهم يمكن ردها إلى ثلاثة اتجاهات، نستعرضها فيما يلي:

**1- الاتجاه المضيق:**

وهو الاتجاه الذي يأخذ بالمفهوم الضيق للمتهم، ويرى بأنه: (الخصم الذي يوجه إليه الاتهام بواسطة تحريك الدعوى الجنائية قِبله، فهو الطرف الثاني في الخصومة الجنائية) ([[75]](#footnote-75)).

وعرف بأنه: (كل شخص اتخذت سلطة سوى كانت النيابة العامة أو قاضي التحقيق إجراء من إجراءات التحقيق في مواجهته، أو أقيمت الدعوى الجنائية عليه قانوناً سوى من سلطة التحقيق أو من جهات القضاء، أو المدعي المدني) ([[76]](#footnote-76)).

ومما يلاحظ على هذا الاتجاه أنه ضيق الاتهام وقصر المتهم على الشخص الذي تحرك ضده الدعوى الجنائية أي في مرحلة التحقيق، ولا يكون الشخص متهماً قبل ذلك كمرحلة جمع الاستدلال.

**2- الاتجاه الموسع:**

نظراً للضيق الحاصل في تعريف المتهم وفقاً للاتجاه السابق؛ ذهب البعض إلى التوسع في تعريف المتهم، فعرفه بعضهم بأنه: (كل شخص قامت ضده أية سلطة، سواء بإجراء قانوني أو بمجرد عمل مادي يكشف في ذاته عن يقينها أو عن مجرد اشتباهها في مساهمته أو اتصاله بفعل يعد جريمة وفقاً لأي من النصوص الجنائية العامة أو الخاصة على نحو لو صح لأمكن أن يؤدي إلى إدانته وإن لم يؤدي إليها بالفعل) ([[77]](#footnote-77)).

وعرفه البعض بأنه:(هو من توافرت ضده أدلة وقرائن قانونية كافية لتوجيه الاتهام إليه، وتحريك الدعوى الجنائية ضده) ([[78]](#footnote-78))، وهذا التعريف قد أختاره بعض الفقهاء والباحثين ([[79]](#footnote-79)).

**3- الاتجاه الوسطي:**

يأخذ هذا الاتجاه بمفهوم وسط، فيعرف المتهم بأنه: (كل شخص تثور ضده شبهات معينة لارتكابه فعلاً مجرماً، ويترتب على ذلك التزامه بالخضوع للإجراءات التي يحددها القانون، والتي تستهدف تمحيص هذه الشبهات وتقدير قيمتها، ثم تقرير الإدانة أو البراءة عنه) ([[80]](#footnote-80)).

وبعد عرض بعضاً من تلك التعريفات فإن الباحث يؤيد الاتجاه الذي يرى بأن المتهم هو من توافرت ضده دلائل كافية على نسبة التهمة إليه، بغض البصر عن كون الدعوى حركت ضده أم لم تحرك ([[81]](#footnote-81)).

**رابعاً: تعريف المتهم في القانون اليمني والمقارن:**

لم يضع القانون اليمني تعريفاً محددا للمتهم، وإنما أشار إليه إشارة من خلال كثير من النصوص القانونية، كالنصوص التي تكفل حقه في الدفاع، وغيرها من النصوص، وقد عد المشرع اليمني الشخص متهماً في كافة مراحل الدعوى الجزائية([[82]](#footnote-82)).

والحال كذلك في القانون المصري؛ فلم يعرف المتهم وإنما اكتفى بإطلاق لفظ المتهم على كل شخص يكون محلاً لإجراءات جمع الاستدلالات أو التحقيق أو المحاكمة([[83]](#footnote-83)).

ويفهم ذلك في استقراء نصوص المواد (29، 63، 244) من قانون الإجراءات الجنائية المصري ([[84]](#footnote-84))، وكذلك الحال لدى المشرع السوداني، فإنه لم يعرف المتهم وإنما اكتفى بتعريف التهمة في المادة الخامسة من قانون الإجراءات الجنائية، حيث عرف التهمة بأنها: (يقصد بها الادعاء بارتكاب جريمة وتشمل أياً من فروع التهمة المركبة) ([[85]](#footnote-85)).

وبخلاف مسلك القانونين اليمني والمصري جاء النظام السعودي بتعريف المتهم من خلال اللائحة التنفيذية الخاصة بنظام الإجراءات السعودي فعرف المتهم بأنه: (كل شخص أُسند إليه ارتكاب جريمة، أو قامت دلائل كافية على اتهامه بها، أو أُقيمت ضده دعوى جنائية) ([[86]](#footnote-86)).

وبالرجوع إلى نصوص المادتين (174، 175) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني، نلاحظ أنهما قد أشارتا للمتهم، حيث نصت المادة (174) بقولها: ( للمحكمة وللمحقق الأمر بالقبض على أي شخص أو تكليفه بالحضور إذا قامت دلائل قوية على اتهامه بارتكاب جريمة)، ونصت المادة (175) من القانون ذاته ( إذا لم يحضر المتهم بعد تكليفه بالحضور دون عذر مقبول أو إذا خيف هربه أو إذا لم يكن له محل إقامة معروف أو إذا كانت الجريمة مشهودة جاز للمحقق أن يصدر أمراً بالقبض على المتهم وإحضاره ولو كانت الواقعة مما لا يجوز فيها حبسه احتياطياً)

ومن هاتين المادتين يمكننا تعريف المتهم بأنه: (كل شخص توافرت ضده دلائل كافية وقوية بارتكاب جريمة).

**الفرع الثاني**

**الشروط الواجب توافرها في المتهم**

لكي يتم إضفاء صفة المتهم على شخص معين لابد من توافر عدد من الشروط نستعرضها في النقاط الآتية:

**أولاً: أن يكون إنساناً طبيعياً حياً:**

المساءلة الجنائية لا ترتبط إلا بالإنسان الطبيعي، ومن ثم فإنه يخرج من نطاقها الجمادات والكائنات الحية الأخرى، ويخرج عن المساءلة الشخص الإعتباري وإن كان لا يخرج من نطاق الجزاء وعليه ينبغي أن يكون المتهم في الدعوى الجنائية إنساناً حياً، فلا توجه الدعوى الجنائية ضد من مات إلا ضد شخص طبيعي حي، (فهذا الشخص هو الأهل لتحمل المسئولية الجنائية، فأوامر قانون العقوبات ونواهيه لا توجه إلا لشخص طبيعي)([[87]](#footnote-87))، ويشترط أن يكون هذا الانسان الطبيعي حي، ( فلا توجد الدعوى الجنائية ضد ميت)([[88]](#footnote-88))، فإذا توفي شخص عقب ارتكابه جريمة ما وجب على سلطة التحقيق أن تأمر بحفظ الأوراق لوفاته، ما لم تكن قد باشرت أياً من إجراءات التحقيق ، أما إذا توفي أثناء سير التحقيقات فعلى سلطة التحقيق أن تصدر أمراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية لانقضائها بوفاته)([[89]](#footnote-89)).

**ثانياً: أن يكون معيناً:**

لابد أن يكون المتهم معيناً وموجوداً غير مجهول، إذ لا يجوز رفع دعوى على شخص مجهول بسبب استحالة تنفيذ حكم ضد مجهول، وفي هذا الصدد يجب التفريق بين حالتين هما:

**الحالة الأولى:** اتخاذ الإجراءات في مرحلة جمع الاستدلالات وأثناء التحقيق الابتدائي.

**الحالة الثانية:** مرحلة المحاكمة:

ففي الحالة الأولى فإنه إن وقعت الجريمة وبدأت الجهة المختصة مباشرة الإجراءات الجنائية فلا يشترط أن يكون فاعلها معيناً بذاته، واسمه قد يكون مجهولاً لم تكتشف التحريات أو التحقيق عن شخصيته بعد، كما أنه قد يكون معيناً بأوصافه دون أن يعرف اسمه، وقد تنتهي النيابة من التحقيق دون أن تصل إلى تعيين المتهم؛ فتصدر قراراً بحفظ الأوراق أو تقرر بأن لا وجه لإقامة الدعوى على حسب الحال عند عدم معرفتها المتهم ([[90]](#footnote-90)).

أما في الحالة الثانية فإذا رفعت الدعوى أمام المحكمة؛ فإنه يشترط أن يكون المتهم محدداً بشخصه وذاته؛ (لأن الإجراءات في هذه المرحلة لا تتم بغير هذا التحديد؛ لأن الهدف من الإجراءات في هذه المرحلة اقتضاء حق الدولة في توقيع العقاب على المتهم، أو الحكم ببراءته بحسب الأحوال) ([[91]](#footnote-91)).

وإذا كانت الدعوى ما تزال منظورة أمام المحكمة ودفع الحاضر إلى أنه ليس المتهم الحقيقي وأن هناك خطأ في شخصيته، أو تبين للمحكمة خطأ في شخص المتهم فعليها أن توقف نظر الدعوى إلى أن تتثبت من صحة شخصية المتهم ([[92]](#footnote-92)).

**ثالثاً: أن يكون منسوباً إليه إرتكاب جريمة:**

يشترط في الشخص الذي يعد متهماً أن يكون منسوباً إليه إرتكاب جريمة، بصفته فاعلاً أصلياً لها أو شريكاً في ارتكابها ([[93]](#footnote-93))، ولابد من وجود دلائل كافية لاكتساب صفة المتهم؛ لأن كفاية الأدلة تعد ضماناً هاماً يقي الأفراد من الوقوع ضحايا اتهامات قد تكون كيدية تعسفية، ولذا قضت محكمة النقض المصرية بأن وجود شخص في الطريق العام في وقت متأخر من الليل وتناقضه في أقواله عن سؤاله عن اسمه وحرفته لا ينبئ بذاته عن تلبسه بجريمة الاشتباه ولا يوحي إلى رجل الضبط بقيام أمارات ودلائل على ارتكابها حتى يسوغ له القبض عليه وتفتيشه طبقاً لنص المادة (34) من قانون الإجراءات الجنائية المصري، وعلى مستوى الفقه، فإن هناك تفرقه من حيث قوة وكفاية الأدلة، لكي يكتسب الشخص صفة المتهم وبين التي يمكن إحالته بها إلى السلطات المحاكمة، إذ يكفي في الأولى بالشكوك المعقولة، أما في الثانية فيشترط أن تكون من القوة بحيث ترجح الإدانة على البراءة ([[94]](#footnote-94)).

**رابعاً: أن يكون خاضعاً للقضاء الوطني:**

يشترط في المتهم أن يكون خاضعاً للقضاء الوطني، حيث هناك أشخاص يتمتعون بالحصانة ولا يجوز رفع الدعوى على متهم منحه القانون استثناء نوعاً من الحصانة التي يمتنع معها محاكمته أمام القضاء الإقليمي، ومن ذلك رؤساء الدول الأجنبية، وأعضاء السلك الدبلوماسي، ورجال السلك القنصلي، وأفراد القوات الأجنبية الموجودين في إقليم الدولة برضاها، وممثلي الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى ([[95]](#footnote-95)) وذلك لأن الفقه والقضاء الدولي قد قرر حصانة لهؤلاء الأشخاص؛ فلا يمكن تحريك الدعوى عليهم ([[96]](#footnote-96)).

**خامساً: أن يكون متمتعاً بالإدراك والشعور وقت تحريك الدعوى الجنائية ومباشرتها:**

يشترط عند رفع الدعوى العمومية على المتهم أن يكون بالغاً للسن القانوني وأن يكون متمتعاً بصحة عقلية تمكنه من إدارة دعواه، (ففي حالة ما إذا طرأت على المتهم عاهة في عقله بعد وقوع الجريمة فإن إجراءات الخصومة الجنائية توقف قبله لحين عودته لرشده، ويستوي في ذلك أن تكون إجراءات اتهام أو تحقيق أو محاكمة([[97]](#footnote-97)).

**سادساً: بقاء وصف الإتهام وعدم زواله:**

يشرط في الشخص الموصوف بأنه متهماً أن يكون متهماً فعلاً فإذا زالت عنه هذه التهمة فلا يمكن أن يطلق عليه لفظ متهم إلا إذا عادت إليه، وفيما يأتي نذكر حالات زوال صفة المتهم وعودتها:

**1- زول صفة المتهم:**

تزول صفة المتهم بانتهاء الإجراءات المتخذة ضده، وذلك في إحدى الحالات الآتية:

أ- كصدور قرار من النيابة العامة بألا وجه لإقامة الدعوى الجزائية بعد التحقيق،

ب- إذا انقضت الدعوى الجزائية لأي سبب من أسباب الانقضاء أو السقوط لسبب عارض، كالتنازل عن الشكوى، أو سقوط الدعوى لأي سبب حدده المشرع.

ج- في حال صدور حكم نهائي بالبراءة أو الإدانة.

2- عودة صفة المتهم: تعود صفة المتهم بعد زوالها، وذلك متصور في حالتين هما:

أ- إذا أُلغي الأمر بألا وجه لإقامة الدعوى الجزائية، من قبل رئيس النيابة أو النائب العام، وهذا ما نص عليه قانون الإجراءات الجزائية اليمني في المواد (219، 220)، أو تم إلغاء قرار بألا وجه من قبل محكمة الاستئناف ناظرة الطعن وفقاً للمادة (224) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني.

ب- إذا تم قبول طلب إعادة النظر وإحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع تعود صفة المتهم إليه مرة أخرى، وهذا ما نص عليه في المادة (457) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني، والمادة (441) وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية المصري وتعديلاته.

**المطلب الثاني**

**العيوب المتعلقة بالأهلية وصراحة الاعتراف**

لكي يصدر الاعتراف صحيحاً غير معيب؛ فإنه ينبغي أن يكون الشخص الذي يصدر عنه الاعتراف وقت اعترافه متمتعاً بالأهلية الاجرائية، وأن يصدر الاعتراف صريحاً واضحاً لا لبس فيه ولا غموض، وأن يكون مطابقاً للحقيقة والواقع، وفي هذا المطلب نفرد فرعاً خاصاً للحديث عن العيوب المتعلقة بالأهلية ثم نخصص الفرع الثاني منه للعيوب المتعلقة بصراحة الاعتراف، على النحو الآتي:

**الفرع الأول**

**العيوب المتعلقة بالأهلية**

لما كان من شروط صحة الاعتراف صدوره عن متهم متمتع بالأهلية القانونية، فإن تخلف هذا الشرط يعد عيباً في الاعتراف لعيب الأهلية التي سنعرفها والعيوب التي تلحق بها من خلال ما يأتي:

**أولاً: تعريف الأهلية:**

تعرف الأهلية بوجه عام بأنها: (صلاحية الشخص لمباشرة التصرفات القانونية على وجه يعتد به قانوناً) ([[98]](#footnote-98)).

أما الأهلية الإجرائية فهي: الأهلية لمباشرة نوع من الإجراءات على نحو يُعَدّ معه هذا الإجراء صحيحاً ويتبع آثاره القانونية، وهي لا ترتبط بضوابط الأهلية للمسؤولية الجنائية، ولكن مناطها فهم ماهية الإجراء، وإمكان تقدير آثاره؛ (أي توافر الإدراك أو التمييز دون اشتراط حرية الاختيار) ([[99]](#footnote-99)).

والأهلية الإجرائية تختلف عن الأهلية الجنائية التي هي الأساس لمساءلة الشخص جنائيًّا، ويتمثل ذلك في مدى قدرة الشخص على الإرادة الحرة، وهذه الأخيرة أساس المسؤولية الجنائية، وعناصر هذه الأهلية هي الشروط التي يوجبها القانون للاعتداد بإرادة الجاني، وتتمثل في: الإدراك والتمييز.

ويقصد بالإدراك أو التمييز (قدرة الشخص على فهم ماهية أفعاله وطبيعتها، وتوقع آثارها) ([[100]](#footnote-100)).

ومن مظاهر الاختلاف بين الأهلية الجنائية والأهلية الإجرائية هو (أن الصغير ناقص الأهلية الجنائية ممكن أن يكون أهلاً لصدور اعتراف صحيح منه، فرغم كون الصغير هنا غير كامل التمييز، ومسؤول مسؤولية جنائية ناقصة، ولكن قد يتبين للقاضي أنه أهلاً لصدور اعتراف صحيح منه، فيأخذ في الإثبات) ([[101]](#footnote-101)).

والقانون اليمني والقانونين المصري والسعودي لم يحددوا سناً معيناً للأهلية الإجرائية ولكن ما عليه الفقه الاجرائي أن الأهلية الإجرائية تبدأ بتمام السن القانوني للمساءلة الجزائية، وهي في القانون اليمني والسعودي سبع سنوات([[102]](#footnote-102))، وفي القانون المصري اثنتي عشرة سنة([[103]](#footnote-103))، وفي التشريع العراقي تسع سنوات([[104]](#footnote-104))، والغالب في التشريعات كالتشريع الإنجليزي والفرنسي([[105]](#footnote-105)) أن سن الأهلية الإجرائية تبدأ بعشر سنوات، وهذا السن تختلف عن التمييز في القانون المدني فسن التمييز في القانون اليمني كما حددها القانون المدني(المادة 51 ( فهي تبدأ ببلوغ الشخص سن العاشرة من العمر أي أنها أعلى من سن المساءلة الجنائية، أما القانون المصري فسن التمييز هي بلوغ السابعة من العمر أي أنها أدنى من سن المساءلة الجنائية. وفي كل يجب ان يتحقق القاضي المختص من عمر الشخص المسؤول جزائياً من خلال هويته او اي مستند يثبت فيها عمره او بالفحص الطبي وبما لا يتناقض مع ظاهر الحال.

**ثانياً: عيوب الأهلية:**

يكون الاعتراف معيباً قانوناً فيما لو صدر من شخص غير متمتع بالإدراك والتمييز وقت الإدلاء باعترافه، وذلك كأن يكون عديم القدرة على فهم ماهية أفعاله، وطبيعتها، وتوقع آثارها.

ولهذا فإن الاعتراف الصادر من الصغير والمجنون والسكران يكون معيباً بعيب عدم توفر الأهلية، كون هؤلاء ينعدم الإدراك والتمييز لديهم، والاعترافات الصادرة منهم معيبة.

**1- اعتراف الصغير:**

إن الصغير الذي لم يبلغ سن سبع سنوات كاملة معفى من المسؤولية الجنائية، وذلك لأن التمييز يكون منعدماً لديه، مما يترتب عليه عدم توافر القوى الذهنية القادرة على تفسير المحسوسات وإدراك ماهية الأفعال وتوقع آثارها، أما من زاد سنه عن سبع سنوات فالأمر راجع للقاضي لتقدير مدى فهم الصغير للأمور، وإدراكه ماهية الأفعال التي أقر بها وعواقبها، وعلى ضوء تقديره يأخذ بالاعتراف أو يستبعده ([[106]](#footnote-106)).

والسبب في استبعاد اعتراف الصغير أنه (يفتقد القدرة على تفسير المحسوسات المحيطة به، وإدراك ماهية الأفعال والتصرفات التي يقوم بها لما يتمتع به من قدرات ذهنية وعقلية محدودة لا يقدر من خلالها على وزن أفعاله وتقدير خطورتها على المصالح المحمية قانوناً) ([[107]](#footnote-107)).

والقانون اليمني والقوانين المقارنة تستبعد الاعتراف الحاصل من الصغير الذي لم يبلغ سن المسئولية الجنائية، ذلك أنه لا يتمتع بالأهلية، في حين اشترطت هذه القوانين الأهلية في المعترف، فقد نصت المادة (31) عقوبات يمني بقولها: (لا يسأل جزائياً من لم يكن قد بلغ السابعة من عمره وقت ارتكاب الفعل المكون للجريمة وإذا أرتكب الحدث الذي أتم السابعة، ولم يبلغ الخامسة عشرة الفعل أمر القاضي بدلاً من العقوبة المقررة بتوقيع أحد التدابير المنصوص عليها في قانون الأحداث. فإذا كان مرتكب الجريمة قد أتم الخامسة عشرة ولم يبلغ الثامنة عشرة حكم عليه بما لا يتجاوز نصف الحد الأقصى للعقوبة المقررة قانوناً، و إذا كانت هذه العقوبة هي الإعدام حكم عليه بالحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد عن عشرة سنوات وفي جميع الأحوال ينفذ الحبس في أماكن خاصة يراعى فيها معاملة مناسبة للمحكوم عليهم ولا يعتبر الشخص حديث السن مسئولاً مسئولية جزائية تامة إذا لم يبلغ الثامنة عشر عند ارتكابه الفعل، و إذا كانت سن المتهم غير محققة قدرها القاضي بالاستعانة بخبير)، ومثل هذا الموقف جاء النظام السعودي الذي أحال أحكامه إلى أحكام الشريعة الإسلامية والشريعة تعفي من المسئولية الطفل غير المميز وغير المميز للصغير هو من لم يبلغ سن السابعة من العمر، أما القانون المصري فقد رفع سن الصغير الذي لا يسأل جزائياً إلى اثنتي عشرة سنة([[108]](#footnote-108)).

والخلاصة أن الاعتراف الصادر عن الصغير لا يعتد به في القانون اليمني والقوانين المقارنة، ذلك أن الصغير مداركه العقلية محدودة، ولا يدرك حقيقة الاعتراف الصادر عنه، الا أن القوانين المقارنة لم تكن محل اتفاق على تحديد عمر الصغير الذي لا يعتد باعترافه، فالقانون اليمني والسعودي قد نفيا المسئولية عن الصغير الذي لا يجاوز عمره سبع سنوات، وقد تأثر هذان القانونان بأحكام الشريعة الإسلامية، أما المشرع المصري فإنه قد رفع سن المسئولية للصغير في قانون الطفل تماشياً مع اتفاقيات حقوق الطفل، ويظهر لنا أن مذهب القانون اليمني والسعودي كان حسناً، ذلك أن سن التمييز يبدأ بتجاوز الطفل سبع سنوات، ويكون الاعتراف الصادر عنه في هذا العمر صحيحاً.

**2- اعتراف المجنون والمصاب بعاهة عقلية:**

لم يتناول القانون اليمني ولا المصري ولا النظام السعودي تعريف الجنون، ولهذا فقد عرفه بعض الفقهاء بأنه: (مرض عقلي يصيب المخ فيجعله ينحرف في نشاطه على النحو العادي) ([[109]](#footnote-109)).

وفي الوقت الحالي (لا يوجد في الطب تعريف محدد لحالة الجنون، لأنه بمعناه الطبي ليس مرضاً وإنما هو من أعراض إصابة المخ بمرض يؤدي إلى اضطراب كل القوى العقلية او بعضها) ([[110]](#footnote-110)).

وقد تفرد المشرع اليمني والمصري باستخدام مصطلح العاهة العقلية ويفهم ذلك من نص المادة (62) من قانون العقوبات المصري التي نصت على أنه: (لا عقاب على من يكون فاقد الشعور أو الاختيار في عمله وقت ارتكاب الفعل: 1-إما لجنون أو عاهة في العقل...) ونصت المادة (33) من قانون العقوبات اليمني والتي نصت هذه الأخيرة بقولها: (لا يسأل من يكون وقت ارتكاب الفعل عاجزاً عن إدراك طبيعته ونتائجه بسبب الجنون الدائم أو المؤقت أو العاهة العقلية).

والخلاصة أنه إذا كان القانون اليمني والقوانين المقارنة لا تعاقب الشخص الذي يرتكب جريمة وهو في حالة جنون أو مصاباً بعاهة في عقله، فإنه من باب أولى أن يستبعد الاعتراف الصادر من المتهم وهو في هذه الحالة.

**3- اعتراف السكران:**([[111]](#footnote-111))

صدور الاعتراف من سكران يعد اعترافاً معيباً ذلك أنه يجب أن تتوافر لدى المعترف الأهلية الإجرائية بأن يكون مدركاً مختاراً، وفي هذا نصت المادة (33/2) من قانون العقوبات اليمني على أنه: (لا يسأل من يكون وقت ارتكاب الفعل عاجزاً عن إدراك طبيعته ونتائجه بسبب: 2- تناول مواد مسكرة أو مخدره قهراً عنه أو على غير علم منه بها أو لضرورة فإذا كان ذلك باختياره وعلمه عوقب كما لو كان الفعل قد وقع منه بغير سكر أو تخدير).

ونصت المادة (62) من قانون العقوبات المصري على أنه: (لا عقاب على من يكون فاقد الشعور أو الاختيار في عمله وقت ارتكاب الفعل: 1-إما لجنون أو عاهة في العقل.2- وإما لغيبوبة ناشئة عن عقاقير مخدرة أياً كان نوعها إذا أخذها قهراً عنه، أو غير علم منه بها)

وقانون الجرائم والعقوبات اليمني ينص على عقوبة لكل من أرتكب جريمة وهو في حالة سكر، كما أن إرتكاب الجريمة تحت تأثير المواد المخدرة يعد ظرفاً مشدداً في تغليظ ومضاعفة العقاب ، فنص بقوله:([[112]](#footnote-112)) (يعاقب بالدية أو الأرش على حسب الأحوال من تسبب بخطئه في المساس بسلامة جسم غيره، وبالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بالغرامة، وإذا نشأ عن الجريمة عاهة مستديمة، أو إذا وقعت نتيجة إخلال الجاني بما توجبه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته، أو مخالفته للقوانين واللوائح، أو كان تحت تأثير سكر أو تخدير عند وقوع الحادث؛ كانت عقوبته الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو الغرامة).

والمشرع المصري أيضاً هو الأول الذي شدد العقوبة على من ارتكب الجريمة وهو في حالة سكر حيث نص على ([[113]](#footnote-113)) (تضاعف العقوبات المنصوص عليها في المادتين (288، 289) إذا كان مرتكب الجنحة في حالة سكر، أو حاول التهرب من المسؤولية الجنائية أو المدنية التي يمكن أن تقع عليه، وذلك بالفرار أو بتغيير حالة الأماكن أو بأية طريقة أخرى).

ويُستخلص مما سبق أن السكر له عقوبات محددة بنص القانون، وأن من يرتكب الجريمة وهو في حالة سكر إرادي تضاعف بشأنه العقوبة، أما بخصوص الاعتراف الصادر من السكران فإنه لا يعتد به ويكون معيباً في القانون اليمني والقوانين المقارنة، لعدم إدراك وتمييز السكران لأقواله.

**4- اعتراف من لا صفة له:**

تعني الصفة في الاتهام أن يكون الشخص متهماً بارتكاب جريمة، وأن تكون هناك أدلة كافية لتحديد صفته من أجل توجيه الاتهام إليه وتحريك الدعوى الجنائية قبله ([[114]](#footnote-114)).

**أ- صدور الاعتراف من غير المتهم:**

الاعتراف الصادر من غير المتهم يكون معيباً، ويكون الاعتراف صادراً على هذا النحو فيما يلي:

* **صدور الاعتراف من الشاهد في الواقعة**

وذلك كأن يصدر الاعتراف من الشاهد مثلاً، فالشاهد الذي يعترف بارتكاب الجريمة أثناء أدائه الشهادة لا يكون ما صدر منه اعترافاً، وذلك لأنه وقت صدور هذا الاعتراف لم يكن صاحب صفة فيه، ولم تتوافر فيه الأهلية اللازمة للاعتراف بارتكاب الجريمة، لكونه ليس متهماً ([[115]](#footnote-115)).

**- صدور الاعتراف من محامي المتهم:**

فإذا سلم محامي المتهم بارتكاب موكله للتهمة المنسوبة إليه لا يكون ذلك اعترافاً، وذلك لعدم صفة محامي المتهم في الاعتراف عن موكله، إذ لا بد أن يصدر الاعتراف من المتهم نفسه، فهو صاحب الصفة في الاعتراف، لا سيما إذا أنكر المتهم ما سلم به محاميه.

وعليه فأن تسليم محامي المتهم بالتهمة المنسوبة لموكله لا يعد اعترافاً، وليس له حجية على المتهم، ولا يجوز للمحكمة أن تحكم بناءً على اعتراف المحامي، ولكن (لو صادق عليه المتهم صراحة، فإن ذلك يعد اعترافاً بالمعنى القانوني السليم) ([[116]](#footnote-116))، وذلك لصدور الاعتراف من ذي الصفة نفسه لا لأنه صدر من محاميه.

**- اعتراف متهم ضد متهم آخر:**

إذا صدر اعتراف من متهم ضد متهم آخر فإن ذلك لا يكون اعترافاً، وذلك لعدم صفة المتهم في الاعتراف عن المتهم الآخر، ولكن ما حكم هذا الاعتراف هل يعد من قبيل الشهادة على المتهم الآخر أم لا؟

اختلف الفقهاء في ذلك ففي حين يذهب البعض إلى أنه يعد ذلك شهادة من باب شهادة متهم على متهم آخر، يذهب رأي آخر إلى اعتبارها قرينة يجوز الاستناد إليها على سبيل الاستدلالات لا غير ([[117]](#footnote-117))، وبهذا أخذ القضاء اليمني.

بينما ذهب بعض الفقهاء إلى عدم الاعتداد بالاعتراف الصادر من متهم على متهم آخر، وأنه ليس باعتراف ولا بشهادة، فالاعتراف لابد أن يصدر من المتهم نفسه صاحب الصفة، والشهادة تؤدى أمام القاضي ويشترط فيها تحليف الشاهد لليمين، والمتهم لا يجوز تحليفه لليمين.

وأنا أؤيد الرأي الثاني، ذلك أن اعتراف المتهم ضد متهم آخر لا يكون اعترافاً لأنه صادر من غير المتهم، كما إنه لا يعد شهادة؛ لأن الشهادة يشترط أن يحلف فيها الشاهد اليمين، وإنما ما يصدر من متهم على متهم آخر يكون دليلاً استثنائياً، وقرينة بسيطة تقبل إثبات عكسها.

**ب- صدور الاعتراف قبل إحاطة المتهم بالتهمة المسندة إليه:**

يجب أن يكون الاعتراف قد صدر عن المتهم بعد مواجهته بالتهمة المنسوبة إليه، وأن تكون الواقعة محل الاعتراف جريمة معاقب عليها قانوناً، أما الاعتراف الذي يصدر عن المتهم قبل ذلك، فلا يُعد اعترافاً في صحيح القانون ([[118]](#footnote-118))، وأساس ذلك هو حق المتهم في أن يواجه بالتهمة المنسوبة إليه ويعلمها، وتكمن أهمية هذه الإحاطة في تمكين المتهم من الدفاع عن نفسه، أو يستعين بمن يدافع عنه ([[119]](#footnote-119)) وإحاطة المتهم بالتهمة المنسوبة إليه يكون بإحاطته بالوقائع المادية للجريمة فقط، أما الوصف القانوني فهو من شأن المحقق والمحكمة ([[120]](#footnote-120)).

وقد أوجب القانون اليمني والقوانين المقارنة أن يحاط الشخص بالتهمة المنسوبة إليه، فإذا اعترف شخص على نفسه بجرم لم يكن متهماً فيه، بمعنى حصول الاعتراف قبل أن يحاط الشخص بالتهمة المسندة إليه فإن الاعتراف يكون معيباً حيث أنه صدر قبل أن تتحدد صفته فيه، وعلى هذا نصت المادة (182) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني بقولها: ( عند حضور المتهم لأول مره في التحقيق يجب على المحقق ان يتثبت من شخصيته ثم يحيطه علماً بحقيقة التهمة والوقائع المسندة إليه وتعريفة بأنه حرفي الإدلاء بأية إيضاحات ويثبت أقواله في المحضر)، ومثل هذا النص جاء نص المادة (101) من نظام لإجراءات الجزائية السعودي فنصت على أنه: ( يجب على المحقق عند حضور المتهم لأول مرة للتحقيق أن يدون جميع البيانات الشخصية الخاصة به ويبلغه بالتهمة المنسوبة إليه، ويثبت ذلك في المحضر مع ما يبديه المتهم بشأنها من أقوال ...) وكان السبق للمشرع المصري بإيجاب احاطة المتهم بالتهمة المنسوبة إليه، وعلى هذا نصت المادة( 123) من قانون الإجراءات الجنائية المصري ( عند حضور المتهم لأول مره في التحقيق يجب على المحقق ان يتثبت من شخصيته ثم يحيطه علماً بالتهمة المنسوبة إليه ويثبت أقواله في المحضر).

ومما سبق ذكره، ومن خلال نصوص القانون اليمني والقوانين المقارنة فإنه يتضح أن احاطة المتهم بالتهمة المنسوبة إليه واجب، ولكن الملاحظ أن القانون اليمني والقوانين المقارنة قد تحدثت على إحاطة المتهم بالتهمة في مرحلة التحقيق، وهذا يعني أن المتهم إذا لم يحاط بالتهمة، وصدر منه اعترافاً فإن هذا الاعتراف يكون معيباً لعيب عدم تحقق الصفة في المتهم، ذلك أن الصفة لا تتحقق الا بعد إحاطة المتهم بالتهمة المسندة إليه.

**الفرع الثاني**

**العيوب المتعلقة بصراحة الاعتراف**

إذا صدر الاعتراف عن المتهم على نحو يكون فيه غامضاً وغير صريح، أو واضحاً لكنه لا يتوافق مع الحقيقة والواقع، فإنه يكون معيباً، ذلك أن صراحة الاعتراف الصادر عن المتهم شرط في صحة الاعتراف، وسنوضح العيوب المتعلقة بصراحة الاعتراف من خلال ما يأتي:

**أولاً: صدور الاعتراف غامضاً وغير واضح:**

يمثل عيب الاعتراف الغامض عيباً مؤثراً في الاعتراف ذاته الصادر عن المتهم، ذلك أنه يشترط لصحة الاعتراف الصراحة والوضوح إذ أن غموض أقوال المتهم من حيث دلالتها على ارتكابه للجريمة محل الاتهام المنسوب إليه ينفى عنها صفة الاعتراف بالمعنى الدقيق لأنها تحتمل أكثر من تأويل، لهذا يجب أن يكون هذا الاعتراف صريحاً ومحدداً لا لبس فيه ولا غموض حتى يمكن للقاضي تقديره والاستناد إليه كدليل إثبات في الدعوى، وهذا بخلاف ما كان عليه العمل في القانون الفرنسي القديم الصادر سنة 1670م، إذا كان يفسر سكوت المتهم أمام الوقائع المسندة إليه بمثابة إقرار بصحة هذه الوقائع، وفي القانون النرويجي الصادر سنة 1902م، يعد امتناع المتهم عن الإجابة اعتراف منه ما لم توجد أسباب تتنافى مع هذا التفسير([[121]](#footnote-121)).

وهذا النهج لم يعمل به في القانون اليمني والمقارن وغالبية القوانين، إذ تستلزم هذه القوانين أن يكون الاعتراف واضحاً ومفصلاً، فلا يجوز أن يستنتج الاعتراف من هروب المتهم اثر وقوع الحادث أو غيابه عن الجلسة إذ قد يكون ذلك خشية القبض عليه، كما لا يجوز اعتبار صمت المتهم قرينة على إدانته إذ قد يكون صمته نتيجة لخوفه من إساءة الدفاع عن نفسه وانتظاراً منه المشورة أو تدخل محاميه أو بسبب حمايته لشرف شخص آخر كالشخص الذي يضبط بمسكن قصده لارتكاب فعل مناف للآداب ويصمت أمام اتهامه بالسرقة حتى لا يسيئ إلى شرف وسمعة الطرف الآخر([[122]](#footnote-122)).

كذلك إن تسليم المتهم بأنه كان موجوداً في مكان الجريمة في وقت وقوعها أو بوجود خصومة بينه وبين القتيل أو بأنه كان يحوز سلاحاً من النوع الذي وقعت به الجريمة أو بأنه سبق أن اعتدى على المجنى عليه أو هدده بالقتل أو بأنه استفاد من القتل كل ذلك لا يعد اعترافاً بارتكاب الجريمة.

وصراحة الاعتراف لا تتحقق الا باللفظ الصريح الذي لا يحمل سوى وجه واحد، لأن ما يحتمل التأويل يورث الشبهة، وغموض الأقوال التي يدلي بها المتهم من حيث دلالتها على ارتكابه الجريمة ينفى صفة الاعتراف بالمعنى الدقيق، لأنها تحمل أكثر من تأويل، لذلك فان أقوال المتهم وإقراره ببعض الوقائع التي يستفاد ارتكابه الجريمة لا يعتبر اعترافاً بمعناه الصحيح فيجب التمييز بين الاعتراف وبين أقوال المتهم التي يستفاد منها ارتكابه الفعل المنسوب إليه، فهذه الأقوال مهما كانت دلالتها لا ترقى إلى مرتبة الاعتراف الذي لابد وأن يكون صريحاً في اقتراف الجريمة، فلا مراء في أن الاعتراف إزاء كونه إقرار من المتهم بالتردي في ارتكاب جريمة يلزم بشأنه أن يكون مفصلاً قاطعاً صريحاً وواضحاً، وليس ضمنياً أو مستمداً من أقوال غير متناسقة أو متعددة ذكرها المتهم في مناسبات مختلفة أو غامضاً أو مجملاً أو مبهماً، بل يجب أن يكون متجانساً مع الواقعة ومستمداً من أقوال متناسقة سواءً كانت متعددة من حيث الشكل أو أحادية من حيث الوقائع، وأن تتعلق بذات الوقائع المسندة إلى المتهم، بل يجب أن يكون الاعتراف واضحاً لإمكان الاعتداد به من حيث قوته التدليلية([[123]](#footnote-123)).

ويستخلص مما سبق أن المحكمة إذا استندت على اعتراف غامض صدر عن المتهم أو كيّفت سكوته عن الإجابة بأنه اعتراف، أو استدلت على لجوء المتهم للتحكيم بإن ذلك اعترافاً، فإن ذلك يعد عيباً في هذا التكييف وعيباً في الحكم الذي يصدر بإدانة المتهم بناءً على هذا الاعتراف الغامض، وتقدير صراحة الاعتراف من عدمه من اختصاص محكمة الموضوع([[124]](#footnote-124)) ولا يخضع لرقابة محكمة النقض غير تسبيب محكمة الموضوع للأخذ بهذا الاعتراف، لأن محكمة النقض محكمة قانون لا محكمة موضوع، غير أن محكمة الموضوع متى ما استدلت بالإدانة على اعتراف المتهم فإن هذا الاعتراف دليل في الإدانة وليس قرينة عليها، وهذا ما قضت به المحكمة العليا([[125]](#footnote-125))، وقد أكدت المحكمة العليا اليمنية على شروط صدور الاعتراف واضحاً وصريحاً للأخذ به، فإن صدر غامضاً كان معيباً([[126]](#footnote-126)).

ونجد هذا النهج الذي سار عليه القضاء اليمني ثابت في القوانين محل المقارنة([[127]](#footnote-127)) والقانون اليمني أيضاً إذ نصت المادة (183) قانون الإجراءات الجزائية اليمني على إنه: (إذا اعترف المتهم بالتهمة الموجهة إليه في أي وقت اثبت المحقق اعترافه في محضر التحقيق فور صدوره ونوقش فيه تفصيلاً، أما إذا أنكر أرجئ استجوابه تفصيلاً إلى ما بعد سماع شهود الإثبات ويوقع المتهم على أقواله بعد تلاوتها عليه أو يثبت في محضر التحقيق عجزه أو امتناعه عن التوقيع) ونص المادة (352) من القانون ذاته التي نصت بقولها: (يسأل القاضي المتهم بعد انتهاء الإجراءات المذكورة في المادتين السابقتين عن التهمة الموجهة إليه ما إذا كان مقراً بالجرم الموجه إليه أم لا فإذا أقر بارتكاب الجريمة ناقشته المحكمة تفصيلاً واطمأنت إلى ان إقراره صحيحاً سجل إقراره بكلمات تكون اقرب إلى الألفاظ التي استعملها في إقراره ولها ان تكتفي بذلك في الحكم عليه كما ان لها ان تتم التحقيق إذا رأت داعياً لذلك).

**ثانياً: عدم مطابقة الاعتراف للحقيقة والواقع:**

من عيوب الاعتراف أن يكون غير مطابق للحقيقة والواقع، كأن يكون كذباً أو وهمياً، صدر على خلاف الحقيقة، لغرض تبرئة المتهم الأصلي، لهذا يلزم أن يكون مطابقاً للحقيقة، والاعتراف الذي يكون كذلك هو الاعتراف الذي يحتمل صدقه.

والاعتراف الذي لا يطابق الحقيقة والواقع قد يصدر من شخص مقراً بالجريمة المسندة إليه مع أنه بريئاً، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها: تعمد المتهم الكذب أو يصدر مرضياً أو وهمياً كأن يعتقد المتهم صحة اعترافه، ونبين ذلك في الآتي:

**1- عيب الاعتراف الكاذب:**

الاعتراف الكاذب هو إقرار كاذب بالذنب عن جريمة لم يرتكبها الفرد على الرغم من أن مثل هذه الاعترافات تبدو غير منطقية، إلا أنه يمكن تقديمها طواعية، ربما لحماية طرف ثالث، فكثيرا ما يرمي الأبرياء أنفسهم في قفص الاتهام نتيجة لأسباب عديدة، وقد تكون الرغبة في تخليص المجرم الحقيقي من العقوبة نتيجة المحبة أو المصلحة أو صلة القرابة، وهذا الاعتراف معيب ولا يعتد به قانوناً لمخالفته للحقيقة والواقع.

**2- عيب الاعتراف الناتج عن الوهمي:**

هو فكرة في ذهن المعترف لا يكون له مناط من الحقيقة، تتسبب فيه صدمة نفسية تصيب المتهم جراء الواقعة الحال او واقعة سابقة تجعله يشك في براءته، فيتوهم أنه هو من ارتكب الفعل ومثال ذلك الأب الذي يعترف على نفسه أنه هو من قتل ابنه، في حين أن سبب الوفاة راجع إلى الصدمة التي تلقاها الأبن فتوقف قلبه المريض، ويرى علماء النفس أن لا ريب في اعتراف الشخص ضد نفسه نتيجة الصدمة بغير الحقيقة بل واكثر من ذلك خطورة هو أنه قد يفقد الشخص القدرة على التمييز بين الوهم والحقيقة نتيجة الخوف والصدمة قد يحدث انفصال عقلي يجعل الإنسان في حالة تنويم مغناطيسي فيقر على نفسه بما يتوهمه أو يوحى له به([[128]](#footnote-128)).

**3- عيب الاعتراف الناتج عن مرضي:**

الاعتراف المرضي مرجعه كون الشخص مصاباً بانفصام في الشخصية فهو يصدر من شخص مصاب بمرض عقلي يمر عادة بنوبات من الاتهام الذاتي يتخيل خلالها أنه مرتكب الجريمة، فينسبها لنفسه كالمريض الذي يتوهم أنه المسؤول عن وفاة ابنه، ومن ذلك أيضاً من يظن أنه ارتكب تزويراً لمجرد انسكاب بقعة من الحبر على ورقة من الأوراق ([[129]](#footnote-129)).

ويستخلص مما سبق أن الاعتراف الصادر بالمخالفة للحقيقة والواقع سواء كان مكذوباً أو وهمياً أو مرضياً، هو اعتراف معيب لا يعول عليه، ولا يعتد به في الإثبات الجنائي، لكونه غير مطابق للحقيقة ([[130]](#footnote-130)).

**المبحث الثاني**

**العيوب المتعلقة بالإرادة**

من العيوب المتعلقة بالمتهم صدور الاعتراف منه بناءً على إرادة معيبة كأن يصدر الاعتراف من المتهم تحت تأثير مادي أو معنوي، وسوف نتناول بيان هذه العيوب مفصلة من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: التأثير المادي على إرادة المتهم.

المطلب الثاني: التأثير المعنوي على إرادة المتهم.

**المطلب الأول**

**التأثير المادي على إرادة المتهم**

الاعتراف الصادر نتيجة التأثير المادي على الإرادة يعد اعترافاً معيباً، ورغم أن القانون اليمني والقوانين المقارنة تمنع كل أشكال التأثير التي قد تستعمل ضد المتهم لحمله على الإدلاء باعتراف إلا أن الأمر مختلف في أرض الواقع، وذلك راجع لعدم وجود آليات حقيقية تكفل الحد من وقوع هذه الممارسات.

ونكون بصدد عيب التأثير المادي على الإرادة متى ما شلت إرادة المتهم بقوه مادية لا قبل له بمقاومتها، فتعطل إرادته، وتزول على نحو لا تنسب إليه أقواله وأفعاله لأنها مجردة من الصفة الإرادية، ويكون الاعتراف الصادر نتيجة لهذا الإجراء معيباً ([[131]](#footnote-131))، وتنعدم إرادة المعترف في عدة حالات يأتي في مقدمتها، التعذيب، كما يعد إرهاق المتهم بالاستجواب المطول، والاعتراف تحت تأثير التنويم المغناطيسي، والاعتراف الناتج عن تأثير العقاقير المخدرة، واستخدام كلاب الشرطة وجهاز كشف الكذب، من الحالات والصور المادية التي تؤثر على إرادة المتهم وسوف نبين ذلك من خلال الآتي:

**الفرع الأول**

**تعذيب المتهم، والاستجواب المطول**

يعد تعذيب المتهم عيباً شائعاً وقد عرفته البشرية في العصور الوسطى وحتى القرن الثاني عشر، كما أن بعض أثاره لا زالت باقية وتمارس حتى اليوم، وهو عيب يؤثر على إرادة المتهم والدليل الناتج عنها، كما أن الاستجواب المطول يعد عيباً يصب إرادة المتهم نتيجة لما يناله من إرهاق يندفع بموجبه إلى الاعتراف، وسوف نوضح هذين العيبين من خلال ما يلي:

**أولاً: تعذيب المتهم:**

التعذيب مصدر عذب والعذاب هو النكال والعقوبة، قال تعالى: (ولقد أخذناهم بالعذاب) ([[132]](#footnote-132)) وجاء تعريف التعذيب في الموسوعة العربية العالمية بأنه: (استخدام طرق خاصة للحصول على المعلومات عن طريق معاقبة الشخص بدنياً بالألم الجسدي أو نفسياً بالتحكم بالخلايا العصبية واستخدام الصدمات التي تساعد على سقوط جسور التماسك لدى الشخص والامتثال التام لما هو مطلوب)([[133]](#footnote-133)).

ويقصد بالتعذيب بمفهوم المادة (166) عقوبات يمني بأنه: (ذلك النشاط الإجرامي الصادر عن الموظف العام الهادف إلى تعذيب المتهم، أو استعمال القوة أو التهديد لحمله على الاعتراف بجريمة، سواءً أكان هو من قارفها أم لم تكن له صلة بها) ([[134]](#footnote-134)).

وعرف نظام الإجراءات الجزائية السعودي التعذيب بأنه: (ألم أو عذاب شديد جسدياً كان أم عقلياً يلحق عمداً بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص أو شخص ثالث على معلومات أو اعتراف أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه هو أو شخص ثالث أو تخويفه أو ارغامه هو أو أي شخص ثالث أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب من الأسباب يقوم على التمييز أياً كان نوعه أو يحرض عليه أو يوافق عليه، أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية ولا يتضمن ذلك العذاب أو الألم الناشئ فقط عن عقوبات قانونية أو الملازم لهذه العقوبات أو يكون نتيجة عرضية لها.([[135]](#footnote-135)) وهو نفس التعريف الذي نصت به اتفاقية مناهضة التعذيب ،المقرة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة العام 1984م، وهذا التعريف محل نظر لأن التعريف المقصود في مواد القانون الجنائي وما استقرت عليه أحكام المحاكم هو: (المساس بجسم المتهم كائناً ما كان قدره، ترك أثراً أو لم يترك، سبب ألماً أو لم يسبب، قصد به التأثير على إرادته في اختيار ما يريد للإدلاء به)([[136]](#footnote-136)).

ويطلق على التعذيب مسمى الاكراه المادي، والإكراه المادي هو (كل قوة مادية خارجية تسلط على المتهم وتؤثر إرادته وحريته، ويتحقق بأية درجة من درجات العنف ومهما كان قدره طالما أن فيه مساس بسلامة الجسم) ([[137]](#footnote-137)).

كما يطلق عليه العنف المادي، ويقصد بالعنف المادي (كل قوة مادية مباشرة خارجة عن المتهم، لا قبل له بمقاومتها، تستطيل إلى المساس بجسمه، ويكون من شأنها أن تلحق به أذى فتعطل إرادته أو تسلبها نهائياً بحيث تشل لديه حرية الاختيار، فالعنف يؤدي إلى قهر المتهم، ومن ثم فقد حريته في الاختيار) ([[138]](#footnote-138)).

فهو كل فعل يقع على جسم المتهم، (يشل إرادة المتهم بقوة مادية لا قبل له بمقاومتها، فتتعطل إرادته وقد تنمحي على نحو لا تنسب إليه فيه غير حركة عضوية مجردة من الصفة الإرادية) ([[139]](#footnote-139)).

ويعتبر من قبيل العنف، (تعذيب المتهم، أو قص شعره أو شاربه، أو هتك عرضه أو حرمانه من الاتصال بأهله، أو حرمانه من الطعام أو الشراب أو النوم أو الغطاء أو وضعه في زنزانة بمفرده قبل الاستجواب، أو إيثاق يديه وتقييد قدميه، أو تجريده من ملابسه، أو إكراه المتهم على شرب بوله، أو إطفاء السجائر في جسمه، أو نزع أظافره) ([[140]](#footnote-140)).

وعليه فإن الاعتراف الصادر من الشخص نتيجة العنف أو التعذيب يكون معيباً وغير صحيح ولا يعتد به قانوناً، لأن من يدلي بأقواله نتيجة استعمال التعذيب تكون إرادته معيبة، وهو من أخطر الوسائل التي تمس كرامة الإنسان، وقد أجمع الفقه على أنه لا يجوز استخدام العنف مع المتهم أو تعذيبه للحصول منه على اعتراف ([[141]](#footnote-141)).

وتعذيب المتهم أو إكراهه للحصول على الاعتراف محرم في كل تشريعات الدول، وكذا في الاتفاقيات والإعلانات الدولية، كالاتفاقية الخاصة بمناهضة التعذيب وقد نصت المادة الأولى منها على أن: (أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد جسمانياً كان أو عقلياً يلحق عمداً بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث على معلومات أو على اعتراف) ([[142]](#footnote-142)).

كما حظر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان اللجوء إلى التعذيب، إذ تنص المادة الخامسة منه على أنه: "يجب ألا يتعرض أي شخص للتعذيب ولا لعقوبة قاسية أو وحشية أو حاطة من كرامته".

ونصت التوصية الرابعة الفقرة رقم (أ) من توصيات المؤتمر الدولي الثاني عشر لقانون العقوبات المنعقد في همبورج سنة 1979م على أن : "الأدلة التي يتم الحصول عليها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بوسائل غير مشروعة تعتبر انتهاكاً للحقوق الإنسانية كالتعذيب والقسوة والمعاملة المذلة وغير الإنسانية، ويجب حظرها وتحريمها واستبعادها".

ونصت المادة (40) من قانون الإجراءات الجنائية المصري وتعديلاته على أنه: (لا يجوز القبض على إنسان أو حبسه إلا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانوناً، كما تجب معاملته بما يحفظ كرامة الإنسان ولا يجوز إيذائه بدنياً أو معنوياً).

وحظر نظام الإجراءات الجزائية السعودي على المحقق تعريض المتهم للتعذيب والإكراه؛ إذ تنص المادة الثانية من النظام على أنه: (... ويحظر إيذاء المقبوض عليه جسديًّا أو معنويًّا، ويحظر كذلك تعريضه للتعذيب أو المعاملة المهينة لكرامته).

وقد حظر المشرع اليمني تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف، فنصت المادة (48 الفقرة ب) من دستور الجمهورية اليمنية على أنه: (... ويحظر التعذيب جسدياً أو نفسياً أو معنوياً، ويحظر القسر على الاعتراف أثناء التحقيقات)، وبمثل هذا النص جاءت المادة (6) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني، إذا نصت بقولها: (يحظر تعذيب المتهم أو معاملته بطريقة غير إنسانية أو إيذائه بدنياً أو معنوياً لقسره على الاعتراف وكل قول يثبت أنه صدر من أحد المتهمين أو الشهود تحت وطأة شيء مما ذكر يهدر ولا يعول عليه).

ويفهم من نص المادة المذكورة أن المشرع اليمني قد استوعب التعذيب بصورتيه: البسيطة كصفع المجني عليه، أو في صورته الجسيمة التي تؤدي إلى نتيجة جسيمة لم يسعى إليها الجاني ولم يردها، ولكنها كانت محتملة لفعله وجب عليه توقعها. ([[143]](#footnote-143))

والخلاصة أن تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف محظور في القانون اليمني والقوانين المقارنة، وكذلك في المواثيق الدولية، ويعد الاعتراف عيباً مؤثرا على صحة الاعتراف، يجعل الاعتراف الذي تم بني عليه معيباً، ولا يعتد به قانوناً.

**ثانياً: الاستجواب المطول:**

الاستجواب إجراء مشروع من إجراءات التحقيق، يتمثل الغرض منه في الوصول إلى حقيقة التهمة المنسوبة إلى المتهم، وذلك إما باعترافه أو إنكاره. ويعرف الاستجواب بأنه (مناقشة ومواجهة المتهم في التهمة المنسوبة إليه، وبالأدلة القائمة ضده من طرف المحقق ومناقشته تفصيلياً فيها، ومطالبته بإبداء رأيه فيما ينسب إليه، فهو إجراء يعني المتهم أما المواجهة فتعني مواجهة المتهم بالغير أي مواجهته بمتهم أو متهمين آخرين أو الشهود). ([[144]](#footnote-144))

وقد عرف المشرع اليمني الاستجواب بقوله:( يقصد بالاستجواب علاوة على توجيه التهمة إلى المتهم مواجهته بالدلائل والأدلة القائمة على نسبة التهمة إليه، ومناقشته فيها تفصيلاً) ([[145]](#footnote-145)).

ويعني إرهاق المتهم بالاستجواب هو تعمد المحقق استجواب المتهم في وقت متأخر من الليل دون مقتضى أو بإطالة مدة الاستجواب وجعله على مرات عديدة متتالية دون مبرر حتى تنهار إرادته ومعنوياته، أو استجواب المتهم وهو واقف تحت الشمس الحارقة الذي أظهر تأذيه منها، ويعتبر الاستجواب في هذه الحالة من قبيل الاكراه المادي والمعنوي معاً على المتهم، إذ أنه يحمل هذا الأخير على الاعتقاد بأنه لا خلاص له من ذلك إلا بالإقرار بما يريد المحقق الحصول عليه من اعتراف منه([[146]](#footnote-146)).

وقد حرصت بعض الدول على النص صراحة في قوانينها على منع إطالة الاستجواب، (وقد أوصت اللجنة الدولية للمساءلة الجنائية بتحريم إخضاع المتهم لاستجواب مطول دون السماح له بالراحة والتغذية الطبيعية... وقد أحاط المشرع الفرنسي الاستجواب بضمانات عديدة، لحماية المتهم وضمان سلامة جسده وعدم ارهاقه، والتأثير في ارادته الواعية باستجواب مطول. فتنص المادة (64) فقرة أولى من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي بأنه على أعضاء الضبط القضائي عند سؤال الشخص المحتجز أن يثبتوا بالمحضر مدة الاستجوابات التي خضع لها الشخص، وفترات الراحة التي تخللتها واليوم والساعة التي بدأ فيها الحجز، وأيضا اليوم والساعة التي أخلي سبيله أو أرسل للجهة المختصة) ([[147]](#footnote-147)).

وقد اتجهت تشريعات كثيرة إلى النص صراحة على منع الاطالة في الاستجواب وتنظيم فترات إجرائه، فلا يكون هناك محل للشك في هذا المجال وذلك مثل المادة (33) إجراءات هولندي التي تنص على استبعاد الاستجواب ذي المدة المطولة، وقد أخذ بذلك أيضاً القانون الألماني واعتبرها في حكم الحالات التي تؤدي إلى ارهاق المتهم وتعيب الدعوى)([[148]](#footnote-148))

ونصت المادة (102) من نظام الإجراءات الجزائية السعودية على أنه (يجب أن يتم الاستجواب في حال لا تأثير فيها على إرادة المتهم في إبداء أقواله).

إلا أنه ومع ما تكفله كل تلك النصوص من ضمانات فإنه قد يتم التعسف في إجراء الاستجواب، كالاستجواب المطول لفترات متصلة بالليل والنهار، أو اختيار مواعيد غير مناسبة لإجرائه، أو تعمد الاستجواب في وقت متأخر من الليل دون مقتضى، أو عدم وقف الاستجواب رغم الإرهاق الواضح على المتهم، أو الحرص على إرهاق المتهم بإطالة الاستجواب.

بل قد يصل أمر التعسف في الاستجواب إلى حد تعذيب المتهم، كما وقد يعتبر تعذيبا إجراء استجوابٍ يطول إلى ساعات للمريض بالسكر يعلم المحقق بمرضه الذي يستوجب الانتظام في مواعيد محددة بالدواء اللازم ([[149]](#footnote-149)).

ولا يوجد ضابط زمني في القانون اليمني والمقارنة يعرف من خلاله أن الاستجواب قد صار مطولاً أم لا، إنما ضابط ذلك هو مجرد شعور المتهم بالإرهاق من هذا الاستجواب، وهو ضابط نسبى يختلف باختلاف درجة تحمل كل شخص ([[150]](#footnote-150)). لذلك فإنه يتعين على القاضي بحث الاستجواب والتأكد منه فيما إذا كان من شأنه أن يؤثر في إرادة المتهم، وذلك بدراسة الظروف المختلفة المحيطة به والضغط الذي يواجهه وقوة مقاومته، مع الأخذ بعين الاعتبار سنه وحالته الصحية والعقلية.

ونجد أن المشرع الفنلندي قد نص على ضابط الاستجواب المطول، وأوجب أن يكون الاستجواب ما بين الساعة السادسة صباحاً، والساعة التاسعة مساءً، وأنه لا يجوز استجواب المتهم أكثر مدة تزيد على اثنتي عشر ساعة مرة واحدة ([[151]](#footnote-151)).

وبالرجوع إلى كل من القانون اليمني والمصري والسعودي يتضح بأن هذه القوانين لم تحدد وقتاً ومدة للاستجواب، غير أن القانون السعودي نص صراحة على زمن فتح التحقيق، وتوقفه وقفله بالدقيقة والساعة واليوم والشهر والسنة، وعلى القاضي إذا رأى أن التحقيق قد استغرق مدة طويلة أن يسأل المتهم عما إذا كان ذلك قد أثر في الإدلاء بأقواله أم لا([[152]](#footnote-152)).

ومما سبق نستخلص أن الاستجواب المطول عيب من العيوب المادية المؤثرة على اعتراف المتهم، ولكنه لم يكن من السهل معرفة ما إن كان الاستجواب مطولا أم لا، ذلك إنه لا يوجد نص في القانون اليمني والقوانين المقارنة يوضح معيار الاستجواب المطول، بخلاف القوانين الغربية التي بيناها سلفاً، ويحمد للمشرع السعودي النص على زمن فتح التحقيق وتوقفه وقفله بالدقيقة والساعة واليوم والشهر والسنة، لذلك أرى أنه كان الأحرى بالقانون اليمني والقوانين المقارنة أن يحددوا وقتاً ومدة للاستجواب إذا تم إغفالهما كان الاستجواب معيباً.

**الفرع الثاني**

**استخدام الوسائل العلمية المؤثرة على الارادة**

ظهرت مع التطورات العلمية الحديثة المتخذة أثناء التحقيق عيوب للاعتراف وهي عيوب متعلقة بالإرادة، ومن صور تلك العيوب صدور الاعتراف من شخص نتيجة للتنويم المغناطيسي أو إعطائه عقاقير طبية، أو استخدام كلاب الشرطة، أو نتيجة استخدام جهاز كشف الكذب، حيث يفقد حرية اختياره في ذلك ويكون الاعتراف معيباً فيما لو حصل بهذه الطرق، ونبين ذلك من خلال الآتي:

**أولاً: التنويم المغناطيسي:**

هو نوع من النوم لبعض ملكات العقل الظاهر يمكن إحداثه صناعياً، عن طريق الإيحاء بفكرة النوم ([[153]](#footnote-153))، فالتنويم هو افتعال حالة نوم غير طبيعي تتغير فيها الحالة الجسمانية والنفسية للنائم، ويتغير خلالها الأداء الفعلي الطبيعي، ويتقبل فيها النائم الإيحاء دون محاولة لإيجاد التبرير المنطقي لها أو إخضاعه للنقد الذي يفترض حدوثه في حالة اليقظة العادية ([[154]](#footnote-154)).

وفي حالة حصول التنويم المغناطيسي، فإنه يضيق نطاق الاتصال الخارجي للنائم ويقتصر على شخصية المنوم، وتحجب الذات الشعورية للنائم، وتبقى ذاته اللاشعورية تحت سيطرة ذات أجنبية هي ذات المنوم المغناطيسي، وبذلك تشل الوظيفة الأساسية لعقل الإنسان ([[155]](#footnote-155)).

والتنويم المغناطيسي وسيلة من وسائل التأثير المادي التي يتعرض لها المتهم، فهو (وسيلة قهر الإرادة أو تعطيلها، وهي نفس النتيجة التي يمكن الوصول إليها بالعنف التقليدي، بل إنه يعد في الواقع إحدى صور الاكراه المادي لوقوعه على جسم الخاضع شخصياً)([[156]](#footnote-156))، لذلك فيمثل التنويم المغناطيسي عيباً من عيوب الإرادة، حيث يتم انتزاع الاعتراف من خلالها بواسطة المنوم، فيتم الحصول على اعتراف الشخص النائم بإعطائه الأوامر أثناء النوم([[157]](#footnote-157))، ويقوم المتهم النائم بتنفيذ كل الأوامر المعطاة له بدقة وانتظام نتيجة انعكاسات معينة في هذا التنويم، حيث يحصل أثر التنويم في ( أنه يمكن عن طريقه في استدعاء الأفكار والمعلومات بصورة تلقائية، ودون تحكم من صاحبها، ورغم ما قد تكون عليه من اختزان في عمق الوجدان، أي في اللاشعور أو اللاوعي، أو استحضار في بؤرة الشعور أي في دائرة الأفكار الواعي)([[158]](#footnote-158)).

والتنويم المغناطيسي كان يستخدم قديماً لعلاج الأمراض النفسية والعصبية مثل الاكتئاب والقلق ، وذلك لحمل المريض بعد تنويمه على تذكر أسباب مرضه، ومحاولة علاجه ، كما استخدم أيضاً بدلاً من التخدير في إجراء بعض العمليات الجراحية([[159]](#footnote-159))، ثم صار استخدامه للحصول على الاعتراف من المتهم، وهو عمل يعدم الإرادة ويتنافى والحرية الفردية، ويمثل بحد ذاته تعذيباً للمتهم لانطوائه على المساس بسلامة الجسم فضلاً عن المساس بسلامة النفس، وحرية الإرادة، ولهذا فقد نصت بعض التشريعات، على تجريم استخدام تلك الوسيلة في الاستجواب للحصول على الاعترافات([[160]](#footnote-160)) .

**والتنويم المغناطيسي يكون على ثلاث مراحل، هي:**

**المرحلة الأولى:** يسيرة، وتتميز بأن النائم يكون خلالها في حالة استرخاء وفقدان جزئي للشعور.

**المرحلة الثانية:** متوسطة، وخلالها يكون النائم في حالة نوم عميق مصحوب بتقلب في الجهاز المفصلي، كما أن النائم يكون في حالة فراغ في الشعور يمكن للمنوم ملؤه بطريقة الإيحاء للنائم.

**المرحلة الثالثة:** وهي أعمق مراحل التنويم المغناطيسي، وهي حالة التجوال النومي حيث يمكن فتح عقل النائم والتجول في ارتباط إيحائي مع المنوم يمكنه من الاتصال بالعقل الباطن؛ مما يجعل المنوَّم يتذكر أشياء حدثت منذ فترة بعيدة، فيقوم المنوِّم بالإيحاء بمعرفة تفاصيل أي حدث. وعملية التنويم تتركز على عملية تركيز العقل، فيستجيب المنوَّم لأوامر المنوِّم، وينفذها بكل دقة متأثراً بالإيحاءات من المنوِّم، وهنا تكمن الخطورة لأن تقبل المنوَّم لكل ما يوحي إليه به المنوِّم يقوده إلى الاعتراف بما يريده المنوِّم لا لما يريده المتهم المنوَّم ([[161]](#footnote-161)).

والقانون اليمني لم يرد فيه نص خاص يتضمن منع إستخدام التنويم المغناطيسي وإنما أورد نصاً عاماً يفهم منه منع استخدام هذه الوسيلة إذا نصت المادة السادسة من قانون الإجراءات الجزائية اليمني بقولها: (يحظر تعذيب المتهم أو معاملته بطريقة غير إنسانية أو إيذائه بدنياً أو معنوياً لقسره على الاعتراف وكل قول يثبت أنه صدر من أحد المتهمين أو الشهود تحت وطأة شيء مما ذكر يهدر ولا يعول عليه).

والحال كذلك في القانون المصري لم ينص على حرمة التنويم المغناطيسي، أما المشرع السعودي فقد نص على حرمتها صراحةً في المادة (63) من اللائحة التنظيمية لهيئة التحقيق والادعاء العام حيث نصت بقولها: (لا يجوز للمحقق الإذن باستعمال عقاقير أو أجهزة للحصول على دليل ضد المتهم...).

ومما سبق يتضح أن القانون اليمني والقوانين المقارنة تشترط لصحة الدليل صدوره عن إرادة حرة، والاعتراف الناتج عن تنويم مغناطيسي يسلب المتهم حريته واختياره ويؤثر في إرادته، وأرى أنه كان الأحرى بالمشرع اليمني والمصري أن ينصان صراحة على حرمة التنويم المغناطيسي لما فيه من مساس بجسد المتهم وحريته واختياره، كما فعل المشرع السعودي.

**ثانياً: استخدام العقاقير المخدرة:**

العقاقير المخدرة هي: مواد يتعاطاها الشخص فتؤدي إلى حالة نوم عميق تستمر فترة لا تتجاوز العشرين دقيقة ثم تعقبها اليقظة، ويظل الجانب الادراكي سليماً فترة التخدير، بينما يفقد الشخص القدرة على الاختيار والتحكم الارادي مما يجعله أكثر قابلية للإيحاء ورغبة في المصارحة والتعبير عن مشاعره الداخلية ([[162]](#footnote-162)).

ويعد استخدام العقاقير المخدرة للمتهم من العيوب التي تؤثر على إرادة المتهم واختياره وتعد عيباً في الاعتراف الحاصل من المتهم، وهذه العقاقير المخدرة تؤدي إلى حالة من النوم أو الاسترخاء لمدة قد تصل من عشرين إلى أربعين دقيقة، تسلب فيها إرادة الشخص دون أن يتأثر إدراكه أو ذاكرته، ولكن تضعف مقاومته لإخفاء ما يريد إخفاءه، وبذلك يسهل القيادة للإيحاء، وتتولد لديه رغبة في المصارحة عن مشاعره الداخلية ([[163]](#footnote-163)). ذلك لأن العقاقير تبقي على نشاط الذاكرة والسمع والنطق بعد فترة سبات قصيرة يبدأ بعدها الشخص في تفريغ مخزون الذاكرة بإفشاء أسراره ومكنوناته ومكبوتاته([[164]](#footnote-164)).

ويتم استخدام هذه العقاقير بتخدير المتهم إما عن طريق الوخز – الإبر- والتي تعد بحد ذاتها اعتداء على جسم الشخص، أو عن طريق أخرى يتم من خلالها إعطاء الشخص للمخدر، وفي كل الأحوال فهذه العقاقير تعامل الإنسان وكأنه محل تجربة في معمل وتحيي معنى التعذيب، بما يحققه من سلب لشعور الإنسان وتحطيم إرادته الواعية ([[165]](#footnote-165)).

والمشرع اليمني لم ينص على حرمة استخدام العقاقير المخدرة مع المتهم بنص خاص إنما يدخل تحريمها في النص العام الوارد في المادة (6) إجراءات جزائية، وكذلك المشرع المصري، غير أننا نجد أن المشرع اليمني قد نص على ذلك في قانون الصحة العامة رقم (4) لسنة2009م، حيث نصت المادة (61) منه على: "حظر استخدام الدواء لغايات التحقيق والحصول على اعترافات".

أما النظام السعودي فقد نص على حرمتها صراحة في المادة (63) من اللائحة التنظيمية لهيئة التحقيق والادعاء العام حيث نصت بقولها: (لا يجوز للمحقق الإذن باستعمال عقاقير أو أجهزة للحصول على دليل ضد المتهم...)، ونصت المادة (19) في الفقرة رقم (2) من اللائحة ذاتها بقولها : (يجب أن يتم الاستجواب في حال لا تأثير فيها على إرادة المتهم في إبداء أقواله ودفاعه، ولا يجوز استعمال عقاقير أو أجهزة أو عنف مع المتهم للحصول على دليل ضده، وكل دليل يتم الحصول عليه بناء على إكراه ، أو وعد، أو تهديد، أو أية وسيلة تشل الإرادة أو تفقد الوعي، لا يعتد به ولا بما يسفر عنه في الإثبات).

ومما سبق أرى أنه كان الأحرى بالقانون اليمني والمصري أن ينصان صراحة على منع وحظر استخدام العقاقير المخدرة في التحقيق الجنائي في قانون الإجراءات الجزائية، وإهدار الدليل المتحصل عليه من هذه الوسيلة، ذلك أن نص المشرع اليمني على تحريم العقاقير المخدرة في قانون الصحة غير كاف، إذ كان ينبغي أن ينص قانون الإجراءات الجزائية على حظر استخدام الأجهزة أو العقاقير التي من شأنها التأثير على إرادة المتهم عند استجوابه للحصول على إعترافات، ذلك أن الاعتراف الصادر من المتهم إثر هذه العقاقير يكون مشوباً بعيب الإرادة، لتأثر إرادة المتهم بها، كما أن استخدام هذه الوسيلة فيها خطورة على صحة الإنسان وسلامة جسمه، وقد ينتج عن استعمالها مضاعفات أو تأثير سلبي على حياة المتهم.

**ثالثاً: استخدام كلاب الشرطة:**

إن الاستعانة بالكلاب الشرطية من الوسائل التي يستعين بها المحققون على اقتفاء اثار الجناة الهاربين والبحث عن المسروقات والمخدرات المهربة والجثث التي تدفن في العراء فضلاً عما قد يؤدي اليه استعراف الكلب الشرطي على المتهم من اعترافه بالجريمة مما يوفر الجهد على المحقق ويضيق دائرة البحث ويحصره في متهم أو متهمين بالذات ويفيد الأمن العام والعدالة ([[166]](#footnote-166)).

والكلاب الشرطية التي يجري استخدامها هي كلاب عادية، ذات صفات ومميزات خاصة، سواء في التركيب الجسماني لها، أو حواسها غير العادية لا سيما حاسة الشم، بالإضافة إلى المهارات والقدرات والتدريبات العالية التي تحظى بها ([[167]](#footnote-167))0

والسؤال الذي يثار في هذا الصدد هو ما قيمة الاعتراف الصادر عن المتهم عقب استعراف الكلب الشرطي؟ والاجابة عن هذا السؤال لا تخرج عن احدى فرضين هما:

**الأول: الاعتراف طواعية واختياراً:**

إذا اعترف المتهم عقب استعراف الكلب الشرطي عليه اعترافاً صريحاً وكان ذلك عن طواعية واختيار منه دون ان يكون تحت تأثير خوف او رعب من الكلب البوليسي اثناء عمليه الاستعراف وما يلابسها من رهبه فلا شك فقها وقضاء في ان هذا الاعتراف منتج لجميع اثاره القانونية في حقه لان الاعتراف الذي يعول عليه يجب ان يكون اختيارياً ويعتبر الاعتراف غير اختياري وبالتالي غير مقبول إذا حصل تحت تأثير التهديد او الخوف([[168]](#footnote-168)).

وقد قضت المحكة العليا المصرية أن استخدام الكلاب الشرطية في التعرف على المتهمين من الوسائل المشروعة التي يلجأ إليها المحقق، وقد أقرت محكمة النقض المصرية مشروعية استخدام الكلاب الشرطية كوسيلة من وسائل الاستدلال والكشف عن المجرمين، وذلك عندما قررت أنه لا مانع من الاستعانة بالكلاب الشرطية كوسيلة من وسائل الاستدلال للكشف عن المجرمين ([[169]](#footnote-169)).

كما قضت المحكمة المصرية العليا بأن تعرف الكلاب الشرطية لا يعدو أن يكون قرينة يصح الاستناد إليها في تعزيز الأدلة القائمة في الدعوى، دون أن يؤخذ كدليل أساسي على ثبوت التهمة على المتهم، ولعل السبب في عدم الاعتماد على هذا التعرف كدليل في الإثبات هو كون الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال ([[170]](#footnote-170)).

**الثاني: الاعتراف الناتج عن الخوف:**

اذا اعترف المتهم على اثر استعراف الكلب الشرطي عليه وكان هذا الاعتراف صادراً منه نتيجة لخوف ووليد رغبه وفزعه من الكلب لوثوبه أو هجومه عليه او تمزيق ملابسه او عقره مثلاً فلا يعول على هذا الاعتراف ولو كان صادقاً ولا يهون من هذه النتيجة ان لا يكون المحقق نفسه هو الذي أشار الى الكلب للاعتداء على المتهم او تهديده بالهجوم عليه بل ولا يحول دون ترتيب هذه النتيجة ان يكون المحقق قد بذل كل ما في وسعه دون جدوى للحيلولة دون إعتداء الكلب على المتهم، غير أنه ليس بشرط أن يترك الكلب أثر في المتهم ولو بسيطاً بل إن الاعتراف يبطل بمجرد وثوب الكلب دون إحداث أي إصابة متى تبين أن هذا الاعتراف قد صدر من المتهم وهو مكره لوثوب الكلب عليه دفعاً لما خشيه من أذاه([[171]](#footnote-171)).

ويرى بعض الفقه أن استخدام الكلاب الشرطية للاستعراف على المتهمين يعتبر وسيلة من وسائل الاكراه تبطل الاعتراف الصادر من المتهم بسببها سواءً قبل استعمالها أو اثنائه ([[172]](#footnote-172)).

ولم يرد نص خاص في القانون اليمني ينظم حالة الاستعانة في الكلاب الشرطية، وكذلك خلا المشرع المصري من تنظيم عملية الاستعانة بالكلاب في التعرف على المتهمين، ولكن تعليمـات النيابة العامـة المصري هي التي تنـاولت هذا الأمـر في مادتـها (237) ([[173]](#footnote-173)).

ونص النظام السعودي في نص المادة (63) من اللائحة التنظيمية لهيئة التحقيق والادعاء العام على أنه: (لا يجوز للمحقق الإذن باستعمال عقاقير أو أجهزة للحصول على دليل ضد المتهم، وله الاستعانة بالكلاب الشرطية، ولكن لا يؤخذ بتعرفها كدليل للإدانة).

ومما سبق يتضح أن استخدام كلاب الشرطة للاستعراف على المتهم في مرحلة جمع الاستدلالات لا بأس به شريطة أن لا تقدم نتائجه للقضاء، وأما استخدام الكلب لغرض الحصول على الاعتراف فيعد عيباً من العيوب المؤثرة على صحة الاعتراف في حالة أخيف المتهم منها، أو طاله الكلب ووثب عليه، أما اذا صدر الاعتراف طواعية ولم يحدث استعراف الكلب خوفاً لدى المتهم فيكون محل اعتبار وقرينة في الاثبات.

ونرى أنه كان على المشرع اليمني أن ينظم أحكام استخدام الكلاب الشرطية بنصوص خاصة، بحيث يجيزها في مرحلة جمع الاستدلال دون أن تقدم نتائجها للقضاء، ويمنعها متى ما استخدمت لنزع الاعتراف من المتهم دون رضاه أو إخافته من تعرف الكلب عليه.

**رابعاً: استخدام جهاز كشف الكذب:**

جهاز كشف الكذب هو جهاز يمس جسد المتهم من خلال وضعه على هذا الجهاز الذي يمثل كرسي بسيط عليه رقائق من المعدن توضع فيها كتفي المتهم، وجهاز متصل به يوضع تحت ابطيه المتهم، وأنبوبة تحت صدره لقياس حالة التنفس، ولما كان هذا الجهاز على هذا النحو فإن الاعتراف الناتج عنه يكون معيباً بهذا العيب المادي الذي طال جسم المتهم ([[174]](#footnote-174)).

وقد أعد لرصد الاضطرابات أو الانفعالات النفسية التي تعتري الإنسان إذا أثيرت أعصابه أو نبهت حواسه بأي مؤثر كالخوف أو الخجل أو الشعور بالمسؤولية أو الجرم، ويرصد الجهاز كل التغيرات التي تحدث في التنفس وضغط الدم ([[175]](#footnote-175)).

وقيل بأنه: (مصطلح يطلق على عدد من الآلات القادرة على ملاحظة وقياس ردود الأفعال الجسمانية للشخص، مثل نبض القلب، ضغط الدم، التنفس، إفراز العرق ويعمل هذا الجهاز على أساس أن الشخص الذي يكذب يصاب بالتوتر والقلق) ([[176]](#footnote-176)). حيث تنحصر مهمة هذا الجهاز في قياس ما يطرأ على الفرد من انفعالات عن طريق الجهاز التنفسي أو عن طريق ضغط الدم ([[177]](#footnote-177)).

والسؤال الذي يفرض نفسه هنا هل يجوز استخدام جهاز كشف الكذب في التحقيق وهل نتيجته محل اعتبار؟

الجواب على هذا السؤال لم يكن موحداً فقد اختلف الفقهاء في جواز استخدام هذا الجهاز، ومن ثم الإقرار للنتائج المترتبة عليه، وكانت الآراء بين مؤيد لاستخدامه، ومعارض، ورأي يقصره على الاسترشاد به فقط أمام سلطة الاستدلال، ونوضح ذلك في الآتي:

الرأي الأول: ذهب أصحاب هذا الرأي إلى جواز استخدام جهاز كشف الكذب وليس هناك ما يمنع البتة من استعماله في مجال التحقيق الجنائي، ذلك أنه لا يحمل مساساً بالسلامة الجسدية أو الحسية للشخص محل التجربة التي لا تتعدى سوى ربط بعض أجزاء من جسمه كالمعصم وأسفل الساق والجزء الأعلى من الصدر وذلك بأسلاك متصلة بأجهزة لقياس التغيرات المختلفة التي تطرأ على الجسم في نبض وضغط الدم والتنفس، فهو جهاز مشابه لجهاز رسم القلب الكهربائي([[178]](#footnote-178))، وبالتالي فلا يعد يعاب الاعتراف الصادر عن المتهم إذا صدر إثر هذا الجهاز وفقاً لهذا الرأي.

الرأي الثاني: عارض هذا الرأي استخدام جهاز كشف الكذب سواءً تم استخدامه برضاء واختيار المتهم أم بدون رضاه، ذلك لما فيه من تأثير على ارادة المتهم ومساس بجسده، وهذا الرأي هو الذي استقر عليه الفقه، لما ينطوي على استخدام هذا الجهاز من اعتداء على الشخص الخاضع له([[179]](#footnote-179))، ذلك أنه يتم انتزاعه بطريقه تمثل إكراهاً للمتهم وإيذاءً بدنياً ونفسياً له، وبالتالي فإن الاعتراف الصادر من المتهم نتيجة استخدام هذا الجهاز، يعد اعترافاً معيباً، ومن جهة أخرى فإن نتائج هذا الجهاز لا تصدق دائماً، فالشخص البريء عند خضوعه لهذا الجهاز تعتريه انفعالات، يمكن تفسيرها على أنها محاولة لتغير الحقيقة؛ لهذا فإن هذا الجهاز يمثل اعتداءً على حق المتهم في الصمت أو في الكذب كوسيلة للدفاع ([[180]](#footnote-180)).

الرأي الثالث: يرى جواز استخدام جهاز كشف الكذب للاسترشاد به حيث يمكن لسلطة الاستدلالات والتحقيق استخدامه للاسترشاد به في تقصي الحقيقة، والبحث عن المتهم الحقيقي، وجمع الأدلة الكافية ضده، وذلك دون أن تقدم نتائجه للقضاء؛ حيث إنه إذا تبين لسلطة الاستدلال من خلال الجهاز أن المتهم يكذب فإنها تقوم بجمع كل الأدلة الكافية لإدانته وكشف كذبه، على ألا تقدم النتائج الفنية المترتبة على استعمال الجهاز أو الاعترافات الصادرة من المتهم أثناء ذلك على أنها أدلة عند محاكمة المتهم ([[181]](#footnote-181)).

والقانون المصري واليمني لم ينصا صراحة على منع استخدام هذا الجهاز، بخلاف النظام السعودي الذي حظر استخدامه صراحة في نص المادة (63) من اللائحة التنظيمية لهيئة التحقيق والادعاء العام التي نصت بأنه: (لا يجوز للمحقق الإذن باستعمال عقاقير أو أجهزة للحصول على دليل ضد المتهم..)

ونحن نتفق مع الرأي الثالث الذي أجاز استخدام جهاز كشف الكذب، وجعله قاصراً على رسم الطريق السليم لسلطة جمع الاستدلالات في تتبع الأدلة والبحث عن الحقيقة، ويحرم استخدام هذه الوسيلة في التحقيق مع المتهم، أو تقديم نتائجه كأدلة ضده؛ لأن في استخدامها تأثير على إرادته بإكراهه وايذائه بدنياً ونفسياً، ونتائجه غير قطعية الدلالة، كما أن استخدام هذه الوسيلة فيه خرق لحقوق المتهم حيث ينتزع الكلام منه، وفي ذلك إهدار لحقوقه وإرغامه على تقديم دليل ضد نفسه، وهذا يؤدي إلى عدم صحة الاعتراف؛ وجهاز كشف الكذب يظهر إشارات تفيد أن كلام المتهم كاذب أو صادق، وهذه النتيجة غير دقيقة، بالإضافة إلى أن استخدام هذا الجهاز يتعارض مع حق المتهم في الصمت وحقه في الدفاع صدقاً أو كذباً.

**المطلب الثاني**

**التأثير المعنوي على إرادة المتهم**

قد لا تمارس قبل المتهم أعمالاً مادية فتؤثر على إرادته، وإنما تمارس ضده أعمالاً معنوية تؤثر على إرادته؛ مما يدفعه إلى الاعتراف، ويكون ذلك بممارسات عدة، كتهديد المتهم، أو تحليفه اليمين، واستخدام الوعد والاغراء، أو الحيلة والخداع، وسيتم بيان ذلك من خلال ما يأتي:

**الفرع الأول**

**تهديد المتهم أو تحليفه اليمين**

سأبين التهديد كعيب في الاعتراف من خلال نقطة أولى، ثم عيب تحليف المتهم اليمين في نقطة ثانية، على النحو الآتي:

**أولاً: تهديد المتهم:**

يعرف التهديد بأنه: (القول أو الفعل الذي يؤثر على حرية الشخص ويجعله تحت وطأة الخوف من أمر معين يجعله يتصرف على غير رغبته) ([[182]](#footnote-182)).

والتهديد باعتباره عيباً من عيوب الاعتراف له صور كثيرة لا تقع تحت حصر، (ومن صور التهديد المبطل للاعتراف تهديد القاتل بالشنق أو الضرب بالرصاص، أو تهديد المتهم بالقبض على زوجته أو والدته أو شخص عزيز عليه أو التهديد بحرمانه من الطعام أو تسليمه لأهل القتيل للانتقام منه إذا لم يعترف، كما يبطل الاعتراف إذا كان المتهم قد أدلى باعترافه وهو محاط بأهل القتيل خاضع لسيطرتهم يسمع شتائمهم ويراهم يهيئون الوسيلة لقتله أو لإيذائه، يستوي في ذلك أن يكون التهديد بإيذاء المهدد في شخصيته أو ماله أو في بدنه) ([[183]](#footnote-183)).

ويستوي أن يكون التهديد مباشراً أو غير مباشر، والتهديد المباشر هو الذي يقع على المتهم نفسه، أما غير المباشر فهو التهديد الذي يقع على شخص آخر لإخافة المتهم ودفعه للاعتراف، وذلك كتعذيب شريك المتهم أمامه ([[184]](#footnote-184)).

ولا يشترط في التهديد أن يكون متضمناً توقيعه في الحال، ولكنه يتحقق حتى ولو كان التهديد بتوقيعه فيما بعد، كما لا يشترط قيام المهدد بالتنفيذ، وإنما العبرة في أثر التهديد على إرادة المتهم لا بوقوعه في ذاته، ويعتبر تهديدا قول المحقق أنه سيشدد عليه العقوبة أو حبسه فترة إضافية ما لم يعترف بما ينسب إليه ([[185]](#footnote-185)).

وقد حظر المشرع المصري تهديد المتهم أو ايذائه معنوياً، حيث نصت المادة (40) من قانون الإجراءات الجنائية المصري وتعديلاته على أنه: (لا يجوز القبض على إنسان أو حبسه إلا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانوناً، كما تجب معاملته بما يحفظ كرامة الإنسان ولا يجوز إيذائه بدنياً أو معنوياً).

ومثل ذلك جاء موقف المشرع السعودي إذ نصت المادة (19) في الفقرة الثانية منها من اللائحة التنظيمية لنظام هيئة التحقيق والادعاء العام بقولها: (كل دليل يتم الحصول عليه بناء على إكراه، أو وعد، أو وعيد، أو تهديد، أو أية وسيلة تشل الإرادة أو تفقد الوعي، لا يعتد به ولا بما يسفر عنه في الإثبات).

والمشرع اليمني يحظر تهديد المتهم لحمله على الاعتراف إذ نصت المادة السادسة من قانون الإجراءات الجزائية بقولها: (يحظر تعذيب المتهم أو معاملته بطريقة غير إنسانية أو إيذائه بدنياً أو معنوياً لقسره على الاعتراف وكل قول يثبت أنه صدر من أحد المتهمين أو الشهود تحت وطأة شيء مما ذكر يهدر ولا يعول عليه).

ويشترط في التهديد المعيب للاعتراف شرطان هما: 1- أن يكون وليد أمر غير مشروع. 2- أن يؤدي التهديد مباشرة إلى اعتراف المتهم ([[186]](#footnote-186))، وسوف نوضح هذين الشرطين من خلال ما يأتي:

**1- صدور التهديد بناءً على سبب غير مشروع:**

أن بعض إجراءات الاستدلال والتحقيق تتسم بطبيعتها بالقهر أو العنف ولذلك يجب التمييز بين الوسائل المشروعة وغير المشروعة التي اتبعت مع المتهم لحمله على الاعتراف؛ فلا يكفي مجرد إخضاع المتهم للتهديد ما لم يكن هذا التهديد وليد إجراءات غير مشروعة([[187]](#footnote-187))، وهذا يعني أن تنفيذ أمر القبض أو إجراء التفتيش بصورة مشروعة إن نتج عنهما اعتراف؛ فلا يدفع ببطلانه لحصول التهديد عند تنفيذهما؛ لأن مثل هذه الإجراءات تتسم بالقهر، وقد تكون مصحوبة بالتهديد، وهي مشروعة إن تمت وفقاً لشروطها، أما إن كانت غير مشروعة وصدر الاعتراف بناءً عليها؛ فإنه يكون غير مشروع لشوبه بعيب التهديد غير المشروع وبطلان الإجراء ذاته.

**2- أن يؤدي التهديد مباشرة إلى الاعتراف:**

لا يكفي مجرد حصول تهديد غير مشروع على المتهم لبطلان الاعتراف الصادر منه، بل يجب أن يؤدي هذا التهديد مباشرة إلى حمل المتهم على الاعتراف، وإذا لم يصدر من المتهم أي اعتراف نتيجة هذا التهديد ثم صدر منه اعتراف في مناسبة أخرى فلا يجوز له الادعاء أن هذا الاعتراف قد صدر منه نتيجة التهديد، ولا يشترط أن يكون الخوف الناتج عن التهديد بدرجة معينة فيكفي أن يكون من شأنه تخويف المهدد بحيث يحمله على تنفيذ ما طلب منه ([[188]](#footnote-188)).

وفي حالة توافر الشرطان السابقان في التهديد واعتراف المتهم نتيجة لذلك التهديد يكون ذلك الاعتراف معيباً؛ لأنه صدر عن إرادة غير حرة، علماً أن أثر التهديد على إرادة المعترف متروك لتقدير محكمة الموضوع.

ومما سبق أستخلص أن التهديد من العيوب التي تصيب إرادة المتهم، وتؤثر في الاعتراف الصادر منه، ونظراً لكونه عيباً يصيب الإرادة فقد حظر المشرع اليمني، والقوانين المقارنة اللجوء إليه في التحقيق الجنائي، حرصاً على سلامة إرادة المتهم، وضماناً على إبداء أقواله طواعية.

**ثانياً: تحليف المتهم اليمين:**

تحليف المتهم اليمين صوره من صور التأثير على إرادته وهو عيب متعلق بالإرادة، ويمثل إكراهاً معنوياً للمتهم، واليمين هو: (حلف لإثبات الواقعة المتنازع عليها أو لنفيها تؤدى من الخصم الذي وجهت إليه بالصيغة التي تقرها المحكمة) ([[189]](#footnote-189)).

وتحليف المتهم اليمين فيه اعتداء على حرية المتهم في الدفاع عن نفسه، كما أن المتهم يكون في مركز حرج، بين أن يحلف اليمين كذباً فيخالف ضميره الديني والأخلاقي، وبين أن يقر الحقيقة ويتهم نفسه ويعرضها للجزاء، لأن تحليف المتهم اليمين يهدف إلى حمله على الصدق في أقواله ([[190]](#footnote-190)) ومن المعروف أن مبادى الأخلاق تسمح بأن يكذب المتهم أمام العدالة ولكنها تنكر عليه أن يحلف يميناً كذباً ([[191]](#footnote-191)).

وقد كان القانون الفرنسي يوجب تحليف المتهم اليمين في الاستجواب على أثر الغاء التعذيب المادي، ثم عدل عن ذلك في القانون الحديث، وذهب القضاء الفرنسي إلى بطلان الاستجواب بعد تحليف المتهم بحسب أنه نوعاً من التأثر الأدبي على إرادته ([[192]](#footnote-192)).

وقد نص المشرع اليمني صراحة على عدم جواز تحليف المتهم اليمين كما تضمنت ذلك المادة (178) من قانون الإجراءات الجزائية ([[193]](#footnote-193))، كما وقد حرم المشرع السعودي تحليف المتهم اليمين، وهذا ما نصت عليه المادة (102) من نظام الإجراءات الجزائية السعودية بقولها: (يجب أن يتم الاستجواب في حال لا تأثير فيها على إرادة المتهم في إبداء أقواله، ولا يجوز تحليفه اليمين ولا استعمال وسائل الإكراه ضده)، وذلك بخلاف المشرع المصري فلم تتضمن نصوصه صراحة تحريم تحليف المتهم اليمين.

ويستخلص مما سبق أنه لا يجوز تحليف المتهم اليمين، ذلك أن فيها تأثير معنوي على إرادته، والأصل في الشخص أنه بريء مما ينسب إليه إلى حين ثبوت إدانته، ولو أن المحقق حلف المتهم اليمين ثم أمضى فيها المتهم، وصدر عنه الاعتراف إثر ذلك فلا يبنى على هذا الاعتراف لحصول العيب المعنوي الذي أثر على إرادة المتهم المتمثل بتحليفه اليمين.

**الفرع الثاني**

**الوعد والاغراء، والحيلة والخداع**

وعد المتهم وإغرائه أو استخدام الحيلة والخداع ضده من الأساليب التي يستخدمها بعض آخذين الاعترافات وهي من العيوب المعنوية التي تؤثر على إرادة المتهم، وسنبين ذلك من خلال الآتي:

**أولاً: الوعد والاغراء:**

يقصد بالوعد والاغراء بأنه: (بعث الأمل لدى الجاني في شيء يتحسن به مركزه، ويكون له الأثر على حرية المتهم في الاختصار بين الانكار والاقرار) ([[194]](#footnote-194))، ويعد الوعد والاغراء عيباً مؤثراً في إرادة المتهم ذلك لأنه سبب للريبة في الاعتراف مما يهدد قوته كدليل.

والملاحظ أنه (ليس كل وعد أو إغراء مبطل للاعتراف، فلا يعتد كذلك إلا إذا كان الوعد والاغراء من الصعب على الشخص العادي مقاومته، بحيث يكون من شأنه أن يدفعه للاعتراف، وإذا وقع هذا الاعتراف نتيجة لذلك، كان الاعتراف باطلاً، حتى ولو كان اعترافاً حقيقياً طالما صدر للتأثير بهذا الوعد، كالوعد بتخفيف العقوبة، أو عدم تقديم الاعتراف للمحكمة، أو اعتبار المتهم كشاهد، أما إذا كانت الفائدة التي ستعود على المتهم لا نتيجة الوعد أو الاغراء، لا تتناسب مع الضرر الذي سيصيبه من الاعتراف بالجريمة، كالوعد بمكافأة مالية، أو عينية، فهذا الوعد ليس كافيا لاستبعاد الاعتراف) ([[195]](#footnote-195)).

والقانون اليمني نص صراحةً على تحريم اللجوء إلى الوعد والاغراء لأجل الحصول على اعتراف من المتهم، الا أنه أكتفى بلفظ(الاغراء) ولم ينص على الوعد، ذلك أن الوعد يدخل في الاغراء، وما كان المتهم ليعترف لولا أنه كان موعوداً بوعد أغراه، وعلى هذا نصت المادة (178) إ. ج. ي. بقولها: (... كما لا يجوز تحليف المتهم اليمين الشرعية ولا إجباره على الإجابة ولا يعتبر امتناعه عنها قرينه على ثبوت التهمة ضده، كما لا يجوز التحايل أو استخدام العنف أو الضغط بأي وسيلة من وسائل الإغراء والإكراه لحمله على الاعتراف).

وقد نصت المادة (19) في الفقرة الثانية منها من اللائحة التنظيمية لنظام هيئة التحقيق والادعاء العام على تحريم الوعد والاغراء فنصت على أنه: (كل دليل يتم الحصول عليه بناءً على إكراه، أو وعد، أو وعيد، أو تهديد، أو أية وسيلة تشل الإرادة أو تفقد الوعي، لا يعتد به ولا بما يسفر عنه في الإثبات)، وذلك بخلاف المشرع المصري فلم تتضمن نصوصه صراحة تحريم هذه الوسيلة على المتهم للحصول على اعتراف منه.

ويستخلص مما سبق أنه ليس كل وعد أو إغراء يؤثر على إرادة المتهم، وبالتالي يبطل اعترافه، حيث لا يعد الوعد والاغراء عيباً معنوياً مؤثراً على الإرادة ما لم يكن على درجة كبيرة من التأثير على المتهم، بحيث أنه لا يمكن مقاومته، فإن كان الوعد والاغراء على هذا النحو فإن الاعتراف الناتج عنه يكون معيباً وباطلاً.

**ثانياً: الحيلة والخداع:**

لم يعرف القانون اليمني ولا القوانين محل المقارنة الحيلة والخداع، وقد تُرك ذلك للفقه، ويقصد بالحيلة والخداع بأنها: (تلك الأعمال الخارجية التي يقوم بها الباحث أو المحقق لتأييد ما يدعيه من أقوال كاذبة للإيهام بصحة الواقعة، أو الأمر المدعى به، وذلك لتضليل المتهم أو المحتال عليه بقصد التأثير عليه والحصول على ما يؤيد إدانته أو يسهل من ثبوتها أو يساعد في تقديم أي عناصر اثبات إيجابية قد تسيء من مركزه) ([[196]](#footnote-196)).

ولا يجوز استعمال وسائل الحيلة ضد المتهم لانتزاع اعترافه؛ لأن الحيلة تنطوي على نوع من التدليس الذي يوقعه في الغلط، فتصبح إرادته معيبة، وقت الإدلاء بالاعتراف الذي لا يكون صحيحاً، ويجب استبعاده من مجال الإثبات، كون إرادة المتهم في هذه الحالة انعدمت، ومثال ذلك كأن يوهم المحقق في أثناء استجواب المتهم بأن شريكه في الجريمة قد اعترف بما نسب إليه أو أن شخصاً معيناً شاهده وهو يرتكب الجريمة، أو إيهامه بوجود أدلة ضده، إلا أنه يشترط وجود علاقة سببية بين هذه الحيل الغير مشروعة، وبين اعتراف المتهم، أما إذا انقطعت هذه العلاقة فلا جناح على القاضي إذا استند في حكمه إلى هذا الاعتراف، على أن يوضح انقطاع هذه العلاقة في حكمه، وإلا كان حكمه ناقص البيان معيباً ([[197]](#footnote-197)).

وقد حرم المشرع اليمني هذه الوسيلة في الحصول على اعتراف المتهم، وعلى هذا نصت المادة (178) إ. ج. ي. بقولها: (لا يجوز تحليف المتهم اليمين الشرعية ولا إجباره على الإجابة ولا يعتبر امتناعه عنها قرينه على ثبوت التهمة ضده، كما لا يجوز التحايل أو استخدام العنف أو الضغط بأي وسيلة من وسائل الإغراء والإكراه لحمله على الاعتراف).

وتأخذ الحيلة والخداع الممارسة ضد المتهم أكثر من صوره، ومن صورها في القانون اليمني والمقارن ما يلي:

**1- التنصت على المكالمات الهاتفية:**

المحادثات الهاتفية تتضمن أدق أسرار الناس وخبايا نفوسهم، ففيها يطمئن المتحدث إلى غيره خلال الأسلاك، فيبث أسراره ويبسط له أفكاره دون حرج أو خوف، ويعد التنصت على المكالمات الهاتفية من وسائل الحيل والخداع للحصول على الاعتراف، وهذه الطريقة محرمة قانوناً لما فيها من الاعتداء على السرية والخصوصية والتأثير على إرادة الشخص في انتزاع الاعتراف منه؛ لذلك فإن التشريعات تحرم هذه الطريقة وتفرض عليها عقوبات، وعلى هذا نصت المادة (309) مكرر من قانون العقوبات المصري وتعديلاته على أن (يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة كل من اعتدى على حرمة الحياة الخاصة للمواطن، وذلك بأن ارتكب أحد الأفعال الآتية في غير الأحوال المصرح بها قانوناً أو بغير رضا المجني عليه: أ- استرق السمع أو سجل أو نقل عن طريق جهاز أياً كان نوعه محادثات جرت في مكان خاص أو عن طريق التليفون).

والتشريعات لا تجيز التنصت إلا في أضيق الحدود، وبقيود مشددة، وفي هذا نصت المادة (57) من الدستور المصري المعدل لسنة 2014م، على أنه (للحياة الخاصة حرمة، وهي مضمونة لا تمس، وللمراسلات البريدية، والبرقية، والإلكترونية، والمحادثات الهاتفية، وغيرها من وسائل الاتصال حرمة، وسريتها مكفولة، ولا تجوز مصادرتها، أو الاطلاع عليها، أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب، ولمدة محددة، وفي الأحوال التي يبينها القانون)، ونصت المادة (95) من قانون الإجراءات الجنائية المصري وتعديلاته، على أنه (لقاضي التحقيق أن يأمر بضبط جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود لدى مكاتب البريد وجميع البرقيات لدى مكاتب البرق، وأن يأمر بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية أو إجراء تسجيلات لأحاديث جرت في مكان خاص متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة في جناية أو جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر. وفي جميع الأحوال يجب أن يكون الضبط أو الاطلاع أو المراقبة أو التسجيل بناء على أمر مسبب، ولمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى).

ونصت المادة (56) من نظام الإجراءات الجزائية السعودي بأنه: ( للرسائل البريدية والرقمية والمحادثات وغيرها من وسائل الاتصال حرمة فلا يجوز الاطلاع عليها أو مراقبتها إلاّ بأمر مسبب ولمدة محددة وفقاً لما ينص عليه هذا النظام) ونصت المادة (57) من النظام ذاته بأنه: (لرئيس هيئة التحقيق والادعاء العام أن يأمر بضبط الرسائل والخطابات والمطبوعات والطرود وله أن يأذن بمراقبة المحادثات الهاتفية وتسجيلها متى كان لذلك فائدة من ظهور الحقيقة من جريمة وقعت على أن يكون الأمر أو الأذن مسبباً ومحدداً بمدة لا تزيد عن عشرة أيام قابلة للتجديد وفقاً للتحقيق) ونصت المادة (58) من النظام ذاته بأنه: ( للمحقق وحده الاطلاع على الخطابات والرسائل والأوراق والأشياء الأخرى المضبوطة وله أن يستمع إلى التسجيلات وله بحسب مقتضيات التحقيق أن يأمر بضبطها أو نسخ منها إلى ملف القضية أو يأمر بردها إلى من كان حائز لها أو مرسله إليه وفي ذات الخصوص) ونصت المادة (59) من النظام ذاته بأنه: ( يبلغ مضمون الخطابات والرسائل البريدية إلى الشخص المرسلة إليه أو تعطي له صورة منها في أقرب وقت إلاّ إذا كان في ذلك إضرار بسير التحقيق) وفي ذات الشأن تقضي المادة (60) من النظام ذاته إذ نصت: (لصاحب الحق في الأشياء المضبوطة أن يطلب من المحقق المختص تسليمها إليه وله في حال الرفض أن يتظلم لرئيس الدائرة التي يتبعها المحقق)، ونصت المادة (61) من النظام ذاته بأنه: (يجب على المحقق وعلى كل من وصل إلى عمله بسبب التفتيش معلومات عن الأشياء والأوراق المضبوطة أن يحافظ على سريتها وألا ينتفع بها بأي طريقة كانت أو يفضي بها إلى غيره إلاّ في الأحوال التي يقضي النظام بها فإذا أفضى بها دون مسوغ نظامي أو انتفع بها بأي طريقة كانت تعينت مساءلته).

وقد اشترط المشرع اليمني لجواز التنصت على المكالمات الهاتفية عددا من الشروط هي:([[198]](#footnote-198))

- أن يصدر تكليف بالتنصت من رئيس النيابة.

- أن يكون التكليف لأحد القائمين على شركات الهاتف.

- أن يتم تحليف القائم بالاستماع للمحادثات.

- يجب ألا تزيد مدة التنصت عن ثلاثين يوماً.

والقانون المصري أجاز التنصت على المكالمات ومنح الأمر بذلك لقاضي التحقيق، وليس لرئيس النيابة كما فعل المشرع اليمني ويتفق مع القانون اليمني بشأن مدة التنصت فلا تزيد على ثلاثين يوماً، الا أن هذه المدة قابلة للتجديد في القانون المصري، وهذا ما نصت عليه المادة (95) من قانون الإجراءات الجنائية المصري.

وقد جاء القانون السعودي بضمانات أكثر للتنصت مما هي عليه في القانون اليمني والمصري، فاشترط أن يصدر الامر بمراقبة الرسائل والمحادثات من النائب العام ولمدة لا تجاوز عشرة أيام (مادة 57) من نظام الاجراءات الجزائية السعودي.

وإن كان القانون اليمني والقوانين المقارنة تجيز التنصت على المكالمات الهاتفية متى ما تحققت الشروط القانونية، لما تقتضيه ضرورة المحافظة على كيان الحياة الآمنة في المتجمع ([[199]](#footnote-199)).

إلا انه يؤخذ على التنصت في المكالمات الهاتفية، أنه لا يوجد ما يؤكد صدور المكالمة ممن نسبت إليه، لا سيما إذا كانت الأصوات متشابهة، كما أنه قد يستعمل الغير هاتف المتهم في غيابه، ويزعم أنه المتهم.

ويستخلص مما سبق أن التنصت على المكالمات الهاتفية السابق على الجريمة محل الاعتراف إذا تم بمراعاة شروطه القانونية، وتوخي الحذر في ضبط الصوت الصادر عن المتهم نفسه في المحادثة، فإنه يكون تصرفاً قانونياً وتقبل الأدلة المترتبة عليه، ومن بينها الاعترافات، أما التنصت الذي تم بعد الجريمة محل الاعتراف، وتم التحايل على المتهم من خلال تمكينه من الاتصال الهاتفي وأنه لا رقيب عليه في مكالمته الهاتفية، ثم حصل أن اعترف في هذا الاتصال، ومن ثم أخذ هذا الاعتراف كدليل ضد المتهم، فإنه يكون معيباً ذلك أنه حصل عليه بالحيلة والخداع.

**2- تسجيل أقوال المتهم خُفية:**

يعد تسجيل أقوال المتهم من الصور الاحتيالية في نزع الاعتراف عن المتهم تسجيل أقواله في أماكن عامة أو خاصة خفية ودون علمه بواسطة أي أداة للتسجيل، حيث يعد هذا التسجيل في حقيقة الأمر تلصصًا وانتهاكًا لألصق الحقوق بشخص الإنسان، وهو حقه في ألا يتسلل أحد الى حياته الخاصة. ([[200]](#footnote-200))

وتسجيل أقوال المتهمين فيه مساس بالحياة الخاصة لهم، حيث تعد محادثات الأشخاص في منازلهم وأماكنهم الخاصة من صميم هذه الحرية التي يجب ألا يتلصص عليها أحد إطلاقاً، كما أن مثل هذه التصرفات تحط من كرامة الإنسان وآدميته وتعرضه للاضطراب وعدم الطمأنينة في أخص الأماكن المعدة لهذه الأغراض وهي الأماكن الخاصة كالمسكن أو المكتب الخاص أو السيارة ([[201]](#footnote-201)).

ولقد حرصت الدساتير والتشريعات على حماية الحياة الخاصة والأسرار وحرمت تسجيل أقوال المتهمين إلا في الأحوال التي ينص عليها القانون، فقد نصت المادة (36) من دستور الجمهورية اليمنية بأنه (حرية وسرية المواصلات البريدية والهاتفية والبرقية وكافة وسائل الاتصال مكفولة، ولا يجوز مراقبتها أو تفتيشها أو إفشاء سريتها أو تأخيرها أو مصادرتها إلا في الأحوال التي يبينها القانون وبأمر قضائي) ونصت المادة (148) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني على أنه: (للنيابة العامة ان تأمر بضبط جميع الخطابات والرسائل والصحف والمطبوعات لدى مكاتب البرق وأن تأمر بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية أو إجراء تسجيل لأحاديث تجرى في مكان خاص متى كان ذلك لازما لكشف الجريمة وفي جميع الأحوال يكون الأمر مسببا ولمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً).

والخلاصة التسجيل الممنوع هو ذلك الذي يكون خارج أوقات التحقيق مع المتهم، أما التسجيلات التي تجري وتحدث في وقت إجراء التحقيقات مع المتهم وبعلمه فليست من الصور الاحتيالية، ويعد التسجيل إجراءً قانونياً، طالما أن كل الضمانات قد روعيت ليؤكد صحة هذه التسجيلات وعدم الشك فيها، وأن يكون المتهم قد اقر بصحتها.

**الفصل الثاني**

**عيوب الاعتراف المتعلقة بالإجراءات**

من المقرر قانوناً أن الحصول على الأدلة الجنائية يجب أن يكون موافقاً للشرعية الإجرائية ذلك أن هذه الشرعية لا تقل أهمية على الشرعية الموضوعية، والعيوب المتعلقة بالإجراءات هي عيوب تصيب الشرعية الإجرائية التي أوجب القانون مراعاتها عند جمع الأدلة الجنائية ومنها الاعتراف، فإذا أهملت الضمانات المقررة بهذه الإجراءات وصدر اعتراف المتهم نتيجة لها كان الاعتراف معيباً، ومن هنا يكون القول أن الاعتراف الصادر من المتهم بناءً على إجراء باطل يعد معيباً متى كان مرتبطا به في علاقة سببية، أما إذا لم تكن هناك علاقة بين بطلان الإجراء والاعتراف فلا يؤثر ذلك على صحة الاعتراف، وسنتناول في هذا الفصل العيوب التي تتعلق بالإجراءات ويترتب عليها تعيب الاعتراف الصادر من المتهم، وسيتم دراسة ذلك من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: العيوب المتعلقة بالإجراءات المقيدة للحرية.

المبحث الثاني: العيوب المتعلقة بإجراءات التفتيش والاستجواب.

**المبحث الأول**

**العيوب المتعلقة بالإجراءات المقيدة للحرية**

يشترط القانون اليمني والقوانين محل المقارنة مراعاة أحكام الإجراءات المقيدة للحرية كالاستيقاف والتحفظ والقبض والحبس الاحتياطي، ومخالفة هذه الإجراءات يجعل الاعتراف الناتج عنها معيباً، وفي هذا المبحث نتعرف على هذه العيوب من خلال مطلبين على النحو الآتي:

المطلب الأول: العيوب المتعلقة بالاستيقاف والتحفظ.

المطلب الثاني: العيوب المتعلقة بالقبض والحبس الاحتياطي.

**المطلب الأول**

**العيوب المتعلقة بالاستيقاف والتحفظ**

إن الاستيقاف والتحفظ من الإجراءات المتخذة قبل المشتبه في صدد واقعه إجرامية، وقد تصدر هذه الإجراءات بالمخالفة للشروط المنصوص عليها قانوناً فتوصف بأنها معيبه ويترتب عليها عيب الدليل المستمد منها ومن ذلك الاعتراف، وسوف نتعرف على عيوب الاستيقاف من خلال فرع أول، ثم نوضح العيوب المتعلقة بالتحفظ في فرع ثاني.

**الفرع الأول**

**العيوب المتعلقة بالاستيقاف**

يعد الاستيقاف من أخطر الإجراءات التي تمس بحريات الأشخاص، والقوانين في تقريرها لهذا الإجراء توازن بين مصالح الأشخاص والمصلحة العامة التي تستلزمها، لتمكین رجال الضبطیة من جمع تحرياتهم، وقد اشترطت القوانين عدد من الشروط والضمانات التي يجب مراعاتها، عند إجراء الاستيقاف، وفيما يأتي نوضحها:

**أولاً: تعريف الاستيقاف:**

عرف المشرع اليمني الاستيقاف في المادة الثانية من قانون الإجراءات الجزائية بأنه: (قيام رجل السلطة العامة أو مأمور الضبط القضائي عند الاشتباه في أحد الأشخاص في غير الحالات التي يجيز فيها القانون القبض بسؤاله عن أسمه ومهنته ومحل إقامته وجهته ويشمل اصطحابه إلى قسم الشرطة)

وقد خلا القانون المصري من تعريف الاستيقاف أو تنظيم أحكامه، أما النظام السعودي، فقد خلا من تعريف الاستيقاف، ولكنه نظم أحكامه في لائحة أصول الاستيقاف والقبض والحجز المؤقت والتوقيف الاحتياطي، ولا يختلف تنظيم الاستيقاف فيها عما هو مقرر في القانون اليمني.

والاستيقاف بهذا المعنى لا يرقى إلى درجة القبض، وعلي الرغم من أن هذا الإجراء لا يعد قبضاً في المعني القانوني، إلا أن فيه مساساً من بعض الوجوه بحقوق المتهم، وقد أقرته محاكم كثيرة لعدد من الدول علي أساس أنه من الضرورات العملية لتمكين الشرطة من القيام بواجباتها.

ويفترض في الاستيقاف أن هناك شخصاً أحاطت به ظروف تجعله موضعاً للريبة، وتقدير هذه الظروف واستخلاص دلالتها يقوم به رجل السلطة العامة، وتراقب ذلك سلطة التحقيق، ثم محكمة الموضوع([[202]](#footnote-202)).

والاستيقاف قد يكون إجراء سابقاً على وقوع الجريمة غالباً وتلك وظيفة الضبط الإداري وقد يكون كذلك بعد وقوع الجريمة وعند إجراء التحريات عنها وتلك وظيفة الضبط القضائي.

**ثانيا: عيوب الاستيقاف:**

كفل القانون اليمني والقانون السعودي، والقضاء المصري، حماية الشخص عند الاشتباه به واستيقافه في مرحلة جمع الاستدلالات وهذه الحماية ذات طبيعة إجرائية وتتمثل فیما یقرره القانون من إجراءات، وفي حدود معینة وما یفرضه علیها من قیود من شأنها أن تحفظ للإنسان حقوقه وتصون له حرياته، وتحافظ على خصوصياته، وذلك إعمالاً لفكرة الموازنة بین المصلحة العامة، والحرية الخاصة بالأفراد، والملاحظ في الواقع أن المتهم أو المشتبه به قد يُعرض لإجراءات غير قانونية، تمس حريته وكرامته، وخصوصيته، وغالباً ما يتلقى معامله مهينه على أیدي بعض رجال السلطة العامة أو مأموري الضبط القضائي، ولعل السبب في هذا يعود إلى جهل القائمين بالضبطية، بل البعض منهم غير مؤهل قانوناً، إضافةً الى ضعف الرقابة القانونية على أجهزة الشرطة الأمر الذي يجعل هذا الاستيقاف والاعتراف الناتج عليه معيبين، حيث أن الاستيقاف محاط بضمانات ضرورية عدم مراعاتها يجعل الاستيقاف معيب، والحاصل أن الاستيقاف من الإجراءات التي قد تصدر مخالفة للشروط والضمانات المنصوص عليها قانوناً وتوصف بأنها معيبه ويترتب عليها عيب الدليل المستمد منها ومن ذلك الاعتراف ويمكن إيجاز عيوب الاستيقاف في الآتي:

**1- تجاوز الاستيقاف وعدم توافر سببه:**

لا يتقرر استيقاف الأشخاص إلا إذا وجدت أسباب لذلك، وهذا ما أكدته المادة (8\د) من قانون هيئة الشرطة اليمني([[203]](#footnote-203)) فلابد أن تكون هذه الأسباب معقولة ومقبولة تبرر الاستيقاف، (وشرط صحته أن يضع المستوقف نفسه موضع الشبهات والريب طواعية واختياراً وأن ينبئ هذا الوضع عن ضرورة تدخل رجل السلطة للكشف عن حقيقة من يريد استيقافه) ([[204]](#footnote-204)).

كما إن نطاق الاستيقاف يتمثل بسؤال المشتبه فيه فقط دون التعرض لاستجوابه، وخصوصياته، فلا يجوز لرجال السلطة العامة ومأموري الضبط القضائي سوى سؤال المشتبه فيه الذي يضع نفسه موضع الشبهات عن اسمه، وعنوانه، ووجهته، وهويته، للتحقق من شخصيته والوقوف علي حقيقة أمره حتى ولو لم يكن هناك جريمة، وبالتالي فإذا تحول الإستيقاف إلى حجز الشخص ولو لدقائق معدودة يكون معيباً، على أنه يجوز القبض على الشخص الموقوف إذا تحول الشكوك حوله الى شبهة قوية ترقي إلى مرتبة الدلائل الكافية التي تبرر القبض إذا كانت الجريمة مما يجوز القبض فيها بدون أمر، وكان المستوقِف مختصاً بإجراء القبض، وإلا وجب عليه الحصول علي أمر قبض من جهة القضاء المختصة، فإذا تم حجز الشخص وحصل على اعتراف منه دون حصول على أمر بالقبض عليه يكون معيباً.

**2- عدم الحفاظ على حرية وكرامة المستوقف:**

أكد المشرع اليمني على ضرورة معاملة المتهم، والمشتبه به، معاملة تجنبه الإیذاء البدني والمعنوي والا كان الاستيقاف معيبا، وكذا الدليل المترتب عليه، ومن ذلك الاعتراف، فقد نصت المادة (6) من قانون الإجراءات الجزائية على أن (یحضر تعذيب المتهم أو معاملته بطريقة غیر إنسانية أو إیذائه بدنیاً، أو معنویاً لقسره على الاعتراف، وكل قول یثبت أنه صدر من أحد المتهمين أو الشهود تحت وطأة شيء مما ذكر یهدر ولا یعول علیه).

**3- تعدى الغاية من الإستيقاف:**

تتمثل غاية الإستيقاف في استجلاء الحقيقة، وهذه الغاية لا يجوز تجاوزها، والاستجلاء يكون لكشف ما علق بنفس رجل الشرطة من ريبة وشك فإذا اتضحت حقيقة الشخص المستوقف، فإنه يتعين عليه أن يتركه لحال سبيله، والا كان الإستيقاف معيباً، والاعتراف الناتج عليه.

والمشرع اليمني منح الإستيقاف لكل شرطي، شريطة أن تتحقق إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة (107) إ، ج، ي. التي نصت بقولها: (لكل شرطي الحق في أن يستوقف أي شخص ويطلب منه بيانات عن أسمه وشخصيته إذا كان لازماً للتحريات التي يقوم بها وإذا رفض الشخص تقديم البيانات المطلوبة أو قدم بيانات غير صحيحة أو قامت قرائن قويه على ارتكابه جريمة جسيمة صحبه الشرطي إلى مركز الشرطة.

كما يجوز له ذلك في الحالات الآتية:

1ـ إذا لم يكن للمتهم محل إقامة معروف.

2ـ إذا رفض المتهم بيان أسمه وشخصيته أو كذب في ذلك أو قدم بيانا غير مقنع أو رفض التوجه إلى مركز الشرطة بدون مبرر.

3ـ إذا كان في حالة سكر بين.

4ـ إذا وجد في تجمهر أو تشاحن أو مشادة مما ينذر بوقوع تعدي أو حصول جريمة لا يمكن تلافيها إلا بذلك.

ومما سبق يتضح أن الإستيقاف من الإجراءات التي منحتها التشريعات لرجال السلطة العامة ومأموري الضبط القضائي، وأوجب عند تقريره مراعات الضمانات المقررة قانوناً، فإذا أهملت هذه الضمانات، ولم تصان حرية وكرامة المستوقف، أو تم الاستيقاف دون أن يتوافر سببه، أو تعدى الغاية منه، كان الاستيقاف معيباً، وكذلك الاعتراف الناتج على إثره.

**الفرع الثاني**

**عيوب التحفظ**

يعد التحفظ إجراء من إجراءات جمع الاستدلال يكون في الحالات التي نظمها القانون، وإذا تم تجاوز نصوص القانون المنظمة له كان التحفظ معيبا، ويعاب الاعتراف المترتب عليه، فما هو التحفظ، وما هي عيوبه؟ هذا ما نعرفه من خلال الفقرتين الآتيتين:

**أولا: تعريف التحفظ:**

يعرف التحفظ بأنه: (إجراء من إجراءات جمع الاستدلال، خوله المشرع لأعضاء السلطة العامة، ولا يجوز تنفيذه جبرا على المشتبه به، كما لا يخول القائم به تفتيش المتهم)([[205]](#footnote-205))، وعرفه بعضهم بأنه: ( أن يكون الشخص تحت تصرف مأمور الضبط القضائي حتى يبت في أمر طلب القبض عليه من النيابة العامة)([[206]](#footnote-206)).

والقانون اليمني نظم أحكام التحفظ في المادة (104، 105) فنصت الأولى بقولها: (في غير حالات الجرائم المشهودة يجوز لمأموري الضبط القضائي اتخاذ الإجراءات التحفظية المناسبة طبقا للقواعد المقررة في هذا الشأن وأن يطلبوا من النيابة العامة أن تصدر أمر بالقبض على الشخص الذي توجد دلائل كافية على اتهامه بارتكاب إحدى الجرائم الآتية: 1- إذا كان متهما بإخفاء الأشياء المسروقة أو التي استعملت أو تحصلت من جريمة. 2- إذا كان متهماً في جريمة احتيال أو تعدي شديد أو تحريض على الفسق أو الفجور أو الدعارة أو حيازة أو تعاطي المخدرات)، ونصت المادة (105) بقولها: ( يجب على مأمور الضبط القضائي في الأحوال السابقة أن يسمع فورا أقوال المتهم ويحيله مع المحضر الذي يحرر بذلك إلى النيابة العامة في مدة أربع وعشرين ساعة، ويجب على النيابة العامة أن تتصرف في أمره خلال الأربع وعشرين ساعة التالية للعرض عليها وإلا تعين الإفراج عنه فورا).

ومن خلال هاتين المادتين يمكننا تعريف التحفظ بأنه: (إجراء من إجراءات الاستدلال المخولة لمأمور الضبط القضائي عند وجود دلائل كافيه ضد المتهم والتي تتخذ لمنع المتهم من الهرب والمحافظة على أدلة الجريمة، وهو إجراء ينطوي على تقييد حرية الأفراد في الحركة والتنقل، ويؤدي إلى منعهم من ممارسة سائر حقوقهم.

وقد خلا القانون المصري من تعريف التحفظ، ونظم أحكامه في المادة (35) من قانون الإجراءات الجنائية، والتي نصت بقولها: (في غير أحوال التلبس إذا وجدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جرائم جناية أو جنحة سرقة، أو نصب أو تعدي شديد أو مقاومة لرجال السلطة العامة بالقوة والعنف جاز لمأمور الضبط القضائي أن يتخذ الإجراءات التحفظية المناسبة وأن يطلب فورا من النيابة العامة أن تصدر أمرا بالقبض عليه، ويتم تنفيذ الإجراءات التحفظية بواسطة أحد المحظرين أو بواسطة رجال السلطة العامة).

**ثانيا: عيوب التحفظ:**

نظراً لما يمثله إجراء التحفظ على الأشخاص من مساس بحرية الحركة والتنقل فقد حدد قانون الإجراءات الجزائية اليمني الضوابط التي تحكم التحفظ، والتي يترتب على اغفالها تعيُّب التحفظ والاعتراف الناتج تابعا له، وتتمثل عيوب التحفظ في الآتي:

**1- عدم وجود دلائل كافية على ارتكاب المحتفظ عليه إحدى الجرائم المنصوص عليها قانونا:**

منحت المادة (35) إجراءات جنائية مصري مأمور الضبط التحفظ على الأشخاص، وقد اشترطت أن تكون هناك دلائل كافية على ارتكاب الشخص جريمة تمثل جناية أو جنحة أو سرقة ونصب وتعدي شديد.

وأوضحت المادة (١٠٤) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني الشروط التي يجب مراعتها عند التحفظ على الأشخاص، حيث اشترطت أن توجد دلائل كافية على ارتكاب الشخص إحدى الجرائم الآتية:

* إذا كان متهما بإخفاء الأشياء المسروقة أو التي استعملت أو تحصلت من جريمة.
* إذا كان متهما في جريمة احتيال أو تعدي شديد أو تحريض على الفسق أو الفجور أو الدعارة أو حيازة أو تعاطي المخدرات.

ويرجع تقدير الدلائل الكافية بارتكاب المتحفظ عليه للجرائم المبينة سلفا لمأمور الضبط القضائي تحت اشراف سلطة التحقيق ([[207]](#footnote-207)).

وعليه فإنه إذا تم التحفظ على شخص لم تتوافر ضده أدلة كافية بارتكاب هذه الجرائم فإنه يكون معيباً، كما أن الدليل المتحصل عليه ايضا يكون معيباً.

**2- عدم سماع اقوال الشخص المتحفظ عليه وتحرير محضر بذلك:**

أوجبت المادة (105) من قانون الاجراءات الجزائية اليمني على مأمور الضبط القضائي الذي تحفظ على الشخص أن يسمع فورا أقواله، ويحرر محضراً بذلك، وأن يحيله مع المحضر إلى النيابة العامة، فإذا تم التحفظ على الشخص دون أن تؤخذ أقواله وتدون في محضر فور التحفظ عليه، فإن التحفظ يكون معيباً، وكذلك الاعتراف الذي يترتب عليه.

والمادة (35) إجراءات جنائية مصري لا تشترط سماع أقوال المتهم وإنما توجب على مأمور الضبط أن يستصدر أمرا من النيابة بالقبض.

**3- عدم ارسال المتحفظ عليه مع المحضر خلال أربعة وعشرين ساعة:**

أوجبت المادة (105) من قانون الاجراءات الجزائية اليمني على مأمور الضبط القضائي الذي تحفظ على الشخص أن يحيله إلى النيابة العامة في مدة أربع وعشرين ساعة، فإذا أهدرت هذه الضمانة كان التحفظ معيباً، وقد خلا الاجراءات الجنائية المصري من هذا الالزام، وجاء هذا الالزام في المادة (40) من قانون مكافحة الإرهاب رقم (94) لسنة 2015م.

**4- استمرار التحفظ من النيابة دون تصرفها بأمر المتحفظ عليه:**

أوجبت المادة (105) من قانون الاجراءات الجزائية اليمني على النيابة العامة أن تتصرف في أمر الشخص المتحفظ عليه خلال الأربع وعشرين ساعة التالية للعرض عليها وإلا تعين الإفراج عنه فورا، فإذا لم تتصرف النيابة بأمر المتحفظ عليه كأن تستجوبه وتقرر حبسه احتياطياً، وظل الشخص متحفظاً عليه أمام النيابة دون أن تتخذ إجراءات في مواجهته، فإن التحفظ يكون معيباً، وكذلك الاعتراف المترتب عليه، وقد خلا قانون الإجراءات الجنائية المصري من النص على مثل هذا الالزام، بينما جاء في قانون مكافحة الإرهاب رقم (94) لسنة 2015م، على أنه يجب أن يعرض الشخص المتحفظ عليه إلى النيابة خلال أربعة وعشرين ساعة، ولا يجوز أن تزيد مدة التحفظ عن سبعة أيام([[208]](#footnote-208)).

ويستخلص مما سبق أن التحفظ على المتهم كإجراء من إجراءات الاستدلالات يجب أن يكون وفقا للقانون، فإذا لم تراعى أحكام القانون عند التحفظ على المتهم، وصدر اعترافا منه إثر ذلك فإنه لا يعتد به لعيب الإجراء المتمثل بالتحفظ.

**المطلب الثاني**

**عيوب الإجراءات المتعلقة بالقبض والحبس الاحتياطي**

يعد القبض والحبس الاحتياطي من أخطر الإجراءات الماسة بحرية الأفراد، ذلك أنها تتعلق بالحرية الشخصية فتقيد حرية المتهم، وتمنعه من الحركة والتنقل، وهذين الإجراءين من إجراءات التحقيق، المخولان بحس الأصل للنيابة العامة أو المحكمة المختصة، وفي هذا المطلب نتناول تعريف القبض وعيوبه من خلال فرع أول، ثم نبين في الفرع الثاني تعريف الاستجواب وعيوبه.

**الفرع الأول**

**عيوب الإجراءات المتعلقة بالقبض**

قبل أن ابين العيوب المتعلقة في القبض كعيب في الإجراءات فسأعرف القبض، وذلك من خلال فقرة أولى، ثم أوضح العيوب المتعلقة به في فقرة ثانية، على النحو التالي:

**أولاً: تعريف القبض:**

يُعرف القبض لغةً بأنه: الإمساك، واصطلاحاً: (حرمان الشخص من حرية التجول فترة من الوقت، طالت أو قصرت، وإرغامه على البقاء في مكان معين أو على الانتقال إليه، وذلك لاتخاذ بعض الإجراءات في مواجهته)([[209]](#footnote-209)) .

ويعرف بأنه: (سلب لحرية شخص لمدة قصيرة باحتجازه في المكان الذي يخصصه القانون لذلك) ([[210]](#footnote-210)).

وعرفه المشرع اليمني في المادة (70) من قانون الإجراءات الجزائية بأنه: (ضبط الشخص وإحضاره أمام المحكمة، أو النيابة أو مأموري الضبط القضائي في الحالات المنصوص عليها قانوناً، ويكون بموجب أمر صادر من الآمر بالقبض ممن يملكه، قانوناً أو شفهياً إذا كان الشخص الآمر حاضراً أمامه، ويترتب على ذلك حرمان المقبوض عليه من حريته حتى يتم التصرف في أمره).

وبالرجوع إلى القانون المصري والسعودي نجد أن نصوصهما قد خلت من تعريف القبض، ولكنهما نظما أحكامه في كثير من النصوص.

**ثانياً: عيوب القبض:**

للقبض شروط يجب مراعتها وإذا أهدرت كان القبض معيباً والإعتراف الصادر من المتهم بناءً عليه يعد معيباً وهذه الشروط نصت عليها المادة (103، وما بعدها) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني، والمادتين (31، 32) من قانون الإجراءات الجنائية المصري، والمواد (34) وما بعدها من نظام الإجراءات الجزائية السعودي وهي:

- أن يصدر الأمر بالقبض ممن يملكه كتابة، أو شفوياً أثناء وجود الآمر به.

- يشترط أن يكون مذيلاً بتوقيع عضو النيابة أو القاضي المختص وبصمة خاتم شعار الجمهورية، والمشرع السعودي أشترط أن يكون عليه الشعار الملكي.

- يشترط أن يدون فيه اسم المقبوض عليه ثلاثيًا ومحل إقامته.

- يشترط أن يبين فيه مواد القانون المستند عليها.

- يشترط أن يكتب عليه اسم مصدر الأمر وصفته.

- يشترط أن يبين فيه تاريخ أمر القبض لأن أمر القبض يسقط بمرور ثلاثة أشهر إذا لم ينفذ.

- أن يكون محددا بمدة 24 ساعة.

- يشترط للقبض من مأمور الضبط أن تكون الجريمة التي يقبض بشأنها الشخص من الجرائم الجسمية وأن تكون مشهودة([[211]](#footnote-211)) وفقا لنص المادة (98، وما بعدها إجراءات يمني)، والمادة (34، 35) من نظام الإجراءات السعودي، والمادتين (30، 31) من قانون الإجراءات الجناية المصري.

ويظهر عيب القبض كعيب متعلق بالإجراءات إذا تم دون مراعات للنصوص القانونية والمواثيق الدولية وفي ما يلي نذكر عيوب الإجراءات المتعلقة بالقبض على النحو الاتي:

**1- وقوع القبض ممن لا يملكه قانوناً وتنفيذه بعد انتهاء مدته:**

من صور القبض الباطل والتي تعد عيوباً فيه أن يصدر القبض من شخص غير مختص بإصداره، كما لو صدر من النيابة غير المختصة مكانياً أو نوعياً، أو من المحكمة غير المختصة مكانياً أو نوعياً كذلك، وكذلك فيما لو صدر القبض من مأمور القبض القضائي في غير السلطات الاستثنائية المخولة له في الجريمة المشهودة المنصوص عليها في المادة (98) إجراءات جزائية يمني، ويكون الحال ذاته فيما لو تم اكتشاف الجريمة المشهودة بطريقة غير مشروعة، أو قيام مأمور الضبط القضائي بالقبض عند عدم تحقق سببه كإجرائه بالمخالفة لنص المادة(103) من قانون الاجراءات الجزائية([[212]](#footnote-212)) ففي كل هذه الحالات يعتبر القبض قد صدر معيبا ويعاب الاعتراف الناتج عليه.

كما أنه يكون القبض معيبا فيما لو أجري بعد مضي الثلاثة الأشهر لصدوره وفي هذا نص المشرع اليمني (يسقط الأمر بالقبض إذا لم يتم تنفيذه في خلال الثلاثة الأشهر التالية لصدوره ما لم يجدد). ([[213]](#footnote-213)) بينما في نظام الإجراءات الجزائية السعودي فإن المدة التي ينفذ خلالها الأمر بالقبض هي ستة أشهر، وهذا ما نصت عليه المادة (117) من النظام.

**2- عدم إحاطة المقبوض عليه بأسباب القبض:**

من العيوب التي تجعل القبض باطلاً إلقاء القبض على الشخص دون أن يسبقه إحاطة المقبوض عليه بأسبابه؛ لأنه بذلك لا يتمكن من تحقيق دفاعه وتصيبه الرهبة والخوف وتدفعه إلى الاعتراف، لذلك حرصت القوانين والدساتير الوطنية والعربية وكذا المواثيق الدولية على ضرورة إبلاغ المقبوض عليه بأسباب القبض، وعلى هذا نص الدستور اليمني (كل من يقبض عليه بصفة مؤقتة بسبب الاشتباه في ارتكابه جريمة يجب أن يقدم إلى القضاء خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ القبض عليه على الأكثر وعلى القاضي أو النيابة تبليغه بسبب القبض)، ومثله جاء النص في المادة (34) من نظام الاجراءات الجزائية السعودي([[214]](#footnote-214)).

وفي هذا نصت الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسة على أنه: (يجب إبلاغ كل من يقبض عليه بأسباب ذلك عند حدوثه كما يجب إبلاغه فوراً بأي تهمة توجه إليه. ([[215]](#footnote-215))

**3- عدم تمكين المقبوض عليه من الإدلاء بأقواله:**

كما أن من عيوب القبض الباطل القبض على الشخص دون تمكينه من سماع أقواله واستجوابه من قبل مأموري الضبط وفي هذا نص المشرع اليمني بقوله: (يجب على مأمور الضبط القضائي في الأحوال السابقة ان يسمع فوراً أقوال المتهم ويحيله مع المحضر الذي يحرر بذلك إلى النيابة العامة في مدة أربع وعشرين ساعة، ويجب على النيابة العامة أن تتصرف في أمره خلال الأربع وعشرين ساعة التالية للعرض عليها وإلا تعين الإفراج عنه فورا) ([[216]](#footnote-216))، ونصت المادة (36) من قانون الإجراءات الجنائية على أنه: (يجب على مأمور الضبط القضائى أن يسمع فوراً أقوال المتهم المضبوط، وإذا لم يأت بما يبرئه، يرسله في مدى أربعة وعشرين ساعة إلى النيابة العامة المختصة ويجب على النيابة العامة أن تستجوبه في ظرف أربع وعشرين ساعة ثم تأمر بالقبض عليه أو إطلاق سراحه).

**4- معاملة المقبوض عليه معاملة غير إنسانية:**

من عيوب القبض عدم احترام شخص المقبوض عليه وتعريضه للتعذيب والعنف والقسر والإكراه ، وفي هذا الصدد كرست المواثيق الدولية حماية المقبوض عليه، فقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على (لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة) ([[217]](#footnote-217)) كما نص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على أنه (لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة، وعلى وجه الخصوص لا يجوز إجراء تجربة طبية أو علمية على أي حد دون رضاه الحر) ([[218]](#footnote-218))، وهذا الحق محفوظ في القوانين المقارنة، وقد نص عليه نظام الإجراءات الجزائية السعودي في المادة (36).

فإذا لم يعامل المقبوض عليه معاملة إنسانية تكفل له إنسانيته وكرامته يكون القبض معيبا ويعاب الاعتراف بناء لذلك.

**5- إيقاع القبض بناءً على إجراءات ندب غير صحيحه:**

يعد القبض إجراء من إجراءات التحقيق، لذا يجوز ندب مأمور الضبط القضائي للقبض على متهم معين على أن يتقيد مأمور الضبط القضائي بذات القيود التي تفرض على المحقق، وتكمن مبررات الندب في مواجهة مقتضيات عمل المحقق إزاء دعوى معينة يعوزها عنصر المرونة والسرعة الملائمة لا نجازها في الوقت الملائم لظروفها تخفيفا من ثقل المهمة التي يناط بها المحقق، وفضلا عن ذلك يوفر الانتداب الوقت الملائم للمحقق خاصة إذا كان الإجراء يتطلب لتنفيذه انتقالا خارج دائرة المحقق([[219]](#footnote-219)).

وقد أجازت القوانين المقارنة الندب فنصت المادة (35) من قانون الإجراءات الجنائية المصري على: (تنفذ أوامر القبض بواسطة أحد المحضرين أو رجال السلطة العامة) ونصت المادة (117) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني بقولها: (لعضو النيابة العامة أن يندب أحد مأموري الضبط القضائي للقيام بعمل أو أكثر من أعمال التحقيق عدا استجواب المتهم مع مراعاة ما جاء في المادة السابقة، ويكون للمندوب في حدود ندبه كل السلطات التي لعضو النيابة العامة).

ولا يختلف الحال في النظام السعودي الذي أجاز تكليف المحقق لأعضاء الضبط الجنائي في تنفيذ أمر القبض.

ومما سبق فإن القبض يجب أن يكون وفقاً للقانون، من حيث الجهة المختصة به وتوافر مسوغاته، ومراعاة الإجراءات التي حددها القانون عند القيام به، فإذا تم إهدار أي من الشروط الخاصة بالقبض فإنه يكون معيباً، وإذا كان كذلك، فإن الاعتراف المترتب عليه يصيبه ما أصابه.

**الفرع الثاني**

**العيوب المتعلقة بالحبس الاحتياطي**

تتمثل عيوب الحبس الاحتياطي كعيوب في الإجراءات بمخالفة الإجراءات المنصوص عليها قانونا، كصدور الأمر بالحبس الاحتياطي قبل الاستجواب، وتجاوز مدة الحبس الاحتياطي، وغيرها من العيوب التي يترتب عليها عيب في الحبس الاحتياطي والاعتراف المترتب عليه، وسيتضح ذلك من خلال تعريف الحبس الاحتياطي في فقرة أولى ثم نوضح العيوب المتعلقة به من خلال فقرة ثانية على النحو الآتي:

**أولاً: تعريف الحبس الاحتياطي:**

لم يعرف الحبس الاحتياطي في القانون اليمني، ولا في القوانين المقارنة، وقد اكتفت هذه القوانين بإيراد وصف له على أنه إجراء استثنائي، وتركت تعريفه إلى اجتهاد الفقه والقضاء، فقد نصت المادة (184) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني بقولها: (الحبس الاحتياطي لا يكون إلا بعد استجواب المتهم وفقا للقانون أو في حالة هربه إذا رؤي ذلك لمصلحة التحقيق أو لمنعه من الهرب أو خشية تأثيره على سير التحقيق وبعد توفر الشروط الآتية: 1-وجود دلائل كافية على اتهامه. 2- ان تكون الواقعة المتهم فيها جريمة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ستة أشهر أو لم يكن للمتهم محل أقامته معروف بالجمهورية متى كانت الجريمة معاقب عليها بالحبس.3-ان يكون المتهم قد تجاوز الخامسة عشر من عمره. 4- عدم تحديد هوية المتهم. ويجب ان تسمع أقوال المتهم الهارب الذي صدر الأمر بحبسه احتياطيا قبل مضي أربع وعشرين ساعة من وقت القبض عليه)

ومن خلال نص المادة السابقة، فإنه يمكننا تعريف الحبس الاحتياطي بأنه: (إجراء تقوم به سلطة التحقيق في مرحلة التحقيق أو المحكمة اثناء المحاكمة يتم بموجبه تُقيد حرية المتهم فترة معينة لمصلحة يقتضيها التحقيق، وذلك بإيداعه السجن المحدد وفقا للقانون، لغرض منع المتهم من الهرب، أو التأثير على الشهود، والعبث بأدلة الجريمة).

وقد عرفه البعض بأنه: ( إجراء تحفظيا إستثنائيا حيال المتهم ويدخل ضمن سلطات التحقيق الجنائي، وهو بذلك إجراء يسلب حرية المتهم قبل أن تتقرر إدانته بحكم نهائي)([[220]](#footnote-220)).

**ثانياً: عيوب الحبس الاحتياطي:**

تظهر عيوب الإجراءات المتعلقة بالحبس الاحتياطي في حالات نذكرها في الآتي:

**1- حبس المتهم في الجرائم التي لا يجوز الحبس الاحتياطي فيها:**

أخذ المشرع اليمني بالتقسيم الثنائي للجرائم من حيث جسامتها، فقسم الجرائم حسب جسامتها، ومعيار العقوبة المقررة لها إلى جرائم جسيمة وغير جسيمة، ومثله سار المشرع السعودي في التقسيم الثنائي للجرائم الا أنه سماها بالجرائم الكبيرة، والجرائم غير الكبيرة، أما المشرع المصري فقد أخذ بالتقسيم الثلاثي للجريمة، فقسمها إلى جنايات وجُنح ومخالفات.

واستناداً لهذا التقسيم فقد حدد المشرع اليمني في المادة (١٨٤) الجرائم التي يحوز فيها الحبس الاحتياطي، وهي الجرائم المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ستة أشهر)

ونصت المادة (١٣٤) من قانون الإجراءات الجنائية المصري بانه: (يجوز لقاضي التحقيق، بعد استجواب المتهم أو في حالة هربه، إذا كانت الواقعة جناية أو جنحة معاقباً عليها بالحبس لمدة لا تقل عن سنة، وكانت الدلائل عليها كافية، أن يصدر أمراً بحبس المتهم احتياطياً..، ومع ذلك يجوز حبس المتهم احتياطياً إذا لم يكن له محل إقامة ثابت ومعروف في مصر، وكانت الجريمة جناية أو جنحة معاقباً عليها بالحبس)

ومن خلال النصين يتضح أن الجرائم التي يجوز فيها الحبس الاحتياطي هي: الجرائم الجسيمة في القانون اليمني، والجنايات في القانون المصري، وأما إن كانت الجرائم غير جسيمة في اليمني فيشترط ان يكون معاقباً عليها بالحبس بمدة لا تقل عن ستة أشهر، وألا يكون للمتهم مقر معروف في اليمن، وفي القانون المصري يجوز الحبس في الجنح إذا لم يكن للمتهم مقر معروف في مصر وكانت الجريمة معاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن سنة.

أما في النظام السعودي فإنه يقسم الجرائم الى كبيرة، وغير كبيرة والحبس الاحتياطي في النظام يسمى توقيف ويكون في الجرائم الكبيرة، ويكون في الجرائم غير الكبيرة إذا لم يكن للمتهم مكان معروف او رفض أن يحدد له مكاناً أو خشي هربه، وإذا لم يتعهد بالحضور وقت الطلب، وإذا استوجبت مصلحة التحقيق التوقيف([[221]](#footnote-221)).

ومما سبق يتضح أن الحبس الاحتياطي يكون معيبا في القانون المصري إذا تم في جرائم المخالفات مطلقا، وجرائم الجنح المعاقب عليها بالغرامة أو بالحبس اقل من سنة، ويكون كذلك في القانون اليمني إذا تم في الجرائم غير الجسيمة المعاقب عليها بالحبس مدة أقل من ستة أشهر، ويكون معيبا في النظام السعودي إذا تم في الجرائم الصغيرة، فإذا تم على نحو ما سلف فإنه يكون معيبا، الاعتراف المترتب عليه.

**٢- إيقاع الحبس الاحتياطي على المتهم الذي لا يجاوز عمره خمس عشرة سنة:**

ويفهم عيب الحبس للمتهم الذي لا يجاوز عمره خمس عشرة سنة من نص المادة (١٨٤) بفقرتها الثالثة من قانون الاجراءات الجزائية اليمني، والمادة (١١٩) من قانون الطفل المصري.

**٣- صدور الامر بالحبس الاحتياطي من سلطة غير مختصة:**

إن السلطة المختصة قانونا بإيقاع الحبس الاحتياطي على المتهم هي النيابة في مرحلة التحقيق، والمحكمة في مرحلة المحاكمة، وهذا ما نصت عليه المواد (١١٦، ١٧٦، ١٨٦، ١٨٩) من قانون الاجراءات الجزائية اليمني([[222]](#footnote-222)).

والسلطة المختصة بالحبس محل اتفاق بين القانون اليمني والمقارن، ولكن في حالة صدور الحبس الاحتياطي من غير السلطة المختصة يكونا معيبا، ويعاب الاعتراف المترتب عليه.

**4- حبس المتهم احتياطياً قبل استجوابه:**

لم يجز المشرع اليمني والمصري إيقاع الحبس الاحتياطي على المتهم الا بعد أن يتم استجوابه، الا إذا كان المتهم هارباً فيجوز القبض عليه وحبسه احتياطياً ثم استجوابه، وهو ما نصت عليه المادة (١٨٤) اجراءات جزائية يمني، والمادة (١٣٤) اجراءات جنائية مصري.

ولم يشترط المشرع السعودي ذلك، وهذا ما يفهم من نص المادة (١٠٩) من نظام الاجراءات الجزائية السعودي حيث نصت بقولها: (يجب على المحقق أن يستوجب المتهم المقبوض عليه فوراً، وإذا تعذر ذلك فيودع مكان التوقيف إلى حين استجوابه. ويجب ألاّ تزيد مدة إيداعه على أربع وعشرين ساعة، فإذا مضت هذه المدة دون استجوابه وجب على مدير التوقيف إبلاغ رئيس الدائرة التي يتبعها المحقق، وعلى الدائرة أن تبادر إلى استجوابه حالاً، أو تأمر بإخلاء سبيله).

والملاحظ أنه إذا تم حبس المتهم احتياطيا قبل استجوابه فإنه يكون معيبا ويعاب الاعتراف المترتب عليه في القانون المصري واليمني، أما في النظام السعودي فلا يكون معيباً الا إذا كان في غير حالة الضرورة.

**5- إيقاع الحبس الاحتياطي دون توافر دلائل كافية على إرتكاب المتهم الجريمة:**

لم يجز القانون اليمني ولا القوانين محل المقارنة إيقاع الحبس الاحتياطي الا إذا وجدت دلائل كافية على ارتكاب المتهم للجريمة([[223]](#footnote-223)).

وقد عرف المشرع اليمني الدلائل الكافية في المادة (٢) من قانون الاجراءات الجزائية بأنها: (هي الأمور التي يدل ثبوتها على توافر العناصر التي تكفي سنداً للقرار أو الحكم).

**6- مخالفة الشروط الشكلية في أمر الحبس الاحتياطي:**

أوجب القانون اليمني والقوانين محل المقارنة أن يصدر الامر بالحبس الاحتياطي كتابة وان يتضمن عددا من البيانات، وهذا ما نصت عليه المادة (186) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني إذ نصت بقولها: (يجب ان يكون أمر الحبس الصادر من النيابة العامة مكتوباً ومذيلاً بتوقيع عضو النيابة المختص وبصمة خاتم شعار الجمهورية وأن يشمل على البيانات التالية:

- اسم المحبوس ثلاثياً.

- محل إقامته.

- رقم القضية المحبوس فيها.

- الجريمة المسندة إليه ومادة القانون.

- مُصدر الأمـر وصفته.

- مدة الحبس الاحتياطي وتاريخ عرض المتهم على السلطة الآمرة بالحبس للبت في أمره.

ومثل هذا النص جاءت المادتان (١٣٧، ١٣٨) من قانون الإجراءات الجنائية المصري، والمادة (٢٤) من اللائحة التنفيذية لنظام الاجراءات الجزائية السعودي.

ويدخل في عيب مخالفة الشكل في الحبس الاحتياطي صدور الأمر بالحبس الاحتياطي من غير تسبيب، وهذا ما نصت عليه المادة (٧٦) من قانون أ. ج. ي. إذ نصت بقولها: (كل من يقبض عليه بصفة مؤقتة بسبب الاشتباه في ارتكابه جريمة يجب ان يقدم إلى القضاء خلال أربع وعشرين ساعة من القبض عليه على الأكثر وعلى القاضي أو عضو النيابة العامة ان يبلغه بأسباب القبض وان يستجوبه ويمكنه من إبداء دفاعه واعتراضاته، وعليه ان يصدر على الفور أمرا مسبباً بحبسه احتياطياً أو الإفراج عنه)، ومثل هذا النص جاءت المادة (٢٤) من اللائحة التنفيذية لنظام الاجراءات الجزائية السعودي.

ولم يرد نص مماثل لهذا النص في القانون المصري غير أنه اوجب في المادة (١٣٩) من قانون الإجراءات الجنائية أن يعلم الموقوف بأسباب وقفه وهو ما يفهم ضمنا التسبيب للأمر بالحبس الاحتياطي.

**7- تجاوز الحبس الاحتياطي للمدة المحددة قانوناً:**

إن مدة الحبس الاحتياطي في القانون اليمني هي سبعة أيام تبدأ من اليوم التالي للقبض على المتهم، وفقاً لنص المادة (١٨٩) إ. ج. ي، وفي القانون المصري فإن مدة الحبس الاحتياطي أربعة أيام، وهي خمسة أيام في نظام الإجراءات الجزائية السعودي([[224]](#footnote-224)).

ويجوز تمديد المدة من قبل قاضي المحكمة الابتدائية بعرض الاوراق عليه قبل انقضاء المدة المخولة للنيابة في الحبس، وفي كل لا يجوز أن تزيد المدة عن خمسة واربعين يوماً وفقاً لنص المادة (١٩٠) إ. ج. ي. والمادة (٢٠٢) إ. ج. م.

ولمحكمة الاستئناف مد الحبس الاحتياطي بناءً على طلب النيابة ومصلحة التحقيق بحيث لا يزيد تمديدها لفترة خمسة واربعين يوماً وفقاً لنص المادة (١٩١) إ. ج. ي. والمادة (٢٠٣) إ. ج. م.

وإذا انقضت هذه المدة وهي ثلاثة أشهر وجب عرض تمديد الحبس للنائب العام والذي له أن يمده ثلاثة أشهر أخرى بحيث لا يجوز أن يزيد الحبس الاحتياطي عن ستة أشهر في القانون اليمني وفقاً لنص المادة (١٩١) إ. ج. ي، أما القانون المصري فلا يجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطي عن ثلاثة أشهر وفقا لنص المادة (١٤٣) إ. ج. م.

أما النظام السعودي فأجاز مدة الحبس الاحتياطي من قبل النيابة بمدد متفرقة بحيث لا تزيد جميعها عن مائة وثمانين يوماً، وبعدها يجب احالة المتهم الى المحكمة أو الافراج عنه، بمعنى أن الحبس الاحتياطي في المملكة العربية السعودية لا يزيد على ستة أشهر أمام النيابة، وإذا اقتضت مصلحة التحقيق تمديد الحبس الاحتياطي يشترط موافقة المحكمة المختصة وأن يكون قرارها بالتمديد مسبباً، وهذا ما نصت عليه المادة (١١٤) من نظام الإجراءات الجزائية السعودي.

ويستخلص مما سبق أن القانون اليمني والقوانين محل المقارنة قد حددت مدة للحبس الاحتياطي وسمحت بتمديده لمدد متفرقة، ولكن هذه القوانين اختلفت في مدة الحبس والتمديد، وهذا الاختلاف لا يعني موضوعنا، وإنما ما يهم موضوعنا هو التجاوز في مدة الحبس الاحتياطي، فإذا تم تجاوز مدة الحبس الاحتياطي فإنه يكون معيباً، ويعاب الدليل المتحصل منه، ومن ذلك الاعتراف.

**المبحث الثاني**

**العيوب المتعلقة بإجراءات التفتيش والاستجواب المؤثرة في صحة الاعتراف**

خصص هذا المبحث للحديث عن إجراءات التفتيش والاستجواب المعيبة باعتبار هذه العيوب من عيوب الإجراءات التي تؤثر في صحة الاعتراف الصادر عن المتهم، وسيكون الحديث بداية عن التفتيش من خلال مطلب أول، ثم عن الاستجواب في مطلب ثاني، على النحو الآتي:

**المطلب الأول**

**عيوب الاجراءات المتعلقة بالتفتيش**

سيتبين تعريف التفتيش من خلال فرع أول ثم العيوب المتعلقة به في الفرع الثاني على النحو الآتي:

**أولاً: تعريف التفتيش:**

الملاحظ أن القانون اليمني والقوانين المقارنة لم تعرف التفتيش وإنما اكتفت ببيان شروطه والجهة المختصة بإصداره وإجراءاته، لذلك اجتهد الفقهاء لوضع تعريفات للتفتيش ومن هذه التعريفات (هو إجراء من إجراءات التحقيق يهدف إلى البحث عن دلائل أو أشياء موجودة في مكان مغلق تفيد في كشف الحقيقة عن الجريمة يباشره أحد مأموري الضبط القضائي أو سلطة التحقيق أو المحكمة وفقا للقانون) ([[225]](#footnote-225)).

وعرف بأنه: ( البحث من قبل سلطة مختصة عن بينة لجريمة وقعت فعلاً، وتوافرت قرائن قوية تدل وجودها في محل له حرمه بغض النظر عن إرادة صاحبه) ([[226]](#footnote-226))

ومما سبق فإن جميع التعريفات التي قيلت بشأن التفتيش لا يخرج مضمونها عن كون التفتيش إجراء من إجراءات التحقيق يقوم به موظف مختص، وفق إجراءات مقررة قانوناً في محل محمي قانوناً، بحثاً عن أدلة مادية لجريمة وجدت بشأنها دلائل كافية، وغرضه إثبات ارتكابها أو نسبتها إلى المتهم.

**ثانيا: عيوب التفتيش:**

من الملاحظ أن التفتيش عمل يمس سرية الشخص وحريته وخصوصياته، لذلك يجب أن يكون هذا التفتيش صادراً بحدود ضيقة يرسمه القانون في كل دولة، ومما يجب معرفته أن الشخص محل حماية من التفتيش إلا بموجب القانون، وفي هذا اهتم المجتمع الدولي وصار الأمر بشأن ذلك دولياً لا محلياً وفي هذا نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 في المادة (12) منه على أنه: (لا يجوز تعريض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته، ولا لحملات تمس شرفه وسمعته، ولكل شخص حق في أن يحميه القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات). وجاء في نص المادة (17) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بمثله فنصت على أنه : (لا يجوز التعرض للإنسان في حياته الخاصة أو أسرته… أو المساس غير القانوني بشرفه وسمعته) وجاء ذلك في الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية لعام1950، حيث تضمنت النص في المادة (8) منها على أن: (لكل فرد الحق في احترام خصوصياته … وفي عدم تدخل السلطات العامة إلا وفقاً لأحكام القانون، ومقتضيات المجتمع الديمقراطي، ولمصلحة الأمن القومي أو الأمن العام، أو المصالح الاقتصادية للبلاد، أو لمنع الفوضى والجريمة، أو لحماية الصحة أو الأخلاق، أو حماية حقوق وحريات الآخرين).

وضمنت الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لعام 1969م ذلك الحق فنصت على أن: (لا يجوز أن يتعرض أحد لتدخل اعتباطي أو تعسفي في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته...). ونصت في ذات المادة في الفقرة الثالثة على أن: (لكل إنسان الحق في أن يحميه القانون من مثل ذلك التدخل أو تلك الاعتداءات)([[227]](#footnote-227)).

فإذا صدر التفتيش في غير الأحوال التي ينص عليها القانون ودفع الشخص إلى الاعتراف يقع معيباً، هو والاعتراف، ويمكن ارجاع العيوب التي تلحق بالتفتيش إلى فئتين عيوب موضوعية وعيوب شكلية، نوضحهما في الآتي:

**1- العيوب الموضوعية:**

تتمثل العيوب الموضوعية المتعلقة بالتفتيش بالسلطة المختصة به، وسبب التفتيش ومحله، ونوضح هذه العيوب في الآتي:

**أ- العيوب المتعلقة بالسلطة المختصة بالتفتيش:**

إن السلطة المختصة بالتفتيش في القانون اليمني والمقارن هي النيابة العامة والقاضي المختص في الحالات العادية، ومأمور الضبط القضائي في الحالات الاستثنائية، فإذا تم التفتيش من غير النيابة العامة والقاضي المختص في الحالات العادية، أو كان التفتيش من مأمور الضبط في غير الحالات الاستثنائية فإنه يكون معيباً، ونوضح ذلك من خلال الآتي:

**- العيوب المتعلقة بالتفتيش من قبل النيابة العامة أو القاضي المختص:**

يعد التفتيش إجراء من إجراءات التحقيق، والسلطة المختصة قانوناً بالتحقيق هي النيابة العامة، وعلى هذا نصت المادة (132) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني بقولها: (لا يجوز تفتيش الأشخاص أو دخول المساكن أو الاطلاع على المراسلات البريدية أو تسجيل المحادثات السلكية أو اللاسلكية أو الشخصية، وكذا ضبط الأشياء إلا بأمر من النيابة العامة أثناء التحقيق ومن القاضي أثناء المحاكمة)

ولا بد لصحة التفتيش أن تكون النيابة أو المحكمة القائمة بإجراءا التفتيش مختصة محلياً، ونوعياً، وأي تفتيش يتم من غير النيابة العامة أو القاضي المختص نوعياً ومحلياً يكون معيبا، ويعاب الاعتراف الناتج عنه، وقد حدد قانون الإجراءات الجزائية اليمني الاختصاص المحلي للنيابة فنص على أنه: (يتحدد اختصاص أعضاء النيابة العامة في التحقيق بالجرائم الواقعة في نطاق اختصاص المحاكم التي يعملون في دوائرها)([[228]](#footnote-228))، كما حدد الاختصاص المكاني للمحاكم فنص على أنه: ( - يتعين الاختصاص محلياً بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو المكان الذي يقيم فيه المتهم أو المكان الذي يقبض عليه فيه ويثبت الاختصاص للمحكمة التي رفعت اليها الدعوى أولاً)([[229]](#footnote-229)).

* **العيوب المتعلقة بالتفتيش من قبل مأمور الضبط القضائي:**

اشترط المشرع اليمني في تفتيش الشخص من قبل مأمور الضبط القضائي أن يكون في صدد جريمة مشهودة، أو يكون بناءً على أمر ممن يملكه قانوناً، ومخالفة ذلك يكون عيب في التفتيش والدليل الناتج عنه ومن ذلك الاعتراف، ونوضح ذلك من خلال الآتي:

* **مباشرة التفتيش في غير حالات الجريمة المشهودة:**

الجريمة المشهودة لم يعرفها القانون اليمني ولا القوانين المقارنة، ولكن هذه التشريعات قد حصرت حالاتها وأوضحت أحكامها، فجاء نص المادة (98) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني حالات الجريمة المشهودة، فنصت على أنه: (تكون الجريمة مشهودة في حالة ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهة يسيرة، وتعتبر كذلك إذا تبع المجني عليه مرتكبها أو تبعته العامة بالصياح أثر وقوعها، أو إذا وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب حاملاً آلات أو أسلحة أو أمتعة أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه فاعلها، أو شريك فيها، أو إذا وجدت به في الوقت المذكور أثر أو علامات تدل على ذلك).

ونلاحظ أن القانون المصري يسمي الجريمة المشهودة بالجريمة المتلبس بها، وقد حصر حالاتها فنص بقوله: (تكون الجريمة متلبساً بها حال ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهة يسيرة، وتعتبر الجريمة متلبساً بها إذا اتبع المجني عليه مرتكبها أو تبعته العامة مع الصياح أثر وقوعها، أو إذا وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب حاملاً آلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراقاً أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه فاعل أو شريك فيها، أو إذا وجدت به في هذا الوقت آثار أو علامات تفيد ذلك)([[230]](#footnote-230))، وقد وافق المشرع السعودي المشرع المصري في تسمية الجريمة بكونها متلبس بها وفقا لنص المادة(30) من نظام الإجراءات الجزائية، وقد حصرت هذه المادة حالاتها وهي لا تخرج عن الحصر الوارد في القانون المصري واليمني.

وقد أوضحت المادتان (101، 102) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني الجريمة المشهودة التي يجوز التفتيش لمأمور الضبط القضائي، فنصت المادة الأولى على أنه: ( في الجرائم المشهودة المعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ستة أشهر يحق لمأمور الضبط القضائي القبض على كل شخص يستدل بالقرائن على أنه الفاعل للجريمة أوله علاقة بها ان كان حاضراً وأن يأمر بإحضاره ان كان غائباً) ونصت المادة(102) بقولها: (لمأمور الضبط القضائي في الحالات المنصوص عليها في المادة السابقة ان يفتش المتهم ومنزله ويضبط الأشياء والأوراق التي تفيد في كشف الحقيقة متى وجدت أمارات قوية تدل على وجودها فيه)

ويتضح من نص المادتين أن المشرع اليمني لا يجيز لمأمور الضبط القضائي تفتيش الشخص الا إذا كانت الجريمة المشهودة معاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ستة أشهر، فإذا تم التفتيش من قبل مأمور الضبط في الجرائم التي لا تجاوز مدتها ستة أشهر كان التفتيش باطلاً، ويبطل الاعتراف الناتج عنه.

أما المشرع المصري فإنه أجاز التفتيش لمأمور الضبط القضائي في حالات الجريمة المشهودة المعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر، ويفهم ذلك من نص المادتين (34، 46) فقد نصت المادة (34) من قانون الإجراءات الجنائية المصري على أنه: (لمأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات أو الجنح التي يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر، أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه)، ونصت المادة (46) من القانون ذاته على أنه: (في الأحوال التي يجوز فيها القبض قانوناً على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه، وإذا كان المتهم أنثى، وجب أن يكون التفتيش بمعرفة أنثى يندبها لذلك مأمور الضبط القضائي).

وقد أجاز المشرع السعودي التفتيش في كل جرائم التلبس، ولم يحدد نوع الجريمة ومقدار الحبس فيه لجواز التفتيش، فهو أطلق الحق بالقبض والتفتيش في كل الجرائم المتلبس بها([[231]](#footnote-231)).

ومما سبق يتضح أن القانون اليمني والقوانين المقارنة خولت مأمور الضبط القضائي التفتيش في كل جريمة يجوز له فيها القبض على المتهم، وهذا مما لا خلاف عليه لدى هذه القوانين، إلا أنه قد وجد الخلاف بشأن الجريمة المشهودة التي تخول مأمور الضبط القضائي التفتيش، فالقانون المصري واليمني كانا موفقين لتحديد الجريمة المتلبس بها التي تخول مأمور الضبط التفتيش وهي الجرائم المشهودة المعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ستة أشهر في القانون اليمني، وثلاثة أشهر في القانون المصري، وإن كانت مدة الحبس مختلفة لدى القانونين، لكن وجود هذه الضمانة أولى من تركها، ومخالفتها يترتب عليه بطلان التفتيش والاعتراف الناتج عنه.

أما المشرع السعودي فقد أجاز التفتيش في حالة التلبس مطلقاً، ولم يشترط شروط خاصة بالجريمة المتلبس بها، وبالتالي فلا يتصور عيب التفتيش الا إذا قام مأمور الضبط القضائي بالتفتيش في غير حالات الجريمة المشهودة مطلقاً.

**- القيام بالتفتيش من غير أمر صادر ممن يملكه قانوناً:**

نصت المادة (118) من قانون الإجراءات الجزائية على: (يجب على عضو النيابة العامة في جميع الأحوال التي يكلف فيها غيره بالتحقيق أن يبين المسائل التي يجب تحقيقها والإجراءات المطلوب اتخاذها، وللمكلف أن يجري أي عمل آخر من أعمال التحقيق، أو أن يستجوب المتهم في أحوال الضرورة التي يخشى معها فوات الوقت متى كان ذلك لازماً لكشف الحقيقة).

يفهم من هذا النص وجوب تحديد الندب وموضوعه في التفتيش أو المعاينة أو سماع الشهود، ويجب أن يبين في أمر الندب المسائل المطلوب تحقيقها والإجراءات المطلوب اتخاذها ولا يجوز الندب لتحقيق قضية برمتها، وبالتالي إذا لم يوجد أمر بالتفتيش صادر لمأمور الضبط القضائي ممن يملكه قانوناً فإن أي تفتيش لمأمور الضبط يكون معيب، ويعيب الدليل المستمد منه ومن ذلك دليل الاعتراف.

**ب- العيوب الخاصة بسبب التفتيش:**

لابد أن يكون سبب التفتيش مشروعاً، وسبب التفتيش هو وجود جريمة وتوافر إمارات قوية أو قرائن تدل على وجود دليل يفيد في كشف الحقيقة لدى المتهم أو في مسكنه أو مسكن غيره، ويتصور أن يكون سبب التفتيش معيبا في الحالات الآتية:

* **تعدي الغاية من التفتيش:**

هذا العيب يأتي لعدم حماية خصوصية الأشخاص، وعليه فلا يجوز إجراء التفتيش إلا فيما يفيد في كشف الحقيقة من الأوراق والأشياء، فلا يتعدى إلى أمور لا يقتضيها البحث عن الأشياء التي تتعلق بالجريمة، وكل جريمة تختلف عن غيرها من الجرائم، فهناك جريمة يكون التفتيش فيها لضبط الأوراق، وهناك جريمة يكون التفتيش فيها على الشخص ذاته، وفي هذا نصت المادة (50) من قانون الإجراءات الجنائية المصري بأنه: (لا يجوز التفتيش إلا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجاري جمع الاستدلالات أو حصول التحقيق بشأنها ومع ذلك إذا ظهر عرضا أثناء التفتيش وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تفيد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى، جاز لمأمور الضبط القضائي أن يضبطها)

ونصت المادة (137) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني بأنه: (لا يجوز التفتيش إلا للبحث عن الأشياء والآثار الخاصة بالجريمة التي يجري التحقيق بشأنها ولا يتجاوز إلى سواه إلا إذا ظهرت عرضا أثناء التفتيش أشياء تعد حيازتها جريمة أو تفيد في كشف الحقيقة عن جريمة أخرى فيجوز لمن يقوم بالتفتيش ضبطها وإثباتها في المحضر).

ونصت المادة (44) من نظام الإجراءات الجزائية السعودي على أنه: (لا يجوز التفتيش إلا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجاري جمع المعلومات عنها أو التحقيق بشأنها، ومع ذلك إذا ظهر عرضا أثناء التفتيش وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تفيد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى وجب على رجل الضبط الجنائي ضبطها وإثباتها في محضر التفتيش)

* **عدم توافر أمارات قوية تدل على وجود أشياء لازمة في كشف الحقيقة:**

لم يكتف المشرع اليمني والمقارن بالشرط السابق، بل أضاف هذا الشرط حماية للأشخاص من قبل سلطة الاستدلال؛ فلابد أن تكون هناك أشياء تفيد في كشف الحقيقة، ولابد أن توجد دلائل كافية أن هذه الأشياء مخفية في منزل الشخص أو في شخصه، وإذا لم توجد هذه الدلائل؛ فلا يجوز التفتيش ضماناً وحفاظاً على خصوصيات الأشخاص، وعلى هذا نصت المادة (٤٩) من قانون الإجراءات الجنائية المصري بقولها: (إذا قامت أثناء تفتيش منزل متهم قرائن قوية ضد المتهم أو شخص، موجود فيه على أنه يخفى معه شيئاً يفيد في كشف الحقيقة، جاز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه)، ومثل هذا نصت المادة (135) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني([[232]](#footnote-232)).

**ج- العيوب المتعلقة بمحل التفتيش:**

محل التفتيش هو كل مكان يعد مستودعاً لأسرار حياة الإنسان الخاصة والسر الذي يحميه القانون هو الذي يستودع في محل له حرمة، فلا يجوز المساس به الا في الأحوال التي حددها القانون، وتتمثل عيوب المحل في الصور الآتية:

* **عدم مراعاة خصوصية تفتيش الأشخاص:**

نص المشرع اليمني على تفتيش الأشخاص في المادة (133) بقوله: (تفتيش الشخص يكون بالبحث عما يكون في جسمه أو ملابسه أو أمتعته الموجودة معه) ومثله جاء النص في المادة (43) من نظام الاجراءات الجزائية السعودي، يتضح من ذلك أن التفتيش للشخص الطبيعي يقتصر على ما في جسمه أو ملابسه، أو أمتعته الموجودة، وعليه فيقتصر المفتش على هذا، وفي هذا يتحقق الغرض من التفتيش دون المساس بخصوصية الشخص؛ فإذا تعدى التفتيش ذلك كان معيباً، ويكون الاعتراف المبني عليه معيباً أيضاً، وإذا ما كانت أداة الجريمة آلية أو بندقية فلا ينبغي أن يكون التفتيش في الجيب والملابس، لاستحالة أن تختفي مثل هذه الأداة وبهذا الحجم في جيب أو ملابس، فغرض التفتيش هو كشف حقيقة الجريمة والأشياء التي ذات صله بها([[233]](#footnote-233)).

أما لو كان محل التفتيش أنثى فإن خصوصيتها تكون أكثر من خصوصية الرجل، ولهذا راعى القانون اليمني هذه الخصوصية فنص في المادة(43) بأنه: (لا يجوز تفتيش الأنثى إلا بواسطة أنثى غيرها يدعوها؛ لذلك من يقوم بالتفتيش، ويدون اسمها ورقم بطاقتها في المحضر ويجري التفتيش بحضور شاهدتين من النساء)، وقد اشترط المشرع السعودي أن يدون اسم المرأة القائمة بالتفتيش، وأن يجري التفتيش بعيداً عن أنظار الرجال، وهذا ما نصت عليه المادة (43) من النظام السعودي.

وهذا يؤكد أن المساس بتلك الخصوصية يوجب المساءلة القانونية على من تعدها ويلاحظ من النص السابق أن تفتيش الأنثى لا يجوز إلا بواسطة أنثى مثلها، ويكون ذلك بحضور شاهدتين من النساء، وهذا يؤكد أن المساس بتلك الخصوصية يوجب المساءلة القانونية على من تعدها.

**- عدم مراعاة خصوصية تفتيش السيارات:**

للسيارات خصوصية لا يجوز تفتيشها تفتيشاً قضائياً يؤخذ منه الدليل، الا بصدور أمر من النيابة أو القاضي المختص، أو من مأمور الضبط في الجريمة المشهودة، ذلك أن السيارة الخاصة تأخذ حكم صاحبها، هذا إذا ما كانت في قيادة صاحبها، أما إن كانت في مسكنه فإنها تأخذ حكم المسكن الذي توجد فيه، فإن كانت في حوش المنزل فإنها تأخذ حكم المنزل، وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض المصرية في أحد احكامها بأن التفتيش المحظور هو الذي يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون، أما حرمة السيارة الخاصة فمستمدة من اتصالها بشخص صاحبها أو حائزها إذن فما دام هناك أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص المتهم فإنه يشمل بالضرورة ما يكون متصلاً به والسيارة الخاصة كذلك، ومن ثم فلا وجه لما نعاه الطاعن من بطلان([[234]](#footnote-234)).

ومما سبق نستخلص أن تفتيش السيارة تفتيشاً قانونياً قضائياً لا يجوز دون أمر به الا في حالات الجريمة المشهودة، فإن فتشت بخلاف ذلك كان التفتيش معيباً وباطلاً.

* **عدم مراعاة خصوصية تفتيش المساكن:**

نصت المادة (52) من دستور الجمهورية اليمنية على أن: (للمساكن ودور العبادة ودور العلم حرمة ولا يجوز مراقبتها أو تفتيشها الا في الحالات التي بينها القانون) وقد أوضح قانون الإجراءات الجزائية اليمني الحالات التي يجوز فيها تفتيش المسكن، فاشترط أن يكون التفتيش بناءً على أمر مكتوب صادر من النيابة العامة وأن يكون مسببا([[235]](#footnote-235)) ، ولا يجوز تفتيش المساكن إلا للبحث عما يفيد في كشف الحقيقة في الجريمة التي يجري التفتيش لأجلها، وقد وضع المشرع اليمني الضمانات الكفيلة لحماية خصوصية وسرية الأشخاص عند تفتيش المساكن؛ حتى لا يؤثر ويدفع ذلك إلى اعتراف المتهم، وقد يكون اعترافاً وهمياً ليس إلا للحفاظ على سريته من التفتيش، ولهذا نصت المادة (131) على أنه: (للأشخاص والمساكن والمراسلات البريدية والمحادثات السلكية واللاسلكية والمحادثات الشخصية حرمة، وحرمة المسكن تشمل كل مكان مسوراً أو محاطاً بأي حاجز متى كان مستعملاً أو معدا للمأوى أو لحفظ الأشياء، وحرمة المراسلات تمنع من الاطلاع عليها أثناء نقلها أو انتقالها من شخص إلى آخر بريدية كانت أم هاتفية).

ومن العيوب المرتبطة بتفتيش المسكن والتي تعد عيباً في الاعتراف هي مباشرة تفتيش المسكن ليلاً، وهو محضور بنص المادة (144/أ) إ. ج. ي. التي تقول: (تفتيش المساكن يجب أن يكون بعد شروق الشمس وقبل غروبها، إلا في حالة الجريمة المشهودة أو مطاردة شخص هارب من وجه العدالة). وقد اشترط المشرع السعودي أن يجري تفتيش المسكن من رئيس فرع الهيئة وأن يتم التفتيش خلال سبعة أيام من صدور الأمر به([[236]](#footnote-236)).

ومن عيوب تفتيش المسكن مباشرة التفتيش دون أن يكون صاحب المنزل حاضراً وكذا شاهدين، وهذا ما نصت عليه المادة (134) يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينيبه، وبحضور شاهدين من أقاربه أو جيرانه، وإذا حصل التفتيش في منزل غير المتهم يدعى صاحبه للحضور بنفسه أو بواسطة من ينيبه وبحضور شاهدين من أقاربه أو جيرانه. ولا يجوز أن يكون الشاهدان من رجال التحقيق).

* **عدم مراعاة خصوصية تفتيش المراسلات:**

يقصد بالمراسلات كافة الرسائل المكتوبة، سواءً أرسلت بطريق البريد أو بواسطة رسول البرقيات والتلكسات أو الهواتف النقالة أو البريد الالكتروني، ويستوي كونها داخل ظرف مغلق أو مفتوح طالما قصد المرسل عدم إطلاع الغير عليه)([[237]](#footnote-237))، وتعد الرسائل مستودع الخصوصيات؛ لذلك كانت محل حماية من قبل المشرع حيث نصت المادة (140) بقولها: ( أ: ليس للقائم بالتفتيش أن يضبط أو يطلع على الأشياء التي تمس الأسرار الشخصية أو العائلية للشخص حائز المكان الجاري تفتيشه أو الأشخاص الآخرين، وعلى من يقوم بالتفتيش أن يتخذ الاحتياطيات الضرورية لمنع انكشاف مثل هذه الأسرار. ب: ولا يجوز فض ما يوجد في مسكن المتهم أو غيره من أوراق مغلقة، ويباح عند الضرورة التحفظ عليها لعرضها على المحكمة المختصة لتفضها بنفسها).

ومن العيوب المرتبطة بتفتيش المراسلات الاطلاع عليها من قبل منفذ أمر التفتيش حيث لا يجوز قانوناً لمأمور الضبط أن يطلع على المراسلات، وهذا ما نصت عليه المادة (146) لعضو النيابة العامة المختص وحده الاطلاع على الخطابات والرسائل والبرقيات والأوراق الأخرى المضبوطة على أن يتم ذلك بحضور المتهم أو الحائز لها أو المرسلة إليه وتدون ملاحظاتهم عليها، وله عند الضرورة أن يستعين فيفحص الأوراق المضبوطة أو ترجمتها بكاتب التحقيق أو أحد مأموري الضبط القضائي أو المترجمين بحضوره وتحت أشرافه) ونصت المادة (58) من نظام الإجراءات الجزائية السعودي بقولها: (للمحقق وحده الاطلاع على الخطابات والرسائل والأوراق والأشياء الأخرى المضبوطة وله أن يستمع إلى التسجيلات وله بحسب مقتضيات التحقيق أن يأمر بضبطها أو نسخ منها إلى ملف القضية أو يأمر بردها إلى من كان حائز لها أو مرسله إليه وفي ذات الخصوص تقضي المادة التاسعة والخمسون بأن يبلغ مضمون الخطابات والرسائل البريدية إلى الشخص المرسلة إليه أو تعطي له صورة منها في أقرب وقت إلاّ إذا كان في ذلك إضرار بسير التحقيق وفي ذات الشأن)

ونصت المادة (148) على أنه: (للنيابة العامة أن تأمر بضبط جميع الخطابات والرسائل والصحف والمطبوعات لدى مكاتب البرق وأن تأمر بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية أو إجراء تسجيل لأحاديث تجري في مكان خاص متى كان ذلك لازماً لكشف الجريمة، وفي جميع الأحوال يكون الأمر مسبباً ولمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً)، أما المشرع السعودي فقد قصر مدة المراقبة إلى عشرة أيام([[238]](#footnote-238)).

**2- العيوب الشكلية:**

تظهر العيوب الشكلية إذا لم تراعى أحكام القانون المنظمة لإجراءات التفتيش منذ لحظة صدورها إلى حين ضبط الأشياء المتحصل عليها من الجريمة محل التفتيش، ولعل أهم العيوب الشكلية يتمثل في عدم مراعاة قواعد الحضور عند إجراء التفتيش، وعدم مراعاة مواعيد التفتيش، وعدم تدوين التفتيش في محضر رسمي، ونوضح ذلك في الاتي:

**أ- عدم مراعات قواعد الحضور عند التفتيش:**

أشترط المشرع اليمني والمقارن حضور بعض الأشخاص عند اجراء التفتيش ووضع قواعدا لحضورهم حرصاً منه على صيانة الحريات الشخصية، وسلامة الإجراءات، ومن هذه القواعد حضور الشخص المفتش منزله أو من ينيبه أو حضور شاهدين، وعلى هذا نصت المادة (51) من قانون الإجراءات الجنائية المصري بقولها: (يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينيبه عنه كلما أمكن ذلك، وإلا فيجب أن يكون بحضور شاهدين، ويكون هذان الشاهدان بقدر الإمكان من أقاربه البالغين أو من القاطنين معه بالمنزل أو من الجيران، ويثبت ذلك في المحضر)، وبمثل هذا النص جاءت المادة (134) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني([[239]](#footnote-239)).

**ب- عدم مراعاة مواعيد التفتيش:**

أوجب القانون اليمني والمقارن مراعاة مواعيد التفتيش بالنسبة للمنازل، حيث يتوجب أن يكون التفتيش بعد شروق الشمس وقبل غروبها، وهذا ما نصت عليه المادة (144) من قانون الإجراءات الجزائية بالقول: (أ: تفتيش المساكن يجب ان يكون بعد شروق الشمس وقبل غروبها إلا في حالة الجريمة المشهودة أو مطاردة شخص هارب من وجه العدالة. ب: يجب ان يذكر في محضر التفتيش أسباب التفتيش ليلاً).

**ج- عدم إثبات التفتيش في محضر:**

نصت المادة (51) من قانون الإجراءات الجنائية المصري على هذا الشرط بقولها: (يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينيبه عنه كلما أمكن ذلك، وإلا فيجب أن يكون بحضور شاهدين، ويكون هذان الشاهدان بقدر الإمكان من أقاربه البالغين أو من القاطنين معه بالمنزل أو من الجيران، ويثبت ذلك في المحضر)، ومثل ذلك نصت المادة (119) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني على: (يجب أن تدون جميع إجراءات التحقيق، وأن يصحب المحقق كاتب يحرر المحضر ويوقعه معه ويحفظ ملف التحقيق بما يحتويه لدى الكاتب حتى يتم التصرف في التحقيق فيسلم الملف ومحتوياته للجهة المختصة أو يحفظ في دائرة الكتاب. ويجوز في حالة الضرورة أن يندب المحقق من يقوم بكتابة محضر التحقيق من غير المعينين لذلك تحت إشرافه بعد تحليفه اليمين القانونية؛ فإن لم يجد تولى بنفسه تحرير المحضر)، ومن القانون ذاته نصت المادة (120) على: (لا يجوز أن يحصل في محضر التحقيق كشط أو تحشير ...) وقد أشترط النظام السعودي تدوين التفتيش في محضر وأشترط بيانات شكلية في هذا المحضر([[240]](#footnote-240)).

ومما سبق يتضح أن التفتيش إجراء قضائي يثبت للنيابة العامة والقاضي المختص في الحالات العادية، ولمأمور الضبط في الجريمة المشهودة أو تنفيذ أمر التفتيش الصادر ممن يملكه قانوناً، وقد رسم القانون اليمني والمقارن القواعد الموضوعية والشكلية للتفتيش، ومخالفة ذلك يرتب عيب على التفتيش، ويمتد العيب إلى الأدلة الناتجة عنه، ومنها الاعتراف.

**المطلب الثاني**

**عيوب الإجراءات المتعلقة بالاستجواب**

عيوب الإجراءات المتعلقة الاستجواب تكون بالمخالفة للإجراءات المنصوص عليها قانوناً، وذلك أن تقوم سلطة غير مختصه بالاستجواب، أو عدم مراعاة حق المتهم في الدفاع، أو عدم إحاطة المتهم بالتهمة، وغيرها من العيوب التي يترتب عليها عيب في الاستجواب والاعتراف الناتج عنه، وسوف نعرف الاستجواب ثم أوضح العيوب المتعلقة به من خلال ما يأتي:

**أولاً: تعريف الاستجواب:**

يعرف الاستجواب بأنّه: (مناقشة ومواجهة المتهم في التهمة المنسوبة إليه، وبالأدلة القائمة ضده من طرف المحقق ومناقشته تفصیلیاً فیها، ومطالبته بإبداء رأيه فیما ینسب إليه، فهو إجراء یعني المتهم أما المواجهة فتعني مواجهة المتهم بالغیر أي مواجهته بمتهم أو متهمین آخرین أو الشهود.([[241]](#footnote-241))

وعرف المشرع الیمني الاستجواب في المادة الثانية من قانون الاجراءات الجزائية اليمني بقوله: (یقصد بالاستجواب علاوة على توجیه التهمة إلى المتهم مواجهته بالأدلة المختلفة القائمة قبله ومناقشته فيها تفصيلا)، وعرفته المادة (177) من القانون ذاته بأنه:( یقصد بالاستجواب علاوة على توجیه التهمة إلى المتهم مواجهته بالدلائل والأدلة القائمة على نسبة التهمة إلیه ومناقشته فیها تفصیلاً، ویجب على المحقق أن یكفل للمتهم حقوق الدفاع كاملة وعلى الأخص حقه في تفنيد ومناقشة الأدلة القائمة ضده، وللمتهم في كل وقت أن یبدي ما لدیه من دفاع أو یطلب اتخاذ إجراء من إجراءات التحقیق، وتثبیت جمیع أقواله وطلباته في محضر).

ولم يعرف القانونان المصري والسعودي الاستجواب، ولكنهما نظما أحكامه وأوضحا شروطه في عدد من النصوص.

**ثانياً: عيوب الاستجواب المؤثرة في صحة اعتراف المتهم:**

بما ان الاستجواب إجراء من الإجراءات يخضع لمبدأ الشرعية الإجرائية فإنه يجب أن يتم وفقاً للقانون والا كان معيباً، وتتمثل العيوب المتعلقة بالاستجواب في مخالفة الضمانات المنصوص عليها قانوناً وبيان القول فيها في الفقرات التالية:

**1- صدور الاستجواب من سلطة غير مختصة:**

صدور الاستجواب من غير المختص به يعد عيباً متعلق بإجراء الاستجواب والدليل المترتب عليه ومن ذلك الاعتراف، ويظهر عيب الاستجواب فيما لو تم مباشرته من قبل مأمور الضبط القضائي أو من قبل المحكمة، ونوضح ذلك في الآتي:

**أ- مباشرة الاستجواب من مأمور الضبط القضائي:**

يعد الاستجواب إجراء خطيراً، لذلك فإن التشريعات تحيطه بالضمانات ولعل أهم الضمانات أن يعهد به إلى النيابة العامة، وهذا ما نص عليه المشرع اليمني حيث نصت المادة (116) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني بقولها: (يتولى النائب العام سلطة التحقيق والادعاء وكافة الاختصاصات التي ينص عليها القانون، وله أن يباشر سلطة التحقيق بنفسه أو بواسطة أحد أعضاء النيابة العامة أو من يندب لذلك من القضاة أو مأموري الضبط القضائي).

وإذا كان القائم بالاستجواب هي النيابة العامة بنص القانون؛ فلا يجوز لها ندب أحد مأموري الضبط القضائي لاستجواب المتهم، ويرجع السر وراء ذلك إلى أن الاستجواب كإجراء، إنما يستهدف مواجهة المتهم ومناقشته بالشهود والأدلة حول التهمة المنسوبة إليه تفصيلا، وهو ما لا يتأتى إلا للمحقق نفسه باعتباره الوحيد الذي يجمع في يده أدلة الاتهام، والمشرع اليمني أجاز ندب مأمور الضبط القضائي للقيام بالاستجواب في حالة الضرورة، كما نصت على ذلك المادة (118) بقولها: (يجب على عضو النيابة العامة في جميع الأحوال التي يكلف فيها غيره بالتحقيق أن يبين المسائل التي يجب تحقيقها والإجراءات المطلوب اتخاذها، وللمكلف أن يجرى أي عمل آخر من أعمال التحقيق أو أن يستجوب المتهم في أحوال الضرورة التي يخشى معها فوات الوقت متى كان ذلك لازماً لكشف الحقيقة).

وكذا الحال في النظام السعودي الذي أجاز ندب مأمور الضبط الجنائي في الحالات التي يخشى فيها من فوات الوقت ([[242]](#footnote-242)) والمشرع المصري منع الندب للاستجواب في المادة (70) من قانون الإجراءات الجنائية المصري، وأجازه في المادة التي تليها ويكون في حالة الضرورة.

**ب- مباشرة الاستجواب من المحكمة:**

يظهر عيب الاستجواب كعيب في الإجراءات في حالة استجواب المتهم من المحكمة دون رضاه، وهذا ما نصت عليه المادة (374) من قانون الإجراءات الجنائية المصري التي نصت على أنه: (لا يجوز استجواب المتهم إلا إذا قبل ذلك، وإذا ظهر أثناء المرافعة والمناقشة بعض وقائع، يرى لزوم تقديم إيضاحات عنها من المتهم لظهور الحقيقة، بلفته القاضي إليها، ويرخص له بتقديم تلك الإيضاحات، وإذا امتنع المتهم عن الإجابة، أو إذا كانت أقواله في الجلسة مخالفة لأقواله في محضر جمع الاستدلالات أو التحقيق، جاز للمحكمة أن تأمر بتلاوة أقواله الأولى) ومثل ذلك نصت المادة (360) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني إذ نصت بقولها: (لا يجوز للمحكمة ان تستجوب المتهم إلا إذا قبل ذلك وإذا ظهرت أثناء المرافعة والمناقشة وقائع مما يلزم تقديم إيضاحات عنها من المتهم للكشف عن الحقيقة نبهه القاضي إليها ويرخص له بتقديم تلك الإيضاحات وللمحكمة ان تسأل باقي الخصوم عدا النيابة العامة وان تسمح لخصومهم بالرد عليهم) ومثل هذا النص جاء نص المادة (161) من نظام الإجراءات الجزائية السعودي.

ونستخلص مما سبق أن الاستجواب لا يكون الا من النيابة العامة، وقد أجاز القانون اليمني والقوانين الاستجواب من قبل مأمور الضبط في حالة الضرورة ، ولكن عيب الاستجواب يكون واضحا معيبا للاعتراف فيما إذا تم من قبل مأمور الضبط في غير حالة الندب والضرورة، وفي حالة استجواب المتهم من قبل المحكمة دون رضاه.

**2- عدم مراعاة حق المتهم في الدفاع:**

تظهر عيوب الاستجواب من خلال عدم تمكين المتهم من الدفاع، ويكون ذلك في الحالات الآتية:

**أ- عدم تمكين المتهم من الاستعانة بمحامي:**

قرر القانون اليمني والقوانين المقارنة حق المتهم من الاستعانة بمحامي أثنا التحقيق، ولكن هذه القوانين لم تمنح المتهم من الاستعانة بمحامي خلال مرحلة جمع الاستدلال، ونحن نرى عدم صواب هذا النهج، حيث أن القانون والقضاء اليمني قد جعل الاعتراف الصادر أمام سلطة جمع الاستدلال اعترافا إذا تم الاشهاد عليه، وأفهم المتهم أن الشهود من غير العاملين في جهاز الشرطة، وإذا كان القضاء يعترف بهذا الاعتراف المشهود عليه فالأولى أن يسمح للمتهم خلال مرحلة جمع الاستدلال من الاستعانة بمحامي.

وحق المتهم في الاستعانة بمحامي هو ضمن حقه في الدفاع عن نفسه، والدفاع قد يكون أصالة أو نيابة، وفي هذه الأخيرة عندما يكون الدفاع بالنيابة يبرز دور المحامي ويبرز كذلك حق المتهم في الاتصال بمحاميه، ولا يجوز الفصل بينه وبين محاميه وفق نص المادة (180) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني بقولها: (... وفي جميع الأحوال لا يجوز الفصل بين المتهم ومحاميه الحاضر معه أثناء التحقيق).

وقد أوجبت المادة (181) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني (على المحقق أن يخطر أو ينبه المتهم بحقه في الاستعانة بمحام).

ونصت المادة (124) من قانون الإجراءات الجنائية المصري وتعديلاته على: (لا يجوز للمحقق في الجنايات وفي الجنح المعاقب عليها بالحبس وجوباً أن يستجوب المتهم أو يواجهه بغيره من المتهمين أو الشهود إلا بعد دعوة محاميه للحضور عدا حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة على النحو الذي يثبته المحقق في المحضر).

والمقرر في القانون المصري أنه لا يحق لأحد مقابلة المتهم، ويستثنى من ذلك محاميه فقط، وفي شكل انفرادي من غير تطفل ولا تنصت من أي كان على المحادثات الهاتفية التي تجري بينهما ([[243]](#footnote-243)).

وقد ألزم قانون الإجراءات الجنائية المصري وتعديلاته في المادة (124) المحقق بأن يعين للمتهم محامياً إذا طلب ذلك، حيث نصت على: (وإذا لم يكن للمتهم محام، أو لم يحضر محاميه بعد دعوته، وجب على المحقق من تلقاء نفسه أن يندب له محامياً).

ولقد كفلت التشريعات لكل شخص الحق في طلب المساعدة بمحام يختاره بنفسه ومن الضروري أن تتيح كل دولة إجراءات فعالة لحصول أي شخص وبغير تمييز على هذه المساعدة، ومن بين تلك الإجراءات إبلاغ كل شخص بحقه وبشكل فوري في الاستعانة بمحام يختاره بنفسه، وينبغي في حال تعين محام للدفاع عن المتهم وفقاً لمبدأ المساعدة القضائية أن يتوفر على خبرة وكفاءة تتفق وطبيعة الجريمة المتهم بها ودون دفع أي مقابل لتلك المساعدة إذا لم يكن له مورد كاف. ([[244]](#footnote-244))

ونصت المادة (4) من نظام الإجراءات الجزائية السعودي على أنه: (يحق لكل متهم أن يستعين بوكيل أو محام للدفاع عنه في مرحلتي التحقيق والمحاكمة، وأكدت المادة (64) من نفس النظام على هذا الحق فنصت: (للمتهم حق الاستعانة بوكيل أو محام لحضور التحقيق).

وحرمان الشخص من حقه في الاستعانة بمحامي يمثل عيب في الإجراءات يترتب على الاعتراف الصادر بناءً عليه أن يكون معيباً؛ لمصادرة أهم ضمانة للمتهم وهي حقه كمتهم من الاستعانة بمحامي.

**ب- عدم إحاطة المتهم بالتهمة المسندة إليه:**

يجب عند استجواب المتهم أن يحاط علماً بالتهمة المنسوبة إليه، وبكل الأدلة التي أدت إلى توجيه هذه التهمة إليه، لتقف عند ذلك التحقيقات ولا تتعداها للخصوصيات والأسرار، كما لا يكون الشخص خاضعاً لتحقيق لا يعلم سببه هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى حتى يكون في مقدوره تحضير دفاعه بشكل أفضل، فقد يمكنه ذلك من دحض التهمة في مهدها وهي لازالت قيد التحقيق، وعدم إعلان المتهم بالتهمة المنسوبة إليه يعد إهدار لحقه في الدفاع كما أن وجوب هذه الإحاطة هي حق من حقوقه الإنسانية الأساسية حسب المادة (6/3) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لسنة 1950م، وقد ورد النص على إحاطة المتهم بالتهمة المنسوبة إليه في المادة (14/3/أ) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية حيث جاء في معرض بيان حقوق المتهم: (يتم إعلانه سريعاً وبالتفصيل وبلغة يفهمها بطبيعة التهمة الموجهة إليه وأسبابها).

وقد أوجب المشرع اليمني على المحقق في المادة (182) من قانون الإجراءات الجزائية عند أول حضور للمتهم في التحقيق ضرورة التأكد من هويته ثم إبلاغه بالتهمة الموجهة ضده، بالإضافة إلى ذكر دواعي توجيه الاتهام وأدلة ذلك، ولم يشترط القانون إفراغ الاتهام في شكل معين، بل مجرد سرد الوقائع والأدلة كاف ولا يطلب التفصيل في ذلك ولا الإطناب، فقد نصت المادة على أنه: (عند حضور المتهم لأول مره في التحقيق يجب على المحقق أن يتثبت من شخصيته، ثم يحيطه علماً بحقيقة التهمة والوقائع المسندة إليه وتعريفه بأنه حر في الإدلاء بأية إيضاحات، ويثبت أقواله في المحضر).

ونصت المادة (123) من قانون الإجراءات الجنائية المصري وتعديلاته على أنه (عند حضور المتهم لأول مرة في التحقيق، يجب على المحقق أن يتثبت من شخصيته، ثم يحيطه علماً بالتهمة المنسوبة إليه ويثبت أقواله في المحضر).

والعلم بالتهمة إجراء ضروري للمتهم من أجل تكييف دفاعه بشكل صحيح، فالاعتراف للمتهم بحق الصمت وحتى بحق الكذب يقابله الحق في الدفاع عن النفس وحرية الكلام لكن هذا التوازن بين الأمرين يقتضي في المقام الأول معرفة التهمة المنسوبة إليه، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ماذا لو رفض المحقق إطلاع المتهم على التهمة المنسوبة إليه، والجواب هو أنه يحق للمتهم أن يدفع ببطلان هذا الإجراء كما سنوضح ذلك لاحقا.

**ج- إجبار المتهم على الكلام وعدم الصمت:**

الصمت وسيلة دفاع سلبية قد يلجأ إليها المتهم؛ فامتناع الشخص عن الكلام يقابله حقه في قول ما شاء، ولا يجوز إرغام المتهم على الكلام إن هو أراد الصمت، لأن تقرير هذه الوسيلة يهدر الحقوق والرخص الإجرائية للمتهم، والفقهاء حيال إجبار المتهم على الكلام وحقه في الصمت على مذهبين، فالمذهب الأول يرى أن المتهم يلتزم بالكلام وبالتالي بإبداء الحقيقة، والثاني يرى أن الشخص حر في أن يتكلم أو يصمت أو يكذب، وذلك باعتبار أن المتهم حر في إبداء وتنظيم دفاعه([[245]](#footnote-245)).

ومع ذلك فقد خرجت بعض القوانين والتشريعات عن هذا المبدأ في حدود مختلفة فلم تسمح به البعض في جرائم إفشاء أسرار الدولة، ولكن الذي استقر عليه الفقه والقضاء هو: حق المتهم بالصمت والا يتخذ صمته قرينة ضده تمهيداً لإدانته، وهذا من نص عليه المشرع اليمني في المادة (178) من قانون الإجراءات الجزائية حيث نصت: (لا يجوز تحليف المتهم اليمين الشرعية ولا إجباره على الإجابة ولا يعتبر امتناعه عنها قرينة على ثبوت التهمة ضده، كما لا يجوز التحايل أو استخدام العنف أو الضغط بأي وسيلة من وسائل الإغراء والإكراه لحمله على الاعتراف).

ومن خلال نص هذه المادة يتضح جلياً بأن القانون اليمني كفل للمتهم الحق في الصمت، كما أنه لم يعتبر صمته قرينة على ثبوت الجريمة ضده، وخيراً فعل المشرع اليمني حين كفل هذا الحق، بخلاف القانونيين المصري والإماراتي اللذين لم ينصا على حق المتهم في الصمت.

كما قد ذهب بعض الفقه بالقول بأن المتهم يمكنه الكذب ولا يعاقب على هذا الفعل باعتباره مرتكباً لجريمة شهادة الزور، بل أنه يستطيع إنكار ما نسب إليه من أقوال في مرحلة التحقيق معه، إذا كان قد اضطر إلى الكذب اتقاء لشر التعذيب أو لوسائل الإكراه التي قد تجبره على الاعتراف فقد يكون كذباً إعطاء اسم وهمي، أو ما شابه ذلك، ولكن لا يجب إقرار الكذب مطلقا، بل فقط بما يفيد إثبات براءة المتهم بشرط أن يتفق مع القواعد العامة للقانون ([[246]](#footnote-246)).

**د- عدم تمكين المتهم من الاطلاع على الأوراق:**

حق المتهم ومحاميه من الاطلاع على الأوراق من الحقوق التي تعد ضمانات هامة لتحقيق العدالة، لكي يكون المتهم على علم بالوقائع، والأدلة القائمة في التهمة الموجهة إليه، ولكي يتمكن من إعداد دفوعه على الوجه الأكمل، ويتطلب حضور المحامي ضرورة اطلاعه على ملف التحقيق قبل البدء في الاستجواب، حتى يبدي ملاحظاته للمحقق([[247]](#footnote-247)) حيث نصت المادة (180) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني على أنه: ( يسمح للمحامي بالاطلاع على التحقيق في اليوم السابق على الاستجواب أو المواجهة، ما لم يقرر المحقق غير ذلك).

وقد نصت المادة (125) من قانون الإجراءات الجنائية المصري وتعديلاته على ذلك بقولها: (يجب السماح للمحامي بالاطلاع على التحقيق في اليوم السابق على الاستجواب أو المواجهة ما لم يقرر القاضي غير ذلك)، ومثل هذا الحق، وهذه الضمانة نص عليه القانون الإماراتي([[248]](#footnote-248)).

ومما سبق يتضح أن استجواب المتهم في ظل عدم تمكينه من حقه في الدفاع، كمنعه ومحاميه من الاطلاع على الأوراق، أو إجباره على الكلام وعدم الصمت، أو استجوابه من غير اطلاعه على التهمة المسندة إليه، يعد معيبا لعيب الإجراءات التي تتعلق بالاستجواب، وإذا كان معيبا فإنه يمتد العيب للدليل المترتب عليه، ومن ذلك الاعتراف الصادر عن المتهم.

**الفصل الثالث**

**الآثار القانونية المترتبة على عيوب الاعتراف**

يتمثل أثر عيوب الاعتراف في بطلان الاعتراف الصادر عن المتهم، ويعرف بطلان الاعتراف بأنه: (جزاء يلحق العمل الاجرائي والاعتراف المعيب نتيجة عدم مراعاة شروط صحة الاعتراف) وتفضي عيوب الاعتراف الى اختيار مكانته في الاثبات الا أن البطلان ليس على درجة واحدة أو صورة واحدة، فهو بطلان متعلق بالنظام العام لتعلق العيب بالنظام العام، ونسبي يتعلق بمصلحة الخصوم، يشير هذا الى أهمية تحديد نوع البطلان كمقدمه لمعرفة تأثيره في العيوب الصادر عن المتهم لذلك وضع هذا الفصل على مبحثين خصص الأول للبطلان وأحكام الدفع به، وخصص المبحث الثاني لتنوع البطلان المترتب على عيوب الاعتراف وأثر الحكم بالبطلان؟

المبحث الأول: البطلان، وأحكام الدفع به.

المبحث الثاني: تنوع البطلان المترتب على عيوب الاعتراف وأثر الحكم بالبطلان.

**المبحث الأول**

**البطلان وأحكام الدفع به**

عيوب الاعتراف المترتب عليها البطلان لا يتحقق بطلانها من ذاتها، وإنما تحتاج إلى تقديم الدفع بها أمام المحكمة المختصة لتقرير بطلانها من عدمه، لاسيما إذا لم تدرك المحكمة وجه البطلان، ومدى تعلقه بالنظام العام، لهذا فإننا سنفرد هذا المبحث للحديث عن ماهية البطلان من خلال مطلب أول، ثم نوضح في المطلب الثاني أحكام الدفع بالبطلان وعبء اثباته.

المطلب الأول: ماهية البطلان.

المطلب الثاني: أحكام الدفع ببطلان الاعتراف وعبء اثباته.

**المطلب الأول**

**ماهية البطلان**

يقصد بالبطلان بأنه: جزاء إجرائي يترتب على عدم توافر العناصر اللازمة لصحة العمل القانوني، أو هو الجزاء الذي يقع على إجراء معين، فيبطله كلياً أو جزئياً، إما بسبب إغفال عنصر يتطلب القانون توفره في الإجراء، وإما أن الإجراء قد تم بطريقة غير صحيحة ([[249]](#footnote-249)).

وفي هذا المطلب سنبين ماهية البطلان من خلال فرعين، على النحو الآتي:

**الفرع الأول**

**ماهية البطلان**

للإحاطة بماهية البطلان فإنه يقتضي منا بيان تعريفه، وتمييزه عما يشابهه من المصطلحات، وايضاح مذاهبه، وتحديد موقف القانون اليمني والمقارن منه، وهذا ما نوضحه في النقاط الآتية:

**أولاً: تعريف البطلان:**

سنبين تعريف البطلان في اللغة والاصطلاح؛ لأن التعريف الاصطلاحي قد يكون مكملاً للتعريف اللغوي وقد يكون مختلفاً عنه، على النحو الآتي:

**١- تعريف البطلان لغة:**

البطلان لغةً: نقيض الحق، يقال بطل الشيء بطلاناً ذهب ضياعاً وخسراناً، ويقال ذهب دمه بطلاً أي: هدراً، وأبطلتُ الشيء جعلته باطلاً، وأبطل فلان كذب وادعى باطلا ([[250]](#footnote-250)).

**٢- تعريف البطلان اصطلاحاً:**

من تعريفات البطلان اصطلاحاً تعريفه بأنه (الجزاء الذي يترتب على مخالفة كل قاعده إجرائية قصد بها حماية الشرعية الجنائية سواء كان ذلك لمصلحة المتهم أو غيره من الخصوم أو للمصلحة العامة التي تتمثل بضمان الاشراف القضائي على الاجراءات الجنائية) ([[251]](#footnote-251)) ومثله قولهم : البطلان..(جزاء موضوعي تقرره غرفة الاتهام نتيجة تخلف شروط صحة الاجراء كلها او بعضها من شأنه أن يرتب عدم انتاجه لأثاره القانونية ذلك أن القواعد الاجرائية وضعت للكشف عن حقيقة الجريمة والمساهمين بارتكابها بما يضمن للمتهم حقوقه وحرياته الأساسية مما يترتب على عدم احترام الأشكال القانونية أو مخالفتها توقيع الجزاء الموضوعي وهو البطلان). ([[252]](#footnote-252))

ويعرف بأنه: (جزاء لتخلف كل أو بعض شروط صحة الإجراء الجنائي، ويترتب عليه عدم إنتاج الإجراء آثاره المعتادة في القانون)([[253]](#footnote-253)).

**ثانياً: تمييز البطلان عن المصطلحات المشابهة:**

توجد بعض المصطلحات المشابهة للبطلان كالانعدام والسقوط وعدم القبول، الا أن البطلان كجزاء إجرائي يختلف عن هذه المصطلحات، ونوضح ذلك في الآتي:

1. **الفرق بين البطلان والسقوط:**

يعرف السقوط بأنه: "جزاء إجرائي يترتب عليه عدم ممارسة الحق في مباشرة عمل إجرائي معين خلال المهلة التي حددها القانون"([[254]](#footnote-254)).

ومن هذا التعريف يتضح أن هناك عدد من الفروق بين البطلان والسقوط أهمها:

أ- يتقرر البطلان للإجراء المعيب، أما السقوط فيتقرر للإجراء الذي سقط الحق في مباشرته وهو في الغالب إجراء صحيح.

ب- البطلان يرد على الإجراء في ذاته، أما السقوط فيرد على الحق في مباشرة الإجراء.

ج- الإجراء الباطل يجوز تجديده طالما أن الحق في مباشرته مازال باقياً، أما السقوط فلا يمكن تجديد الإجراء فيه لانقضاء الحق في مباشرة الإجراء ([[255]](#footnote-255)).

د- يمكن أن يرد البطلان على أعمال القاضي، أما السقوط فيقتصر على الحق في مباشرة العمل الإجرائي الذي يقوم به الخصوم، فلا يمكن تصور السقوط لأعمال القاضي، لأن السقوط يعني انقضاء حق أي مصلحة قانونية، والقاضي ليست له مصلحة، فإذا حدد ميعاداً معيناً للفصل في الدعوى فإن فوات هذا الميعاد لا يمنع المحكمة من وجوب الحكم في الدعوى لأن القانون لا يتوخى من هذا الميعاد أكثر من حسن سير العدالة لا سلب سلطة القاضي في الحكم بعد فواته لأن الفصل في الدعوى واجب فرضه القانون على القاضي وتنصله عن أدائه يكون جريمة امتناع عن القضاء.

1. **الفرق بين البطلان وعدم القبول:**

يعرف عدم القبول بأنه: (جزاء إجرائي يرد على عمل إجرائي يتخذ شكل الطلب مثل الدعوى الجنائية أو الدعوى المدنية التابعة أو على طريق الطعن أو غير ذلك من الطلبات التي أجازها القانون إذا لم تستوفِ أحد شروط تحريكها أو استعمالها في بداية كل مرحلة من مراحل الخصومة) ([[256]](#footnote-256)).

ومن هذا التعريف يظهر الفرق بين البطلان وعدم القبول ويمكن بيان هذا الفرق في الآتي:

أ- البطلان يكون جزاء للإجراء المعيب، أما عدم قبول العمل الإجرائي فليس جزءاً لتعييب هذا العمل ذاته، وإنما هو جزاء لتخلف أحد المفترضات الإجرائية التي يستلزمها القانون.

ب- يرد عدم القبول على الدعوى أو الطلب، وليس على العمل الإجرائي، إذا لم يكن في صورة دعوى أو طلب، أو على الحق في مباشرته، بخلاف البطلان الذي يرد على العمل الإجرائي.

ج- عدم القبول يتعلق بالنظام العام لمساسه بشرط الإشراف القضائي على الإجراءات الجزائية أو بشرط صفة من باشر الإجراء، ولذلك تقضي به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز التمسك به في أية حالة تكون عليها الدعوى، أما البطلان فهو على نوعين بطلان متعلق بالنظام العام، وبطلان متعلق بمصلحة الخصوم.

1. **الفرق بين البطلان والانعدام:**

المقصود بالانعدام هو عدم وجود الاجراء القانوني من الناحية القانونية وهو أمر مختلف عن البطلان في عدة أمور هي([[257]](#footnote-257)):

أ- العيب في الإجراء الباطل هو مخالفة شروط الصحة للإجراء، أما العيب في الانعدام فإنه لا يقتصر على نفي أحد شروط صحة الإجراء، وإنما يجاوز ذلك إلى نفي أحد أركانه، فسبب انعدام العمل الإجرائي عدم وجوده أصلاً، أما البطلان فسببه عدم صحة هذا العمل رغم الاعتراف بوجوده.

ب- الانعدام لا يقبل التصحيح؛ لأنه غير موجود، بينما البطلان يقبل التصحيح.

ج- يتقرر الانعدام بقوة القانون، ولا يحتاج إلى حكم لتقريره، أما البطلان فلا يتقرر إلاّ بحكم قضائي.

د- لا يحتاج الانعدام لتقريره إلى تدخل تشريعي بتنظيمه، بينما يحتاج البطلان إلى مثل هذا التنظيم.

**ثالثاً: مذاهب في تقرير البطلان:**

انقسمت التشريعات الجنائية في تقريرها لبطلان العمل الإجرائي، إلى أقسام ومذاهب متعددة، منها مذهب البطلان القانوني، ومذهب البطلان الذاتي، ومذهب البطلان الإلزامي، ومذهب البطلان بغير ضرر، ومذهب البطلان النسبي([[258]](#footnote-258))، ولعل أهم مذهبين للبطلان هما: مذهب البطلان القانوني ومذهب البطلان الذاتي، وسوف نبين محتوى هذين المذهبين من خلال ما يلي:

**١- مذهب البطلان القانوني:**

مضمون هذا المذهب أنه لا بطلان بغير نص، ومعنى هذا، أن المشرع وحده هو الذي يتولى بنفسه تحديد حالات البطلان بالنص عليها صراحة، وبالتالي لا يجوز للقاضي أن يقرر البطلان في غير هذه الحالات([[259]](#footnote-259)).

ويترتب على القول بهذا المذهب نتيجتان هما:

أ- أنه لا يجوز للقاضي أن يقرر البطلان جزاءً مخالفة قاعدة إذا لم يقرر المشرع لها هذا الجزاء.

ب- أن القاضي لا يملك سلطة تقديرية في تقدير البطلان، ولا يجوز له أن يمتنع عن تقرير البطلان إذا نص الشارع عليه.

وهذا المذهب يتميز بالضبط والتحديد، وكذلك سهولة تطبيقه على الإجراءات، إذ أنه لا مجال للاجتهاد فيه، كما أنه لا اختلاف في الرأي حول مصير الإجراء من الصحة أو البطلان الذي قد يؤدي إلى تناقض الأحكام القضائية، لذلك فإن هذا المذهب قائم على استبعاد السلطة التقديرية للقاضي في هذا الخصوص، علاوة على إيضاح الطريق أمام المخاطبين بقواعد الإجراءات الجنائية ([[260]](#footnote-260)).

وبرغم تلك المميزات التي يتميز بها هذا المذهب إلا أنه لا يسلم من النقد فقد أخذ عليه استحالة أن يحصر المشرع حالات البطلان، لكثرة المخالفات الإجرائية، كما تظهر تلك الصعوبة أيضاً بعدم إمكان تنبؤ المشرع سلفاً بجميع حالات البطلان، كما أنه قد توجد ثمة حالات تستوجب البطلان ولم يرد نص عليها، في حين أنه قد تكون هناك حالات يقرر القانون فيها البطلان ، ولكن يتبين للقاضي بالنظر إلى ظروف الواقعة أنه لا مقتضى لهذا البطلان([[261]](#footnote-261)).

**٢- مذهب البطلان الذاتي:**

يعرف البطلان الذاتي بأنه: ذلك البطلان الذي يترتب على مخالفة قاعدة جوهرية من قواعد قانون الإجراءات ولو لم يقرر المشرع البطلان جزاءً له([[262]](#footnote-262))، فهذا المذهب لا يحدد حالات البطلان، وإنما ترك ذلك لسلطة القاضي التقديرية ليحدد مدى جسامة المخالفة التي يترتب عليها الحكم بالبطلان، ويستند القاضي في تقديره إلى معيار محدد يقوم على التفرقة بين القواعد الإجرائية الجوهرية، فالقاضي وفقاً لهذا المذهب هو الذي يحدد القواعد الإجرائية غير الجوهرية، ثم يحكم بالبطلان على مخالفة الإجراء الجوهري دون مخالفة الإجراء غير الجوهري([[263]](#footnote-263)).

ويتميز هذا المذهب بمزايا عدة هي التي تمثل عيوباً في المذهب السابق، ولعل أهم ما يميز هذا المذهب أنه أعطى للقاضي سلطة تقديرية لتقرير البطلان على الاعتراف كما أنه يؤدي تطبيقه إلى تفادي احتمال تعطيل سير الدعوى ومنع فرار المجرم من العقاب([[264]](#footnote-264)).

وقد عيب على هذا المذهب صعوبة تمييز الإجراء الجوهري الذي يتقرر البطلان جزاء لمخالفته، والإجراء غير الجوهري الذي لا يترتب على مخالفته هذا الجزاء، وكذلك حصول اختلاف في الآراء، وتضارب الأحكام([[265]](#footnote-265)).

ونرى أن الأولى الجمع بين المذهبين بنظام قانوني واحد والأخذ بهما معا في تقرير البطلان فهناك حالات يقتضي أن يتقرر البطلان فيها بنص، وهناك حالات ينبغي أن تعطى للقاضي سلطة تقديرية في تقديرها والجمع بين المذهبين يضمن تجنب كل نقص يتعلق بكل مذهب على حدة في تقرير البطلان.

**٣- مذهب القانون اليمني والمقارن من البطلان:**

أخذ القانون اليمني بالمذهب المختلط الجامع بين المذهب القانوني والمذهب الذاتي ويفهم هذا من نص المادة (396) إجراءات جزائية والتي نصت بقولها: (يقع باطلاً كل إجراء جاء مخالفاً لأحكام هذا القانون إذا نص القانون صراحة على بطلانه، أو إذا كان الإجراء الذي خولف أو أغفل جوهريا) .

بخلاف المشرع المصري الذي أخذ فقط بمذهب البطلان الذاتي إذ نصت المادة (331) من قانون الإجراءات الجنائية بقولها: (يترتب البطلان على عدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بأي إجراء جوهري).

وأخذ القانون السعودي بمذهب البطلان الذاتي يفهم ذلك من نص المادة (188) من نظام الإجراءات الجنائية السعودي إذ نصت بقولها: (كل إجراء مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية أو الأنظمة المستمدة منها يكون باطلاً) ونصت المادة (189) من ذات النظام على أحوال البطلان المتعلقة بالنظام العام الذي يكون راجعاً لعدم مراعاة الأنظمة الخاصة بتشكيل المحكمة وولايتها حيث نصت على: (إذا كان البطلان راجعاً إلى عدم مراعاة الأنظمة المتعلقة بولاية المحكمة من حيث تشكيلها أو اختصاصها بنظر الدعوى فيتمسك به في أي حالة كانت عليها الدعوى، وتقضي به المحكمة ولو بغير طلب).

وعلى خلاف مذهب القانون المصري ذهب المشرع الإماراتي مذهب البطلان القانوني، يفهم ذلك من نص المادة (221) من قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي إذ نصت بقولها: (يكون الإجراء باطلاً إذا نص القانون صراحة على بطلانه، أو إذا شابه عيب لم تتحقق بسببه الغاية من الإجراء) كما أكدت هذا المذهب المادة التالية لها من ذات القانون إذ نصت المادة (222) بقولها: (إذا كان البطلان راجعاً لعدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بتشكيل المحكمة أو بولايتها للحكم في الدعوى أو باختصاصها من حيث نوع الجريمة المعروضة عليها أو بغير ذلك مما هو متعلق بالنظام العام، جاز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى، وتقضي به المحكمة ولو بغير طلب).

والذي يظهر أن القانون اليمني كان موفقا في اعتناقه المذهب المختلط لتفادي العيوب التي لحقت بأي من المذهبين.

**الفرع الثاني**

**أنواع البطلان**

قسم فقهاء القانون البطلان إلى أنواع أهمها نواعان هما: البطلان المطلق، والبطلان النسبي ([[266]](#footnote-266))، فما هو البطلان المطلق، والنسبي؟ وما أهمية التفريق بينهما؟ هذا ما نحاول الإجابة عليه من خلال ما يأتي:

**أولاً:- البطلان المطلق:**

البطلان المطلق هو البطلان المتعلق بالنظام العام، والذي يجوز التمسك به في أية مرحلة كانت عليها الدعوى، ولو لأول مرة أمام المحكمة العليا، كما تقضي به المحكمة من تلقاء نفسها حتى ولو لم يطلبه الخصوم، وقد اتفق القانون اليمني والقوانين المقارنة على هذا حيث نصت المادة (397) إ. ج. ي. بقولها: (إذا كان البطلان راجعا لعدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بكيفية رفع الدعوى الجزائية أو بتشكيل المحكمة أو بولايتها بالحكم في الدعوى أو بعلانية الجلسات أو تسبيب الأحكام أو حرية الدفاع أو علانية النطق بالأحكام أو إجراءات الطعن أو العيب الإجرائي الجوهري المهدر لأي حق من حقوق المتقاضين فيها أو غير ذلك مما هو متعلق بالنظام العام؛ جاز التمسك به من جميع الأطراف في أية حالة كانت عليها الدعوى، وتقضي به المحكمة من تلقاء نفسها، ويعتبر تضمين الحكم تخييراً للمحكوم عليه بين عقوبة الحبس أو الغرامة بطلاناً يتعلق بالنظام العام). ومثله نصت المادة (332) من قانون الإجراءات الجنائية المصري، بقولها: (إذا كان البطلان راجعاً لعدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بتشكيل المحكمة أو بولايتها بالحكم في الدعوى أو باختصاصها من حيث نوع الجريمة المعروضة عليها أو بغير ذلك مما هو متعلق بالنظام العام، جاز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى وتقضى به المحكمة ولو بغير طلب).

ونصت المادة (188) من نظام الإجراءات الجزائية السعودي على: (إذا كان البطلان راجعاً إلى عدم مراعاة الأنظمة المتعلقة بولاية المحكمة من حيث تشكيلها أو اختصاصها بنظر الدعوى فيتمسك به في أي حالة كانت عليها الدعوى، وتقضي به المحكمة ولو بغير طلب).

**ثانياً:- البطلان النسبي:**

هو ذلك البطلان المتعلق بمصلحة الخصوم، والذي يجب التمسك به من قبل الخصم صاحب المصلحة والدفع به في حينه، ولا تتصدى له المحكمة من تلقاء نفسها، كما يجوز التنازل عنه، و يقبل تصحيح الإجراء الباطل، ويكون التصحيح بقبول صريح أو ضمني للإجراء الباطل من صاحب المصلحة، أو عن طريق تحقيق الغرض من الإجراء الباطل([[267]](#footnote-267)) وقد أشارة المادة(399)من قانون الإجراءات الجزائية اليمني إلى البطلان النسبي بالنص على أنه( لا يجوز لا أحد الخصوم التمسك بأوجه البطلان إذا كان الإجراء مقرر لمصلحة غيره. ومن أنواع البطلان النسبي ما نصت المادة (398) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني على هذا النوع من البطلان بقولها: (في غير أحوال البطلان المتعلقة بالنظام العام يسقط حق الخصم في الدفع ببطلان الإجراءات الخاصة بجمع الاستدلالات أو التحقيق الذي تجريه النيابة العامة أو المحكمة إذا كان له محام وحصل الإجراء بحضوره بغير اعتراض منه ويسقط حق الدفع بالبطلان بالنسبة للنيابة العامة إذا لم تتمسك به في حينه).

ومثله نصت المادة (333) من قانون الإجراءات الجنائية المصري بقولها: (في غير الأحوال المشار إليها في المادة السابقة يسقط الحق في الدفع ببطلان الإجراءات الخاصة بجمع الاستدلالات أو التحقيق الابتدائي أو التحقيق بالجلسة في الجنح والجنايات إذا كان للمتهم محام، وحصل الإجراء بحضوره دون اعتراض منه. أما في مواد المخالفات فيعتبر الإجراء صحيحاً، إذا لم يعترض عليه المتهم، ولو لم يحضر معه محام في الجلسة، وكذلك يسقط حق الدفاع بالبطلان بالنسبة للنيابة العامة إذا لم تتمسك به في حينه).

ونصت المادة (189) من نظام الإجراءات الجزائية السعودي على: (إذا كان البطلان راجعاً إلى عدم عيب في الإجراء يمكن تصحيحه، فعلى المحكمة أن تصححه، وإن كان راجعاً إلى عيب لا يمكن تصحيحه، فتحكم ببطلانه).

**ثالثاً:- أهمية التمييز بين البطلان المطلق والبطلان النسبي:**

مما سبق يمكن القول أن أهمية التمييز بين البطلان النسبي والبطلان المطلق تتمثل في الآتي:

1. البطلان المطلق تستطيع المحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها ولو لم يطلبه أحد من الخصوم، أما البطلان النسبي فلا تقضي به المحكمة إلاّ بناءً على طلب أحد الخصوم الذي تقررت القاعدة لمصلحته.

2- البطلان المطلق يجوز أن يتمسك به كل من له مصلحة في تقريره، بينما البطلان النسبي لا يتمسك به إلاّ من تقررت القاعدة الإجرائية لمصلحته.

3- البطلان المطلق لا يجوز التنازل عنه إطلاقاً، أما البطلان النسبي فيجوز التنازل عنه صراحةً أو ضمناً.

4- العمل الإجرائي الباطل بطلاناً مطلقاً يتقرر بطلانه بقوة القانون، فلا حاجة إلى صدور حكم بتقريره، أما العمل الباطل بطلاناً نسبياً فيظل قائماً وينتج آثاره القانونية حتى يقرر القاضي بطلانه.

1. البطلان المطلق يجوز التمسك به في أي مرحلة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض، بخلاف البطلان النسبي الذي لا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض.

**المطلب الثاني**

**أحكام الدفع ببطلان الاعتراف، وعبء اثباته**

الدفع بالبطلان الاعتراف هو دفع يثيره من له صفة ومصلحة في الأمور الموضوعية او القانونية أثناء المرافعة، إذا كان محل الدفع متعلق بمصلحة الخصم، ويهدف من خلاله إلى إبطال الاعتراف المعيب، وسوف نوضح في هذا المطلب التعريف بالدفع وطبيعته من خلال فرع أول، ثم نسترض شروطه وعبء اثباته من خلال فرع ثاني، على النحو الآتي:

**الفرع الأول**

**تعريف الدفع بالبطلان وطبيعته القانونية**

نتناول تعريف الدفع من خلال فقرة أولى ثم نبين طبيعته القانونية في فقرة ثانية وفقا لما يلي:

**أولاً: تعريف الدفع بالبطلان:**

يعرف الدفع لغة بأنه: الإزالة، يقال: دفعه يدفعه دفعاَ ودفاعاً، ودافعه، ودفعه فاندفع، ودافع عنه: بمعنى: دفع، والمدافعة تعني المماطلة يقال دافع فلان فلاناً في حاجته: إذا ماطله فيها فلم يقضها، ويقال: دفعته عني فاندفع، ودفع القول: ردَّه بالحجة، ودفعتُ الشيء أدفعه دفعاً، ودافع الله عنه السوء، والأذى والمكروه مدافعة ودفاعًا بمعنى: دفع أي: حامى عنه، وانتصر له ومنه الدفاع في القضاء والخصومات) ([[268]](#footnote-268)).

ولم يرد تعريف الدفع بالبطلان في قانون الإجراءات الجزائية اليمني ، ولا في قانون الإجراءات الجنائية المصري، ولا في نظام الإجراءات السعودي، والملاحظ أن التعريف الاصطلاحي للدفع في قانون المرافعات، يختلف عن تعريف الدفع في القانون الجنائي، ويرجع السبب في هذا الاختلاف الى طبيعة كل من القانونين، فيطلق في قانون المرافعات على جميع وسائل الدفع التي للخصم أن يستعين بها ليجيب على دعوى خصمه بقصد تفادي الحكم لخصمه بما يدعيه سواء كانت هذه الوسائل موجهه إلى الخصومة أو بعض إجراءاتها، وقد عرفت المادة (179 من قانون المرافعات اليمني الدفع بأنه: ( دعوى يبديها المدعى عليه أو الطاعن اعتراضا على موضوع الدعوى أو الطعن أو شروط قبولهما أو أي اجراء من إجراءاتهما) بينما الدفع في القانون الجنائي يتعلق في الجانب القانوني فقط، ولما كان القانون الجنائي لم يعرف الدفع فقد اجتهد فقهاء القانون الجنائي في تعريفه، فعرفه البعض بأنه: "أوجه الدفاع الموضوعية او القانونية التي يثيرها الخصم لتحقيق غايته في الخصومة في الدعوى" ([[269]](#footnote-269)).

وعرفه آخر بأنه "أوجه الدفاع القانونية المختلفة التي مؤدى الأخذ بها عدم الحكم على المدعى عليه من قبل المحكمة المنظور أمامها الدعوى بناءً على التهمة المنسوبة إليه"([[270]](#footnote-270))

ونرى أن التعريف الأول لا يتعلق بالدفع فقط وإنما بوسائل الدفاع عموماً، أما التعريف الثاني فإنه ينطبق على الدفوع الموضوعية التي تستهدف الوصول للبراءة أو تفادي الحكم على المتهم، ونحن نعرف الدفع الاجرائي بأنه: (ذلك الدفع الذي يتعلق بإجراءات نظر الدعوى الجزائية بدءاً من جمع الاستدلالات والتحقيق وصولاً إلى اتصال المحكمة بها، ويهدف إلى عدم الاعتداد بالآثار القانونية المترتبة على العمل الإجرائي المخالف للقانون) ويمكن القول أن مفهوم الدفع في قانون المرافعات المدنية، يختلف عن مفهومه في المسائل الجنائية ويرجع السبب في هذا الاختلاف الى إختلاف مجال وطبيعة كلاً منهما، إذ أن الدفع في قانون المرافعات يطلق على جميع وسائل الدفاع التي للخصم أن يستعين بها ليجيب على دعوى خصمه بقصد تفادي الحكم لخصمه بما يدعيه سواً كانت هذه الوسائل موجهه الى الخصوم أو بعض إجراءاتها وقد عرفت المادة(179)من قانون المرافعات اليمني الدفع بأنه( دعوى يبديها المدعى عليه أو الطاعن اعتراضاً على موضوع الدعوى أو الطعن أو شروط قبولهما أو أي إجراء من إجراءاتهما بينما الدفع في القانون الجنائي يتعلق في الجانب القانوني فقط).

**ثانياً: الطبيعة القانونية للدفع ببطلان الاعتراف:**

تختلف الطبيعة القانونية للدفع ببطلان الاعتراف نتيجة لاختلاف عيوب الاعتراف فإن كانت هذه العيوب متعلقة بمصلحة الخصوم فإن الدفع بشأنها يكون دفعاً متعلقاً بالنظام العام، وكل إجراء يتعلق بالحرية الشخصية للأفراد أو بحرياتهم العامة كالدفع ببطلان الاعتراف لصدوره عن إكراه يعتبر دفعاً متعلقاً بالنظام العام ولا يجوز التنازل عن التمسك به ولو رضي به صاحب الشأن، فهو من النظام العام والقواعد الجزائية التي تحمي الشرعية أو تؤكدها هي من صميم النظام العام ويترتب على بطلانها مطلقاً عدم جواز التنازل عن التمسك بالبطلان، و من واجب المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها، وبغير طلب، ويجوز التمسك بهذا البطلان في أي مرحلة كانت عليها الدعوى، ولو لأول مرة أمام المحكمة العليا.

أما بالنسبة لطبيعة الدفع ببطلان إجراء باطل كالقبض والتفتيش، هو دفع متعلق بمصلحة الخصوم، والبطلان المترتب عليه هو بطلان نسبي للمتهم التمسك به أمام محكمة الموضوع حتى تلتزم المحكمة بالرد عليه، ولا يجوز إبداؤه لأول مرة أمام المحكمة العليا.([[271]](#footnote-271))

والخلاصة أنه إذا أثير الدفع ببطلان الاعتراف المتعلق بمصلحة الخصوم أمام المحكمة، فإنه يقع عليها تقرير البطلان وقبول الدفع به بشرط احترام شروط إبداء الدفع الشكلي، أما إذا بني الاعتراف على خرق قاعدة من قواعد النظام العام فإنه يتعين على المحكمة تقرير بطلانه من تلقاء نفسها حتى ولو لم يدفع به المعترف نفسه أو دفاعه.

**الفرع الثاني**

**شروط الدفع ببطلان الاعتراف**

يشترط للدفع ببطلان الاعتراف شروطاً شكلية وموضوعية، توضيحها يكون من خلال فقرة أولى، وأما بخصوص عبء اثبات الدفع بالبطلان فقد خُصص له الفقرة الثانية من هذا الفرع، على النحو الآتي:

**أولاً: شروط الدفع:**

يشترط لإبداء أي دفع شروطاً شكلية وأخرى موضوعية، وجدير بالتنبيه اليه أن الشروط الشكلية ينبغي على المحكمة أن تتيقن من وجودها أولاً قبل التأكد من توافر الشروط الموضوعية, وفيما يلي بيان النوعين:

**1- الشروط الشكلية لدفع ببطلان الاعتراف:**

تتمثل الشروط الشكلية في الصفة والمصلحة ووقت إبداء الدفع، ونستعرض هذه الشروط من خلال الآتي:

**أ- المصلحة في إبداء الدفع:**

يلزم ان يكون للشخص الذي يتمسك بالدفع بالبطلان مصلحة في الدفع، ويقصد بالمصلحة المنفعة التي يبتغي المدعي الحصول عليها بتحقيق حماية حقه من الاعتداء ([[272]](#footnote-272))

ولا يشترط أن تكون الفائدة محققة بل يكفي أن تكون محتملة، وهذا تطبيقاً للقاعدة القانونية في المسائل الجنائية والمدنية والتجارية القائلة:( حيث لا مصلحة لا دعوى) ولا توجد حاجة إلى تقريرها بنص تشريعي، وبهذا فالمصلحة شرط لازم في كل دعوى أو دفع او طعن سواء كان بطريق عادي(الاستئناف) أم بطريق غير عادي (النقض) فحيث تنتفي المصلحة لا يكون مقبولاً، أي أن المصلحة هي مناط الدعوى والدفع والطعن ([[273]](#footnote-273))، وشرط توافر المصلحة في الدفع محل اتفاق بين القانون اليمني والقوانين المقارنة.

ولم يرد النص عليها في قانون الإجراءات الجزائية اليمني، وقانون الاجراءات الجنائية المصري، ونظام الاجراءات الجزائية السعودي، وذلك للنص عليها في قانون المرافعات اليمني والمصري، ونظام المرافعات السعودي، وليس ضرورياً أن يتم النص عليها في القانون الجنائي، لأن إشتراط المصلحة في قانون المرافعات يغني كما أن المصلحة تعد من قبيل المبادئ العامة فلا حاجة للنص عليها في القانون.

وقد نصت المادة (3) من قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري بأن: (لا تقبل أي دعوى كما لا يقبل أي طلب أو دفع لا تكون لصاحبه فيه مصلحة شخصية ومباشرة وقائمة يقدرها القانون).

وبطبيعة الحال لا تتوافر المصلحة في الطعن ببطلان الاعتراف إلا إذا كانت النيابة العامة قد عولت عليه في رفع الدعوى الجزائية ضد المتهم أو كانت المحكمة قد بنت حكمها عليه في إدانة المتهم أو تأثرت به في تكوين قناعتها ([[274]](#footnote-274)).

ويشترط في المصلحة أن تكون قائمة وقت إبداء الدفع وأن تكون مقررة في القانون أيضاً للاستفادة من الدفع، ويشترط في صاحب الدفع بالبطلان ان تكون لديه مصلحة في التمسك بالبطلان أو الحماية التي تتحقق من الاعتداء الذي أحدثه الإجراء الباطل ([[275]](#footnote-275))، فلا توجد مصلحة للمتهـم في الدفع ببطلان إجراءات التحقيق طالما أن المحكمة قد استندت في إدانته على اعترافه المستقل عن هذه الإجراءات.

ويعــد انتفــاء المصــلحة مــن الــدفوع المتعلقــة بالنظــام العــام لأن شــرط تــوافر المصــلحة متصــل بوظيفـــة القضـــاء ودوره فـــي الحيـــاة الاجتماعيـــة، وهـــي تـــأبى أن ينشـــغل القضـــاء بمـــا لا صالح له فيه فهو مقرر حماية لصالح عام([[276]](#footnote-276)).

**ب- الصفة في الدفع والتمسك فيه:**

يلزم أن يكون للشخص الذي يتمسك بالدفع بالبطلان له صفة في الدفع أو في الدعوى مثار الدفع، وصاحب الصفه في الدفع ببطلان الاعتراف هو المتهم أو من يمثله، ومما تجدر إليه الإشارة أنه يجب التمييز بين الدفع المتعلق بالنظام العام والدفع المتعلق بمصلحة الخصوم ففي الدفع الاول يتطلب ان تكون لمقدم الدفع مصلحة التمسك فيه أي يكون لكل ذي مصلحة التمسك بالدفع، وعلى المحكمة ان تقضي به من تلقاء نفسها ولو بغير طلب، أما البطلان المتعلق بمصلحة الخصوم فلا يجوز التمسك به إلا لمن تقرر لمصلحته البطلان.

**ج- إبداء الدفع قبل إقفال باب المرافعة:**

يقصد بإقفال باب المرافعة إغلاق جميع طرق الدفوع بانتهاء إجراءات المحكمة الشفوية والكتابية أي خروج الدعوى وابتعادها عن الخصوم ودخولها في حوزة المحكمة ويكون ذلك من خلال القرار الصادر من المحكمة بحجز الدعوى للنطق بالحكم وفيها يتطلب الأمر استلام القاضي الدعوى ليقوم بتدقيقها وتفحصها وصولاً إلى إصدار الحكم بها، أي أن للدفاع قبل القرار الصادر من المحكمة بحجز الدعوى للحكم الحق في ان يبدي ما يشاء من الدفوع بأنواعها القانونية أو الموضوعية أو الجوهرية أو غير الجوهرية أما بعد صدور ذلك من المحكمة، فلا يجوز له تقديم الدفع إلا بعد تقديم طلب إلى المحكمة لفتح باب المرافعة من جديد لإبداء أي وجه من أوجه الدفوع أو لتقديم مستندات جديدة لم تكن متوفرة لديه أثناء نظر الدعوى، وهذه المستندات تفيده في الدعوى وتجعله في مركز قانوني أفضل أو تستجد بعض الأمور التي تكون في صالحه لذلك يحق للمتهم تقديم طلب بفتح المرافعة وهذا الطلب يخضع للسلطة التقديرية للمحكمة إذ لها أن تقرر فتح باب المرافعة إذا رأت في فتحها يحقق العدالة([[277]](#footnote-277)).

ويحق للمحكمة أن تلجأ إلى فتح باب المرافعة من تلقاء نفسها إذا رأت أن هناك بعض الأمور الغامضة تريد استيضاحها من الخصوم وبالتالي يحق للخصوم تقديم الدفوع التي يريدوا تقديمها.

فإذا استوفيت إجراءات المحاكمة وقفل باب المرافعة فإن المحكمة لا تكون ملزمة بإجابة الخصم إلى ما يطلبه من فتح باب المرافعة لتقديم ما يعن له من دفوع أو من طلبات تحقيق وفي ذلك قضت محكمة النقض بأنه" على المحكمة عدم ردها على دفاع لم يثر أمامها ) وقضت بأنه" لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن الأول لم يثر شيئاً عما ينعاه من أسباب طعنه عن بطلان التسجيلات التي أجرتها الشرطة، فليس له من بعد أن يثير هذا الأمر أمام محكمة النقض لأول مرة، إذ لا يعدو إلا أن يكون تعييباً للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم، هذا إلا أنه ليس ما يمنع المحكمة من الأخذ بهذه التسجيلات على سبيل الاستدلال ما دام أنه كان مطروحاً على بساط البحث وتناوله الدفاع بالمناقشة)([[278]](#footnote-278)).

**2- الشروط الموضوعية للدفع ببطلان الاعتراف:**

يشترط الفقه القانوني للدفع ببطلان الاعتراف عدد من الشروط الموضوعية نوضحها في الآتي:

**أ- أن يكون الدفع صريحاً جازماً يقرع سمع المحكمة:**

الدفع الذي تلتزم به محكمة الموضوع بالرد عليه بالقبول أو الرفض هو الدفع الصريح والجازم الذي يقرع سمع المحكمة ويشمل على بيان ما يرمي إليه ويصر عليه مقدمه في طلبه، في حين الكلام الذي يلقي في غير مطالبة جازمة ولا إصرار عليه فلا تثريب على المحكمة إن هي لم ترد عليه ([[279]](#footnote-279)).

وقد قضت محكمة النقض بأنه: (يجب إبداء الدفع ببطلان القـبض والتفتيش في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه فإذا كان المـدافع عـن الطـاعن قـد أبـدا فـي مرافعتـه أن القضية مختلفة من أساسـها ويـراد تصـويرها علـى أنهـا حالـة تلـبس وأن التصـور المقـول بـــه مشـــوب بأنـــه غيـــر واقعـــي، فـــإن هـــذه العبـــارات المرســـلة وأشباهها لا تفيـــد الـــدفع بـــبطلان القـــبض والتفتيش سواءً كان هذا الـدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها أو كان ببطلان الاعتراف لصـدوره بالإكراه، كما قضت محكمة النقض بأنه: لا يكفي أن يكون الدفع أو الطلـب مسـتفاداً ضمناً من المرافعة إذا سكت صاحب الشأن عن إبدائه بصورة صريحة واضحة) ([[280]](#footnote-280)).

ولكي يكون الدفع صريحاً فللمتهم الحق في تكراره في محاضر الجلسات التالية إذ أن هذا التكرار يدل على إصرار مقدمه على التمسك بالدفع , والتمسك به يجب أن يكون بصورة جازمة وصريحة وواضحة لا غموض ولا لبس فيها ليتسنى للمحكمة أن تقوم بالرد على الدفع بالقبول أو الرفض أما أذا كان المتهم او وكيله قد اقتصر على القول ببطلان إجراءات التفتيش في عبارة عامة مرسلة لا تشمل على بيان مقصده منه فإن المحكمة لا تكون ملزمة بالرد عليه إذ يلزم أن يقوم دفعه في عبارة صريحة تشمل على بيان المراد منه([[281]](#footnote-281)).

**ب- أن يكون للدفع أصل ثابت في الأوراق:**

يراد به أن يكون الدفع عند الحكم في الدعوى له وجود في أوراقها سواء كان في محاضر الجلسات أو المذكرات التي يقدمها الخصوم وهذه الأوراق هي جزء من إجراءات المحاكمة أمام القضاء لذا فان التعويل أو الأخذ بها مرهون بأن تكون قد أثبتت أمام المحكمة ([[282]](#footnote-282)).

وقد قضـت محكمـة الــنقض أن (خلــو محضــري جلســتي المحاكمــة مــن الــدفع بــبطلان التفتــيش بغيــر أنثــى لا يقبــل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض، وقضت بأن دفع الطاعن غير مقبـول مـا دامـت الأوراق قد خلت من ثمة تفتيش لمنزل) ([[283]](#footnote-283)).

**ج- أن يكون الدفع منتجاً أي ظاهر التعلق بموضوع الدعوى:**

يقصد بالدفع الظاهر المتعلق بموضوع الدعوى هو الذي يكون الفصل فيه لازماً للفصل في الموضوع وإلا فالمحكمة ليست ملزمة بالرد عليه صراحة بل يجوز لها أن ترفضه ضمناً لأن الخصم الذي يثير دفعاً من هذا القبيل لا يكون صاحب مصلحة في المطالبة بالرد عليه مسبباً([[284]](#footnote-284))، وفي ذلك قضت محكمة النقض المصرية بأنه: ( تلتزم المحكمة في تسبيب حكمها فضلاً عن الرد على الـدفوع الجوهريـة الـرد علـى أوجـه الــدفاع الجوهريــة وإلا شــاب حكمهــا القصــور فــي التســبيب، والــدفاع الجــوهري هــو الــذي يترتــب عليه لو صح تغيير وجه الرأي في الدعوى أو لتعلقه بالدليل المقـدم فيها)([[285]](#footnote-285)).

**د- عدم التنازل الصريح أو الضمني عن الدفع:**

يقصد بالتنازل (إعلان من له حق التمسك بالبطلان برغبته في عدم توقيع البطلان وهو أن يكون صريحاً أو ضمنياً) ([[286]](#footnote-286))، ومما يجب ملاحظته أن التنازل عن الدفع ببطلان الاعتراف لا يكون إلا بصدد الدفـوع الغيـر المتعلقة بالنظام العام، لأن الدفع المتعلق بالنظام لا يجوز التنازل عنه).

أما الدفع المتعلق بمصلحة الخصوم فلصاحب الشأن ان يتنازل عنه وهناك صورتان للتنازل أولهما التنازل الصريح عن الدفع بصورة واضحة، وهذا التنازل يترتب أثره في مواجهة الكافة أي زوال أثر البطلان ويُعد باتِ لا رجوع فيه، ويرى البعض أنه يجوز التراجع عنه ([[287]](#footnote-287))، أما إذا حدث التنازل عن الدفع بالبطلان قبل حصوله فهو باطل لانعدام محله وسببه، فلا يوجد ثمة بطلان في العمل الإجرائي قد صححه التنازل. ويعتبر في حكم التنازل عن التمسك ببطلان الإجراءات في غير ما يتعلق بالنظام العام عدم الإعتراض على الإجراء الباطل من محامي المتهم إذا تم بحضوره في مرحلة جمع الاستدلالات أو التحقيق، وهذا ما نصت عليه المادة(398)من قانون الإجراءات الجزائية اليمني المقابله للمادة(333)من القانون المصري، حيث جاء فيها" في غير أحوال البطلان المتعلقه بالنظام العام يسقط حق الخصم في الدفع ببطلان الإجراءات الخاصة بجمع الإستدلالات أو التحقيق الذي تجريه النيابة العامة أو المحكمة إذا كان له محام حصل الإجراء بحضوره بغير إعتراض منه ويسقط حق الدفع بالبطلان بالنسبة للنيابة العامة إذا لم تتمسك به في حينه."

**ثانياً: عبء اثبات الدفع ببطلان الاعتراف:**

يعـــرف الإثبـــات فـــي المـــواد الجنائيـــة بأنه: (إقامـــة الـــدليل لـــدى الســـلطات المختصـــة بـــالإجراءات الجنائيــة علــى حقيقــة واقعــة ذات أهميــة قانونيــة، وذلك بــالطرق التــي حــددها القــانون، ووفــق القواعــد التي أخضعها لها) ([[288]](#footnote-288)).

ويتفـق القـانون المـدني مـع القانون الجنائي في أنه لا يمكن الحكم على شخص بدون المثـول أمـام القاضـي لتقـديم حججـه إلا أن محــل كــل منهمــا مختلــف فمحــل الإثبــات المــدني حقيقــة قانونية بينمـا محـل الإثبـات الجنـائي واقعـة ماديـة، ومـؤدى هـذا الاخـتلاف أن الإثبـات المـدني يقــوم بإعــداد الــدليل مقدماً اما الإثبــات الجنــائي فــلا تنشــأ الحاجــة إليــه إلا بعــد وقــوع الجريمــة والبحــث عــن دليــل عليهــا وعلــى مرتكبهــا، لأن الواقعــة الإجراميــة محــل الإثبــات لا يمكــن توقعهــا حتى يُعد الدليل عليها مقدما([[289]](#footnote-289))

وقد أختلف الفقه والقضاء في عبء إثبات الدفع ببطلان الاعتراف، فذهب إتجاه في الفقه المصري إلى أن الأصل في الإنسان أنـه مسـئول عـن أفعالـه فـإن نفي هذا الأصل يقع على من يدعي به([[290]](#footnote-290))، وذهـب إتجـاه آخـر إلـى أن المـدعى عليـه فـي المواد المدنيـة يلتـزم بإثبـات الـدفع، و لا مجـال لهـذه القاعـدة في الإجراءات الجنائية حيث يُفترض في المتهم البراءة، فإذا مـا دفـع المـتهم دفعـاً مـن شـأنه إعفـاؤه مـن المسـئولية أو العقـاب فلا يُطالـب بإثبـات دفعـه، لأن مثـل هـذا أشـبه بإثبـات القـانون نفسـه، وهـو يـدخل ضـمن وظيفة الادعاء والقاضي؛ فالرد علـى هـذه الـدفوع وإثبات عـدم صـحتها هـو دعامـة الادعاء فـي دعواه، وعلى القاضي أن يحققها من تلقاء نفسه ولو لم يدفع بها المتهم، ومن بـاب أولـى يجـب عليه تحقيقها إذا دفع بها المتهم ([[291]](#footnote-291))، ومن ثم فإنه يكفي أن يتمسك المتهم بالـدفع دون أن يلـزم بإثبــات صــحته، وعلــى النيابــة العامــة والمحكمــة التحقــق مــن مــدى صــحته لاســيما إذا كانــت الدفوع تتعلق بالنظام العام.([[292]](#footnote-292))

والملاحظ أن عبء إثبات بطلان الاعتراف لوجود عيب في المتهم أسهل منه في إثبات بطلان الاعتراف لوجود عيب في الإجراءات ذلك أنه من السهل بمكان الوقوف على حقيقة العيوب المتعلقه بالمتهم كنقصان أهلية المتهم فتثبت بوثيقة رسميه أو بتقرير خبريين وإنعدام صفته أمرٌ يسهل على المحكمة الإحاطة به واستخدام الوسائل المؤثرة في إرادة المتهم هي الأخرى يمكن الإحاطة بها بكل سهولة ويسر، أما بخصوص إثبات العيب المتعلق بالإجراءات فإنه أصعب من الأول ذلك أن القانون اليمني اعتبر محاضر التحقيق أو الجلسات مستندات رسمية، فإذا صدر الاعتراف في هذه المحاضر ودفع المتهم ببطلان الاعتراف نتيجة وجود عيب فيه فإنه يقع عليه إثبات ذلك العيب وإثبات دفعه، وإثبات الدفع يكون بالطعن بالتزوير في هذه المحاضر، وعلى المتهم أن يثبت التزوير، فلأصل في هذه المحاضر الصحة، ومن يدعي خلاف ذلك وجب عليه الإثبات.

**المبحث الثاني**

**تنوع البطلان المترتب على عيوب الاعتراف**

أثر عيوب الاعتراف هو البطلان، ولكن يختلف نوع البطلان باختلاف العيوب التي شابت الاعتراف الصادر عن المتهم، وكثير من عيوب الاعتراف متعلقة بالنظام العام، ويتقرر بشأنها البطلان المطلق، وهناك بعض العيوب متعلقة بمصلحة الخصوم، ويترتب عليها البطلان النسبي، فما هي العيوب التي يلحقها البطلان المطلق، وما هي التي يلحقها البطلان النسبي، نعقب ذلك بدراسة الأثر المترتب على الحكم ببطلان الاعتراف، وهذا ما نوضحه من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: أثر بطلان الاعتراف المتعلق بالنظام العام.

المطلب الثاني: أثر بطلان الاعتراف المتعلق بمصلحة الخصوم.

**المطلب الأول**

**أثر بطلان الاعتراف المتعلق بالنظام العام**

آثار العيوب المتعقلة بالنظام العام هي الأكثر، وهي عيوب تلحق بالمتهم، وبالاعتراف ذاته، ويترتب عليها قانوناً بطلان الاعتراف بطلاناً مطلقاً، والبطلان المتعلق بالنظام العام يجوز التمسك به في أية حالة تكون عليها الدعوى، وتقضي به المحكمة ولو بغير طلب، كما أن البطلان يمتد إلى جميع الآثار التي تترتب عليه مباشرةً؛ فما بُني على باطل فهو باطل، وهذا نوضح في هذا المطلب أثر بطلان الاعتراف المتعلق بالنظام العام على النحو الآتي:

**الفرع الأول**

**البطلان المتعلق بعيوب الصفة والأهلية**

عدم مراعاة الصفة والأهلية عند أخذ دليل الاعتراف يجعل من الاعتراف دليلاً معيباً يترتب عليه البطلان، فجزاء عدم توافر التمييز والإدراك هو البطلان المتعلق بالنظام العام، باعتبار أن التمييز والإدراك هما أساس حرية الشخص في الاختيار، ولا يمكن مصادرة هذه الحرية أو افتراضها لتعلقها بالنظام العام([[293]](#footnote-293)) .، وسوف نوضح البطلان المتعلق بالصفة والأهلية فيما يأتي:

**أولاً: أثر عيب الصفة في الاعتراف:**

إذا صدر الاعتراف من غير ذي صفة فإنه يكون منعدماً ولا حجية له مطلقاً، ويتصور صدور الاعتراف من غير ذي صفة في عدة حالات هي:

**١- صدور الاعتراف قبل إحاطته بالتهمة المنسوبة إليه:**

إذا صدر الاعتراف قبل مواجهة المعترف في التهمة؛ فإن ذلك الاعتراف يكون قد صدر من غير ذي صفة، وبالتالي لا يعتد به، فمواجهة الشخص بالتهمة المنسوبة إليه حق كفلته التشريعات الوطنية ([[294]](#footnote-294)) والدولية، وقبل أن يتم مواجهة الشخص بالتهمة المنسوبة إليه يكون عديم الصفة في الاعتراف الصادر عنه.

**2- صدور الاعتراف في غير الواقعة ذاتها:**

إذا صدر اعتراف المتهم في واقعة أخرى غير تلك الواقعة محل الاتهام، فإن ذلك لا يعد اعترافاً في الواقعة محل الاتهام، لأنه أنصب على واقعة أخرى لا صلة لها بالإتهام، وعليه فإن هذا الاعتراف يعتبر هو والعدم سواء لصدوره في غير الواقعة محل الاتهام والسبب هو عدم صفة المتهم في الاعتراف.

**3- صدور الاعتراف من غير المتهم نفسه:**

إذا صدر الاعتراف من غير المتهم كأن يصدر من متهم مشارك ومساهم في الجريمة على نفسه وعلى غيره من المتهمين، فإنه يكون إعترافاً قاصراً على المتعرف وحده، ولا يعد اعترافاً في حق المتهمين الآخرين، ذلك أن الصفة متهمة في الاعتراف، ولا يقبل اعتراف متهم على متهم آخر، كما أن تسليم محامي المتهم بالتهمة المنسوبة لموكله لا يعد اعترافاً لعدم صفة المحامي في الاعتراف.

**ثانياً: عيب فقدان الأهلية في الاعتراف:**

صدور الاعتراف من غير ذي أهلية باطل، ولا يعتد به قانوناً، لأنه اعترافاً معيباً؛ لأن المعترف يكون غير متمتع بالإدراك والتمييز، وعليه فإن الاعتراف الناتج عن غير أهلية يكون باطلاً، ومن صوره ما يلي:

**١-اعتراف الصغير دون السابعة:**

الاعتراف الصادر من الصغير الذي لم يتجاوز السابعة، لا يعتد به ويكون باطلاً وذلك لانعدام تمييزه وإدراكه.

والقوانين اليمني والمقارن لا تعتد باعتراف الصغير، لعدم مسؤولية الطفل الذي لا يتجاوز سنه سبع سنوات جنائياً، وذلك لعدم تمييزه وإدراكه، وبالتالي يكون اعترافه غير مقبول لهذا السبب، وهذا ما نصت عليه المادة (31) من قانون العقوبات اليمني بقولها: ( لا يسأل جزائياً من لم يكن قد بلغ السابعة من عمره وقت ارتكاب الفعل المكون للجريمة).

**٢- اعتراف المجنون أو المصاب بعيب عقلي:**

لا يعتد باعتراف المتهم المصاب بالجنون، أو مرض عقلي أو نفسي؛ لأن هذه الحالات تعدم الشعور والإدراك، وتؤثر في مقدرة المتهم على فهم ماهية أفعاله وطبيعتها وتوقع آثارها، والمشرع المصري استخدم لفظ (عاهة العقل) لكل ما يشمل حالات اضطراب القوى الذهنية التي يزول فيها الإدراك والاختيار([[295]](#footnote-295))، وكذلك الحال المشرع اليمني استخدم نفس اللفظ تحت عنوان العيب العقلي، حيث نص على([[296]](#footnote-296)) (لا يسأل من يكون وقت ارتكاب الفعل عاجزاً عن إدراك طبيعته ونتائجه بسبب : 1- الجنون الدائم أو المؤقت أو العاهة العقلية).

ومثل ذلك ذهب إليه القانون الإماراتي فقد نصت المادة (60) من قانون العقوبات الإماراتي على أنه (لا يسأل جنائياً من كان وقت ارتكاب الجريمة فاقداً الإدراك أو الإرادة لجنون أو عاهة في العقل أو غيبوبة ناشئة عن عقاقير أو مواد مخدرة أو مسكرة أياً كان نوعها أعطيت له قسراً عنه، أو تناولها بغير علم منه بها، أو لأي سبب آخر يقرر العلم أنه يفقد الإدراك أو الإرادة)، وقد خلا المشرع السعودي من النص على العاهة العقلية.

والخلاصة أن اعتراف المجنون والمصاب بعاهة عقلية يعد باطلاً لعدم توافر الأهلية لدى المجنون والمصاب بالعاهة وهذا مما لا خلاف فيه في القانون اليمني والقوانين المقارنة لأن انعدام الأهلية لدى المعترف يجعل اعترافه باطلاً وغير مقبول قانوناً.

**٣-اعتراف السكران:**

إذا اعترف المتهم وهو في حالة سكر، وكان فاقداً الشعور وقت الإدلاء باعترافه نتيجة تناوله للمواد المسكرة كالكحول وغيرها قهراً وإجباراً؛ فإن اعترافه يكون معيباً وباطلاً وغير صحيح قانوناً، وكذلك إذا صدر الاعتراف من سكران بسكر اختياري؛ فلا يعتد به أيضاً كونه صدر من شخص غير مدرك لما اعترف به؛ لأن اعتراف السكران الذي سكر بإرادته أو بإكراه لا يكون صحيحاً، ولا يمتد إلى الاعتراف، وهذا مظهر من مظاهر الاختلاف بين الأهلية الإجرائية والأهلية الجنائية، فالشخص السكران باختياره أهل للمسؤولية الجنائية افتراضاً، ولكن لا يمكن أن يكون أهلا للاعتراف([[297]](#footnote-297))، ذلك أن السكر يعد من موانع المسؤولية الجنائية، وفقا لقواعد المسؤولية الجنائية، وذلك لفقدان الوعي لدى السكران.

وقد فرق الفقهاء بين السكر الذي يذهب العقل والوعي والذي لا يفقده، فإذا كان السكر لدى الشخص لم يفقده الشعور تماماً؛ فإنه لا يبطل اعترافه، وللمحكمة أن تأخذ به إذا تأيد بأدلة أخرى، مع مراعاة أن تقدير توافر السكر وفقدان الوعي من المسائل الموضوعية التي تخضع للسلطة التقديرية للمحكمة([[298]](#footnote-298)).

وقد استقر الفقه والقضاء الأنجلو سكسوني على صحة الاعتراف الصادر من المتهم وهو في حالة سكر، إذا كان المتهم لا يزال في وعيه، وصدر الاعتراف عن إرادة حرة، ولو كان ذلك يضعف من قيمته، ولا يعنى هذا الاتجاه التسليم بصحة الاعتراف الصادر من السكران؛ ذلك أن هذا الاعتراف لا يُعد صحيحاً إلا إذا ثبت أن المتهم كان في وعيه وإدراكه؛ أي أن السكر لم يصل إلى حد إفقاد الوعي أو الإدراك؛ ولذا قضي بأنه إذا كان سكر المتهم وصل إلى درجة الهوس، وكان غير قادر على فهم معنى إقراراته؛ فإن الاعتراف يكون غير مقبول([[299]](#footnote-299)).

ولقد فرق المشرع اليمني بين السكر الاختياري والسكر غير الاختياري، في العقوبة، وبالتالي يختلف حكم كل منهما، وهذا ما نصت عليه المادة (33) من قانون الجرائم والعقوبات اليمني بقولها: (لا يسأل من يكون وقت ارتكاب الفعل عاجزاً عن إدراك طبيعته ونتائجه بسبب: 2- تناول مواد مسكرة أو مخدره قهراً عنه أو على غير علم منه بها أو لضرورة فإذا كان ذلك باختياره وعلمه عوقب كما لو كان الفعل قد وقع منه بغير سكر أو تخدير).

ويستخلص مما سبق أن عيب عدم توافر الأهلية الإجرائية لدى المعترف كأن يكون غير مدرك لماهية أقواله، أو لم تصبغ عليه صفة متهم، أو يكون غير ذي صفة في الاعتراف، يكون أثر ذلك هو البطلان المتعلق بالنظام العام.

**الفرع الثاني**

**البطلان المترتب على العيوب المتعلقة بالإرادة، والاعتراف ذاته**

توجد عدد من العيوب المتعلقة بالإرادة والاعتراف ذاته يلحقها البطلان المطلق، وسوف نوضحها من خلال الفقرتين التاليين:

**أولاً: أثر العيوب المتعلقة بالإرادة:**

فقدان حرية الاختيار يترتب عليه بطلان الاعتراف بطلاناً مطلقاً، وبالتالي لا يكون للاعتراف أي حجية، ذلك أن الإرادة محل اعتبار وشرط أساسي للاعتداد بالاعتراف، حيث أن القاعدة في القانون الجنائي، سواء الموضوعي أو الإجرائي أنه لا يؤبه لقول أو فعل صدر عن إنسان لم يكن فيه حراً مختاراً، ومنها الاعتراف([[300]](#footnote-300)) ويتصور انعدام الإرادة التي يكون من آثارها بطلان الاعتراف في الإكراه المادي وبعض صور الإكراه المعنوي، ونبين ذلك في الآتي:

**1- عيب تعذيب المتهم:**

يتحقق التعذيب الذي يعدم حرية الاختيار لدى المتهم في كل حالة تؤدي إلى شل إرادته، نتيجة قوه مادية لا قبل له بمقاومتها، فتعطل إرادته، وبالتالي لا تنسب إليه أقواله وأفعاله لأنها مجردة من الصفة، الإرادية([[301]](#footnote-301)) ويكون الاعتراف الصادر نتيجة لهذا الإجراء باطلاً بطلاناً متعلق بالنظام العام ([[302]](#footnote-302)).

وقد أستقر الفقه والقضاء على أن تعرض المتهم لأي درجة من العنف والتعذيب يؤدي إلى تعييب الاعتراف حتى ولو كان الاعتراف مطابقاً للحقيقة، ولكن يتعين ان تتوافر علاقة السببية بين الإكراه وبين الاعتراف، بحيث يثبت أن المتهم ما كان ليعترف إذا لم يكن قد خضع للإكراه ([[303]](#footnote-303)).

وبهذا قضت محكمة النقض المصرية في حكم لها بأنه (من المقرر أن الاعتراف يجب ألا يعول عليه ولو كان صادقاً، وذلك متى كان وليد إكراه كائناً ما كان قدره، ومن ثم كان يتعين على المحكمة الاستئنافية وقد دفع أمامها ببطلان الاعتراف وقدم لها الدليل من وجود إجابات بالطاعن أن تتولى تحقيق دفاعه، وتبحث هذا الإكراه وسببه وعلاقته بالأقوال التي قيل بصدورها عنه، أما وقد نكلت عن ذلك، فإن حكمها يكون قاصراً متعيناً نقضه والإحالة) ([[304]](#footnote-304)).

ونلاحظ أن الشريعة الإسلامية لا تجيز التوصل للأدلة بوسائل منافية للشرع، فلا يجوز الاستناد إلى دليل تم الحصول عليه بوسائل غير مشروعة ومحظورة شرعاً، فالمقاصد لا يتوصل إليها إلا بأسباب وطرق تفضي إليها، وطرقها وأسبابها تابعة لها معتبرة بها، فإذا حرم الله تعالى شيئاً له طرق تفضي إليه فإنه يحرمها ويمنع منها، تحقيقاً لتحريمه وتثبيتاً له، ومنعاً أن يقرب حماه ([[305]](#footnote-305)).

ويرى أكثر علماء الاسلام إهدار الدليل غير المشروع إذا تم الحصول عليه بطريق التعذيب، وقد دل القرآن الكريم، على إهدار الدليل المتحصل عليه بطريق التعذيب فقال تعالى: ( إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمانِ)([[306]](#footnote-306))،

وقد حرم رسول الله تعذيب الأشخاص فقال:(فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام)([[307]](#footnote-307)) ، كما أن رسول الله أهدر الدليل الناتج عن تعذيب أو إكراه فقال صلى الله عليه وسلم: ( إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه)([[308]](#footnote-308)).

وقد روي عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: (ليس الرجل على نفسه بأمين إذا جوعت أو أوثقت) ([[309]](#footnote-309)).

بينما يرى البعض من متأخري المذهب الحنبلي أن الدليل المتحصل عليه نتيجة اكراه إن كان الدليل يثبت صحة التهمة فيعمل بالدليل ولو كان نتيجة تعذيب أو اكراه، فقد قال ابن القيم: (وأنه إذا عوقب على أن يقر بالمال المسروق فأقر به، وظهر عنده قطعت يده، وهذا هو الصواب بلا ريب، وليس هذا إقامة للحد بالإقرار الذي أكره عليه، ولكن بوجود المال الذي توصل إليه بالإقرار) ([[310]](#footnote-310))، وقد استدل أصحاب هذا الرأي بما ثبت في صحيح البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث عليا والزبير والمقداد فقال: ( انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ؛ فإن بها ظعينة ومعها كتاب فخذوه منها، فانطلقنا تعادي بنا خيلنا حتى انتهينا إلى الروضة، فإذا نحن بالظعينة ، فقلنا أخرجي الكتاب، فقالت: ما معي من كتاب، فقلنا: لتخرجن الكتاب أو لنقلبن الثياب، فأخرجته من عقاصها)([[311]](#footnote-311)).

**2- أثر عيب الاستجواب المطول:**

صدور الاعتراف عن متهم نتيجة الاستجواب المطول يكون معيباً وباطلاً، لأن ذلك الاستجواب يمثل إكراها مادياً للمتهم، ويؤثر في إرادته؛ ويصيب حرية الاختيار لدى المتهم، ويدفع به إلى الاعتراف تخلصاً من الضغط النفسي والعصبي الناتج عن هذا الإرهاق، ومما لا شك فيه أن الاستجواب إذا تم بهذه الطريقة كان اعتداءً على حرية المتهم في الإدلاء بأقواله، واعتداء على حقه في الصمت كون الاستجواب المطول يرهق المتهم ويؤثر في إرادته مما يدفعه إلى الإدلاء بأقوال لم يكن ليصرح بها لولا الإرهاق الذي لحقه جراء إطالة مدة استجوابه([[312]](#footnote-312))، وبالتالي فلا يؤخذ بهذا الاعتراف لبطلانه بطلاناً مطلقاً([[313]](#footnote-313)) .

**3- أثر عيب الوعد، والتهديد والحيلة:**

**أ- عيب الوعد:**

الوعد من وسائل الإكراه المعنوية التي تؤثر على إرادة المتهم وبالتالي تنقص من قيمة وحجية الاعتراف، ومما ينبغي التنبيه عليه في هذا الصدد أنه لا يعد كل وعد أو إغراء مبطلاً أو منقصاً لقيمة الاعتراف ما لم يكن من الصعب على الشخص العادي مقاومته، بحيث يكون من شأنه أن يدفعه إلى الاعتراف بارتكاب الجريمة مثال ذلك وعد المتهم بعدم محاكمته، أو بالعفو عنه، أو بعدم تقديم الاعتراف كدليل ضده في المحاكمة، أو بتخفيف العقوبة التي ستوقع عليه، أو التغاضي عن محاكمته عن بعض التهم إذا اعترف ببعضها الآخر؛ فإذا وقع الاعتراف نتيجة لذلك، كان باطلاً، طالما صدر نتيجة للتأثير بهذا الوعد([[314]](#footnote-314)).

أما إذا كانت الفائدة التي ستعود إلى المتهم نتيجة الوعد أو الإغراء لا تتناسب مع الضرر الذي سيصيبه من الاعتراف بالجريمة، ولا يكون من شأنه أن يدفع الشخص العادي إلى اعتراف غير حقيقي؛ فإن هذا الوعد أو الإغراء لا يبطل الاستجواب، وبالتالي الاعتراف الناتج عنه، مثال ذلك وعد المتهم بمكافأة مالية أو عينية، فهذا الوعد ليس كافياً لاستبعاد الاعتراف، إذ ليس من المتصور أن يتنازل شخص بريء بإرادته عن حريته أو يفرط في حياته نظير مبلغ من المال إذا اعترف بارتكابه الجريمة، كما أن التوهم بالوعد لا يبطل الاستجواب، وبالتالي الاعتراف الناتج عنه؛ فإذا اعترف المتهم نتيجة لأمل راوده في احتمال العفو عنه، دون أن يكون ذلك بناءً على وعد من المحقق، فيعتبر استجواباً صحيحاً واعترافاً مقبولاً متى ثبت أنه كان صادقاً([[315]](#footnote-315)).

**ب- عيب التهديد:**

لا يعتد بالتهديد كعيب يؤثر في الاعتراف لتأثيره على إرادة المتهم ما لم يكن التهديد غير مشروع، فلا يكفي مجرد خضوع المتهم للتهديد، ما لم يكن هذا التهديد وليد إجراء غير مشروع ([[316]](#footnote-316)) وأن يكون هذا التهديد قد أدى مباشرة إلى حمل المتهم على الاعتراف، حيث أنه لو حصل تهديد غير مشروع للمتهم، ولم يعترف المتهم إثر هذا التهديد وإنما حصل الاعتراف من المتهم في ظل مناسبة أخرى، فإن هذا الاعتراف يقع صحيحاً، ولا يجوز للمتهم الاحتجاج بأن هذا الاعتراف جاء في أعقاب تهديد([[317]](#footnote-317)).

ونحن نرى أنه يستوي أن يكون التهديد الحاصل على المتهم من قبل سلطة الاستدلال والتحقيق، أو من قبل الغير، إذ قد يتدخل طرف ثالث ليس له علاقة بجمع الأدلة والتحقيق فيقوم بتهديد المتهم، ويدفعه للاعتراف.

ونلاحظ من كلام الفقهاء أنهم يشترطون شرطين لبطلان الاعتراف الحاصل نتيجة التهديد هما:

**الشرط الأول : صدور التهديد بناءً على إجراءات غير مشروعة:**

من المعلوم أن بعض إجراءات الاستدلالات والتحقيق تتسم بالعنف والشدة، كحبس المتهم مثلاً، وهذا لا يعني أن تلك الأعمال تعد تهديداً، لذا ميز الفقه بين الوسائل المشروعة التي اُتبعت مع المتهم لحمله على الاعتراف، والوسائل غير المشروعة، فلا يكفي مجرد حصول التهديد للمتهم، ما لم يكن هذا التهديد وليد إجراءات غير مشروعة.

وفي هذا قد قضت محكمة النقض المصرية بأنه: (لا يكفي التذرع بالخوف من القبض أو الحبس حتى يتحلل المقر من إقراره، إذا كان القبض أو الحبس قد وقعا صحيحين وفقاً للقانون) ([[318]](#footnote-318)). كما قضت أيضا بأنه إذا (كان المدافع عن الطاعن قد دفع أمام درجتي التقاضي ببطلان الاعتراف المنسوب إليه، تأسيساً على أنه مقيد الحرية إذ كان محبوساً تنفيذاً لحكم صدر ضده في قضية أخرى، فإن هذا الوجه من النعي على غير أساس) ([[319]](#footnote-319)).

**الشرط الثاني: أن يؤدي التهديد مباشرةً إلى اعتراف المتهم:**

يفهم من هذا الشرط أنه لا يكفي مجرد ممارسة التهديد غير المشروع مع المتهم للقول ببطلان الاعتراف، بل يجب أن يكون هذا التهديد قد أدى مباشرة إلى حمل المتهم على الاعتراف، وعلى ذلك إذا رفض المتهم الخضوع تحت تأثير التهديد ولم يصدر منه أي اعتراف على الإطلاق بالرغم من تعرضه لعدة أنواع من التهديد، ثم صدر منه اعتراف في مناسبة أخرى، فلا يجوز له الادعاء بأن هذا الاعتراف جاء في أعقاب التهديد. فالعبرة هي بكون هذا الاعتراف أثراً للتهديد ولا يغني عن ذلك مجرد التعاقب الزمني بين الإثنين ([[320]](#footnote-320)).

فإذا تحقق هذين الشرطين في التهديد ونتج عن ذلك التهديد اعتراف عن المتهم فإن هذا الاعتراف يكون باطلاً، لأنه صدر عن غير إرادة حرة، علماً أن التأثير على إرادة المتهم من الأمور الموضوعية التي يستقل بالفصل فيها قاضي الموضوع دون معقب عليه من محكمة النقض([[321]](#footnote-321)).

**ج- عيب الحيلة:**

الحيلة من العيوب المؤثرة في إرادة المتهم، ويترتب على ممارستهما تأثيراً في الاعتراف، لأن استعمال الحيلة والخداع الذي يعتبر من أبرز صورهما الاستماع خلسة، والتنصت على المكالمات يمس في إرادة المتهم، وبالتالي يصدر الاعتراف معيباً لصدوره عن غير إرادة حرة.

فالمتهم مثلاً لا يعترف أثناء مكالمته الهاتفية، إلا وهو مطمئن البال إلى عدم وجود من يسترق السمع؛ فإذا تدخلت السلطات واسترقت السمع، فإنها تكون قد أدخلت عليه نوعا من الغش، الذي يفسد إرادته ويعيبها، بحيث يكون الاعتراف الصادر منه في هذه الحالة غير مستوف لأحد شروط صحته، وهو صدوره بناءً على إرادة حرة. ([[322]](#footnote-322))

إلا أن الفقه القانوني يفرق بين التسجيلات التي تمت قبل الخصومة، والتسجيلات التي تمت بعد قيام الخصومة؛ فالتسجيل قبل الخصومة يُستبعد ولا يعتد بالاعتراف الثابت فيه، لحصوله قبل وقوع الجريمة وقبل قيام الخصومة الجنائية، وتعد هذه التسجيلات من قبيل الاستدلالات التي تقوم بها السلطات في سبيل كشف الجريمة قبل وقوعها، أما التسجيلات التي تثبت الاعتراف الصادر بعد وقوع الجريمة وتكون بناءً على أمر سلطات التحقيق ، فهي محل خلاف إذا يذهب البعض إلا أن الإعتراف الثابت بهذه التسجيلات يكون صحيحاً، بينما يرى البعض أن هذا الاعتراف معيب ولا يقبل، لأنه جاء فاقداً لأحد شروط صحته، وهو الإرادة الحرة إذ يجب أن يصدر الاعتراف بناءً على إختيار المتهم، و علمه بجميع الظروف التي تحط به، وعليه فأن هذا الاعتراف قد حصل عليه بطريقة الغش و التدليس ([[323]](#footnote-323)).

والشريعة الإسلامية تحظر اللجوء إلى الحيل، فتحرم التجسس، والاطلاع على عورات الإنسان، وفي ذلك يقول تعالى:( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا([[324]](#footnote-324))، وقد بلغ حرص الشريعة الإسلامية على حرمة المسكن وصيانة خصوصية الإنسان أن أهدرت القصاص والدية عند دفع المتلصص أو فقء عينه، فقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: ( لو اطلع في بيتك أحد ولم تأذن له وحذفته بحصاة ففقأت عينه ما كان عليك من جناح)([[325]](#footnote-325)).

وقد روى أن أبا محجن الثقفي كان يشرب خمراً في بيته ومعه أصحاب له، فانطلق عمر حتى دخل عليهم، فإذا ليس عنده إلا رجل، فقال أبو محجن: يا أمير المؤمنين إن هذا لا يحل لك، قد نهي الله عن التجسس، فقال عمر: ما يقول هذا؟ فقال زيد بن ثابت وعبد الرحمن بن الأرقم صدق يا أمير المؤمنين، هذا من التجسس، قال فخرج عمر وتركه ([[326]](#footnote-326)).

**4- عيب تحليف المتهم:**

تحليف المتهم اليمين من العيوب المتعلقة بالإرادة والتي تنتج أثرها في الاعتراف فتبطله، حيث إن تحليف المتهم يعد من قبيل الإكراه المعنوي على إرادة المتهم، وبالتالي يؤثر على صحة الاعتراف الصادر عنه.

وقد استقرت آراء الفقه وأحكام القضاء على أن تحليف المتهم اليمين عند استجوابه يعد من قبيل الإكراه المعنوي، الأمر الذي يترتب عليه بطلان الاستجواب وجميع الأدلة المستمدة منه، ومن بينها الاعتراف بطلاناً متعلقاً بالنظام العام، فلا يجوز التنازل عنه([[327]](#footnote-327)).

ومما يجب ملاحظته أن الشريعة الإسلامية نحت منحا مخالفا لما عليه القانون اليمني والقوانين محل المقارنة إذا أنها تجيز اليمين وتعده دليلاً هاما في الاثبات الجنائي أو المدني، وقد دل على ذلك القرآن الكريم والأحاديث النبوية، قال تعالى: ( فَيُقْسِمَانِ بِاللّهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِن شَهَادَتِهِمَا ([[328]](#footnote-328))، وقال تعالى: (وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُواْ أَهَـؤُلاء الَّذِينَ أَقْسَمُواْ بِاللّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ ([[329]](#footnote-329))(ويقول الله سبحانه وتعالى: )وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاء إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِن كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ([[330]](#footnote-330)) وقد روى الترمذي عن الأشعث بن قيس قال : كان بيني وبين رجل خصومة في بئر فاختصمنا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: (شاهداك أو يمينه، قلت : إذن يحلف ولا يبالي، فقال : من حلف عليه يمين صبر، ويقتطع بها مال امرئ مسلم هو فيها فاجر لقي الله وهو غضبان ، ونزلت: "إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً)([[331]](#footnote-331)).

ويروى أن امرأتين كانتا تخرزان فخرجت إحداهما وقد أنفذ بإشفافي كفها فادعت على الأخرى، فرفع ذلك إلى ابن عباس، فقال: قال رسول الله (لو يعطى الناس بدعواهم لذهب دماؤهم وأموالهم، فذكروها بالله، واقرءوا عليها إن الذين يشترون بعهد الله ... فذكروها، فاعترفت، فقال : قال رسول الله: اليمين على المدعى عليه)([[332]](#footnote-332)).

**5- عيب التنويم المغناطيسي:**

اختلفت آراء الفقه حول مدى مشروعية استخدام التنويم المغناطيسي في التحقيق الجنائي بين مؤيد ومعارض، فذهب اتجاه إلى عدم جوازه، حتى ولو رضي به المتهم، وذلك لأنه يمس حريته ويخالف الضمانات الدستورية المكفولة له كحقه في الدفاع وحريته في إبداء أقواله، في حين أجازه بعض الفقه، ويمكن بيان ذلك الخلاف من خلال ما يلي:

**أ- القول الأول المؤيد لاستخدام التنويم المغناطيسي:**

يذهب أنصار هذا القول إلى جواز تنويم المتهم مغناطيسياً، وجواز إجراء التحقيقات معه، وهو على ذلك النحو، ولكنهم اشترطوا توفير عدد من الضمانات، أهمها ضرورة موافقة المتهم، وعدم اللجوء إليه إلا عند الضرورة، وأن يقتصر على الجرائم الخطيرة التي تتوافر فيها أمارات قوية على الاتهام، وأن يتم ذلك بمعرفة خبير مختص ([[333]](#footnote-333)).

ولكن وإن كان هذا الاتجاه يجيز استخدام التنويم المغناطيسي إلا أنهم لا يعطون الاعتراف الناتج عن التنويم صفة الدليل، لأن المتهم المنوم مغناطيسياً مسلوب الإدراك، كما لا يتمتع بالحرية في الاختيار والإدلاء بما يرغب أن يقوله ([[334]](#footnote-334)).

**ب- القول الرافض لاستخدام التنويم المغناطيسي:**

يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى عدم جواز تنويم المتهم مغناطيسياً، حتى ولو رضي بذلك، لأن تنازل المتهم لا يعتد به في الضمانات الدستورية المكفولة له وحقه في الدفاع وحريته في إبداء أقواله، كما أنه من المحتمل أن يكون قبوله لمثل هذه الوسيلة خوفاً من أن يعتبر رفضه قرينة ضده، لهذا فقد اعتبر بعض هذا الاتجاه أن تنويم المتهم مغناطيسياً يعد إكراها مادياً، لخضوع المتهم لتأثير من ينومه، فتأتي أجوبته صدى لما يوحى إليه ([[335]](#footnote-335)).

وقد استقر القضاء الأنجلو أمريكي على استبعاد الاعتراف الناتج عن التنويم المغناطيسي ([[336]](#footnote-336)). كما وتم الاتفاق من قبل الفقه والقضاء على عدم الأخذ بالاعتراف الصادر عن التنويم المغناطيسي ([[337]](#footnote-337)).

ونحن نؤيد الاتجاه الثاني لأن استخدام التنويم المغناطيسي يؤثر على إرادة المتهم، ويبطل الاعتراف الصادر عنه بطلاناً مطلقاً، والمتهم ما كان ليعترف لو لا أنه خضع لهذا التنويم الذي شل إرادته وحريته واختياره في إبداء أقواله.

وبالرجوع إلى الأحكام العامة في القانون اليمني والمقارن نجد أن القوانين لا تجيز هذه الطريقة للحصول على الاعتراف، وبالتالي لا يعتد بالاعتراف الصادر عن المتهم المنوم مغناطسياً لعدم وجود حرية الإرادة والاختيار لديه.

**6- أثر استخدام العقاقير المخدرة:**

استخدام العقاقير المخدرة من حيث تأثيره على الاعتراف محل خلاف بين الفقهاء، وهذا الخلاف في الأثر ناتج عن الخلاف بشأن استخدام العقاقير المخدرة في التحقيق، ويرجع الخلاف إلى رأيين هما:

**أ-الاتجاه المؤيد لاستخدام العقاقير المخدرة:**

اتجه بعض الفقه إلى جواز استخدام هذه الوسيلة في التحقيق مع المتهم واستجوابه بها وإن كان لا يوجد نص يجيزه، إلا أنها تتساوى مع الوسائل المخدرة الحديثة التي تساعد في البحث الفني، والمعترف بشرعيتها دون حاجة إلى نص قانوني يقرها صراحةً، ولكن يشترط للقيام بهذه الوسيلة الحصول على الموافقة الصريحة من المتهم ([[338]](#footnote-338)).

ولما كان هذا الاتجاه يجيز هذه الوسيلة في التحقيق مع المتهم واستجوابه؛ فإنه يعتد بالاعتراف الصادر عنه باعتبار أنه قد حصل عليه بطريق مشروعة.

**ب-الاتجاه الرافض لاستعمال العقاقير المخدرة:**

هذا اتجاه غالبية الفقه، فهم يرون عدم شرعية استخدام العقاقير المخدرة كوسيلة لاستجواب المتهم بقصد الوصول إلى انتزاع الاعتراف منه، لأن هذه الوسيلة تمثل اعتداء إكراها ماديا، حتى ولو كان استخدام هذه الوسيلة بناء على رضاء المتهم وقناعته. ([[339]](#footnote-339))

ونحن نتفق مع هذا الرأي الثاني فإعطاء المتهم العقاقير المخدرة يجعله في وضع غير قادر على التحكم بأقواله واعترافه، والملاحظ أن القانون اليمني والمقارن لا يعتدون بالاعتراف الناتج عن إثر العقاقير المخدرة، لما فيه من مساس بالحرية والإرادة للمتهم، أما بشأن النص الخاص لتحريم هذه الوسيلة، فإنه لم يرد نص صريح في القانون اليمني والمقارن على تحريم استعمال العقاقير المخدرة أثناء الاستجواب والتحقيق.

والشريعة الإسلامية تحرم العقاقير المخدرة ، ولا تجيزها في الاثبات أو فيما سواه، وإن كانت محرمة أصالة فلا يجوز إعطائها للمتهم، ولا يعتد بالدليل المتحصل عليه من إثرها، فقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومفتر، ويقصد بالمفتر الشيء الذي يورث الفتور والخدر في الأطراف، وهذه الخاصية تلحق بالعقاقير المخدرة؛ حيث إنها لا تقتصر على الأطراف فقط بل تتعداها إلى العقل والإدراك.

فالمواد المخدرة من المحظورات المنهي عنها، ومن ثم يجب عقاب من يتعاطاها ومن يكره غيره على تعاطيها، فإذا أعطيت بقصد الحصول من المتهم على الاعتراف فهي تشكل إثماً دينياً يرتكبه متعاطي هذه المادة، ولا يعتد بما ينتج عن تأثيرها من اعتراف، حيث تنفي الإرادة والاختيار فيما يصدر عن المتهم الذي أعطى العقاقير المخدرة، وتتطلب الشريعة الإسلامية توافر الإرادة والاختيار في أي فعل أو قول يصدر عن الإنسان.

**7- عيب استخدام كلاب الشرطة:**

لا يخلو الاعتراف الناتج عن استخدام الكلاب الشرطية من فرضين هما ([[340]](#footnote-340)):

الفرض الأول: أن يصدر الاعتراف عن المتهم عقب تعرف الكلب الشرطي عليه، ويكون اعترافه صادراً طواعية عن حرية واختيار، أي لم يؤثر عليه تعرف الكلب:

فإذا قام المحقق باستدعاء الكلب للتعرف على المتهم، فاعترف المتهم قبل إجراء عملية التعرف لمجرد الاستدعاء فقط، أو اعترف بعد أن تتم عملية التعرف، وكل هذا بفرض أن إرادة المتهم لم تتأثر بعملية الاستدعاء والتعرف، ولم يسيطر على المتهم الشعور بالخوف والرعب من الكلب، ففي هذه الحالة يكون اعتراف المتهم صحيحاً لصدوره عن إرادة حرة، وذلك بشروط بألا يستطيل تعرف الكلب إلى جسم المتهم؛ وذلك بالوثب عليه أو عقره أو تمزيق ملابسه؛ لأن هذه الاستطالة هي التي تولد الرعب في نفس المتهم، وتجعله يقدم على الاعتراف.

الفرض الثاني: أن تتأثر إرادة المتهم بما ينتابه من الخوف والرعب والفزع من احتمال هجوم الكلب عليه، فيصدر اعترافه اثر ذلك:

إذا تأثرت إرادة المتهم عقب تعرف الكلب عليه بعد أن أتيح للكلب أن يستطل إلى المتهم، سواء بالوثب على المتهم وتمزيق ملابسه، أو عقره أو إحداث أي إصابات به، ولو كانت تلك الإصابات بسيطة جدًّا، ففي هذه الحالة لا يعتد بهذا الاعتراف؛ لأنه فقد أهم شروطه بعدم صدوره عن حرية واختيار، بل تحت تأثير مادي على إرادة المتهم أدى لقهر حريته في الاختيار. ولقد أيد القضاء المصري ذلك حين قضى ببطلان الاعتراف المترتب على هجوم الكلب البوليسي على المتهم حتى ولو كانت الإصابة المترتبة على ذلك بسيطة ولا تحتاج إلى علاج.

**ثانياً: أثر العيوب المتعلقة بالاعتراف ذاته:**

**1- عيب الاعتراف غير الواضح:**

الأثر المترتب على الاعتراف غير الواضح هو البطلان، لأن عيب غموض الاعتراف هو نتيجة لازمة لعيب الإرادة فيه، وإذا جاز القول إن عيب التأثير على الإرادة يضع المبدأ العام، فإن عيب عدم الوضوح في الاعتراف يضع حدود هذا المبدأ، وهو أن يكون التعبير الظاهري عن الإرادة واضحا، وبناء عليه فإن عيب عدم الوضوح في الاعتراف يأخذ حكم عيب التأثير على الإرادة فيه، من حيث إن البطلان المترتب على هذا العيب يكون متعلقا بالنظام العام ([[341]](#footnote-341)).

**2- عيب الاعتراف المخالف للحقيقة والواقع:**

المقرر قانوناً وفقهاً أن الاعتراف المخالف للحقيقة والواقع يقع باطلا بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام، كالاعتراف الكاذب أو المرضي والوهمي، وكل هذا الاعترافات المخالفة للحقيقة والواقع لا يعتد بها في الإثبات الجنائي، لكون الاعتراف غير مطابق للحقيقة ([[342]](#footnote-342)).

وتجدر الملاحظة ان الشريعة الاسلامية لا تعتد بالاعتراف إذا جاء مخالفاً للحقيقة والواقع، ومن تطبيقات الشريعة الإسلامية ما حكي عن الاصمعي انه قال: دخلت البصرة وكان عليها خالد بن عبد الله القسري، فدخلت عليه يوماً، فوجدت قوماً متعلقين بشاب ذي جمال، عليه سكينة ووقار، فقدموه الى خالد قائلين، هذا لص اصبناه البارحة في منازلنا، فساله عن قصته، فقال ان القول ما قالوه، قال ما حملك على ذلك، قال حملني على ذلك الشره في الدنيا، فقال له خالد ثكلتك امك، اما كان لك في جمال وجهك وكمال عقلك وحسن ادبك زاجر لك عن السرقة قال دع عنك هذا ايها الامير، ونفذ ما امرك الله به، فذلك بما كسبت يداي، وما الله بظلام للعبيد، فسكت خالد يفكر في امر الفتى، ثم قال له : ان اعترافك على رؤوس الاشهاد قد رابني، وما اظنك سارقاً، فال انني دخلت دار هؤلاء، فسرقت منها مالاً، فأدركوني واخذوه مني وحملوني اليك، فامر خالد بحبسه، فلما استقر في الحبس تنفس الصعداء ثم انشد:

هددني خالد بقطــــع يــــــدي ان لم ابح عنده بقصتهـــا

فقلت هيهات ان ابــــوح بما تضمن القلب من محبتها

فقطع يدي بالذي اعترفت به اهدى للقلب من فضيحتها

فاستحضره خالد ثم قال له، قد علمت ان لك قصة غير السرقة، فاذا كان غداً وحضر الناس والقضاة وسألتك عن السرقة فأنكرها، واذكر فيها شبهات تدرأ عنك القطع، فقد قال رسول الله فقال صلى الله عليه وسلم: " ادرؤوا الحدود بالشبهات". وفي الغد قال له خالد، ان هؤلاء القوم يزعمون انك دخلت دارهم، وسرقت مالهم. قال صدقوا ايها الامير، قال خالد لعلك سرقت دون النصاب. قال بل سرقت نصاباً كاملاً، قال فلعلك سرقت من غير حرز مثله، قال لا، قال فلعلك شريك القوم في شيء منه، قال بل هو جميعه لهم، فامر خالد بقطع يده، واذا بجارية تخترق الجمهور، تنادي بأعلى صوتها لا تعجل بالقطع ايها الامير، حتى تقرأ هذه الرقعة.

أخالــــد هـــذا مستهــــام متيـــم رمته لحاظي من قسى الحمالـــــــــق

فاصماه سهم اللحظ منــي فقلبه حليف الجوى من دانه غير فــــــائـق

اقـــر بمـــا لــــم يقترفـــــه لأنه رأى ذلك خير من هتيكــــــــة عاشق

فمهلاً على الصب الكئيب لأنه كريم السجايا في الهوى غير سارق

ثم اخبرته بقصتها معه فاحضر والدها وقال له يا شيخ، انا كنا قد عزمنا على انفاذ الحكم في هذا الفتى بالقطع، وان الله عصمني من ذلك، واستأذنه في تزويجها منه فقبل. ([[343]](#footnote-343))

**3- عيب الاعتراف الناتج عن استجواب قام به غير مختص:**

الاستجواب الذي يتم من غير السلطة المختصة به يكون أثره البطلان المطلق المتعلق بالنظام العام، كما يرقى إلى الانعدام، لعدم صفة القائم بالاستجواب، وانعدام الصفة في ممارسة العمل القضائي يكون مصيرها الانعدام.

**4- عيب الاستجواب من مأمور الضبط القضائي:**

اشترط المشرع اليمني والتشريعات المقارنة أن تقوم بالاستجواب سلطة التحقيق المتمثلة في النيابة العامة وقاضي التحقيق، فلم يجز لمأمور الضبط القضائي باستجواب المتهم، فعمله ينحصر في الاستدلال والتحري، الا أن المشرع اليمني، والتشريعات المقارنة قد أجازت الندب بحدود ضيقة، وهي حالة الضرورة، وقيام مأمور الضبط بالاستجواب في غير هذه الحالة يجعل الاستجواب باطلا وكذلك الاعتراف المترتب عليه.

**المطلب الثاني**

**أثر بطلان الاعتراف المتعلق بمصلحة الخصوم**

العيوب التي تلحق بالاعتراف وتتعلق بمصلحة الخصوم، هي غالباً ما تلحق الإجراءات التي سبقت الاعتراف، ونستعرضها من خلال الفرعيين الآتيين:

**الفرع الأول**

**البطلان المترتب على عيوب الاستيقاف والتحفظ والقبض والتفتيش**

**أولاً: عيب الاعتراف الناتج عن الاستيقاف والتحفظ المعيبين:**

أوضحنا في الفصل الأول من هذه الدراسة أن عيب الاستيقاف والتحفظ يتحققان في الحالات التي يتم فيها الاستيقاف والتحفظ بالمخالفة للقانون، وعند تحليلنا للاستيقاف والتحفظ المعيبين نلاحظ أن القانون اليمني والقوانين المقارنه توازن بين مصلحة المجتمع ومصلحة المتهم، ولا يجوز قانوناً استيقاف الشخص أو التحفظ عليه إلا إذا وجدت الأسباب الداعية لذلك، وهي أسباب منصوص عليها على سبيل الحصر، وتتعلق بالنظام العام، وعلى الرغم من بطلان الاستيقاف والتحفظ فإن الاعتراف يأتي مستقلاً عنهما، وبهذا فإن بطلان الاستيقاف والتحفظ لا يلحق البطلان المطلق بالاعتراف الصادر عن المتهم، إذ أن البطلان يكون نسبياً وللمتهم التمسك به أو التنازل عنه.

**ثانياً: عيب الاعتراف الناتج عن القبض والتفتيش الباطلين:**

يتحقق عيب القبض والتفتيش في الحالات التي يتمان فيها خلافا للقانون، وكذلك في كل حالة أغفلت الضمانات التي قررها القانون عند إجراء القبض أو التفتيش، كقيام رجل الضبط القضائي بالتفتيش للشخص ومسكنه في غير الحالات المقررة قانوناً، أو في حالة صدور إذن بالتفتيش بناءً على تحريات غير جدية أو باطلة، أو عدم وجود مسوغات لإصداره، أو تنفيذ التفتيش للمسكن ليلاً في غير الحالات التي تستوجب ذلك، أو صدور القبض دون أمر به أو بعد انتهاء مدة الأمر المقررة قانوناً، أو في حالة ضبط الرسائل المكتوبة البريدية أو البرقية أو تسجيل المحادثات الهاتفية، وذلك في غير الحالات المقررة قانوناً، أو عدم اتباع القواعد المقررة في ذلك حين الضبط والتسجيل، أو في حالة تجاوز الغرض من التفتيش، أو عدم استيفاء الإذن للشروط الشكلية المقررة في ذلك، مثل عدم ذكر اسم من أصدره، أو عدم توقيعه عليه، أو صدوره من غير مختص مكانياً ونوعياً بإصداره ([[344]](#footnote-344)).

والجزاء المترتب على مخالفة هذه الضمانات القانونية هو البطلان، وهذا ما ذهبت إليه القوانين اليمني والمصري والسعودي والإماراتي، ومما لا خلاف فيه أن جميع القواعد المتعلقة بالقبض والتفتيش هي من القواعد الجوهرية التي يترتب على مخالفتها البطلان([[345]](#footnote-345))  ولكن الخلاف ينصب على نوع البطلان المترتب على عيب القبض والتفتيش، ويمكن إرجاع ذلك الخلاف إلى ثلاثة اتجاهات هي:

الاتجاه الأول: ذهب هذا الاتجاه إلى أن مخالفة قواعد القبض والتفتيش الموضوعية أو الشكلية يترتب عليها بطلان يتعلق بالنظام العام، بمعنى أن ذلك البطلان مطلق وليس نسبي.

الاتجاه الثاني: ذهب هذا الاتجاه إلى أن بطلان القبض والتفتيش لمخالفتهما لأي شرط من الشروط الموضوعية أو الشكلية هو بطلان يتعلق بمصلحة جوهرية للخصوم ولا يتعلق ذلك بالنظام العام، بمعنى أن ذلك البطلان نسبي وليس مطلق.

الاتجاه الثالث: والذي يطمئن إليه الباحث ويؤيده: هو التفرقة بين الشروط الموضوعية والشروط الشكلية لكل من القبض والتفتيش، فيترتب البطلان المتعلق بالنظام العام على مخالفة الشروط الموضوعية، ويترتب البطلان النسبي على مخالفة الشروط الشكلية.

ولهذا فمن يدعي بطلان القبض أو التفتيش يجب عليه أن يتمسك بذلك ابتداءً لأن الدفع ببطلان القبض والتفتيش من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع، وهي دفوع لا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع ([[346]](#footnote-346)).

وبطلان القبض والتفتيش لا يؤدي حتما إلى بطلان الاعتراف، وذلك لأن الاعتراف دليل مستقل قائم بذاته، فهو مستقل عن القبض والتفتيش الباطلين، بشرط أن لا يكون الاعتراف نتيجة حتمية لبطلان القبض أو التفتيش، ويتحقق استقلال الاعتراف عن القبض والتفتيش الباطلين في حالة ما إذا وجد فاصل زمني أو مكاني أو اختلف شخص القائم بالإجراء الباطل والحاصل الاعتراف أمامه.

ولا يمتد أثر بطلان القبض والتفتيش لما تم صحيحاً قبل بطلان أي منهما إلا إذا نشأ سبب البطلان عن مخالفة قاعدة جوهرية من القواعد العامة للتحقيق وعندئذ لا تبطل هذه المخالفة التفتيش أو القبض فقط، وإنما تبطل التحقيق برمته، أما إذا كانت القاعدة التي خولفت تتعلق بأي منهما وحده، فلا تتأثر الإجراءات السابقة عليه سواء تعلق البطلان بالنظام العام أو بمصلحة الخصوم([[347]](#footnote-347)).

والتشريعات اليمني والمقارنه معه نتفق على أن بطلان الإجراء سواءً القبض أو التفتيش أو أي إجراء من إجراءات التحقيق لا يمس الإجراءات اللاحقة عليه ما لم تكن مبنية عليه، وعلى هذا نصت المادة (402) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني بقولها: (التقرير ببطلان أي إجراء يشمل بطلان كل الآثار المباشرة له، ويتعين تصحيح هذا البطلان متى كان ذلك ممكنا من آخر إجراء تم صحيحاً). ومثل هذا النص نصت المادة (336) من قانون الإجراءات الجنائية المصري.

ونصت المادة (191) من نظام الإجراءات السعودي بقولها: (أثر البطلان فيما يتعلق بإجراءات الدعوى السابقة عليه واللاحقة له، فنصت على أنه "لا يترتب على بطلان الإجراء بطلان الإجراءات السابقة عليه ولا الإجراءات اللاحقة له إذا لم تكن مبنية عليه).

**الفرع الثاني**

**البطلان المترتب على عيوب الاعتراف المتعلقة بالاستجواب والحبس الاحتياطي**

سنبين أثر عيوب الاستجواب من خلال نقطة أولى ثم نوضح أثر عيوب الحبس الاحتياطي في فقرة ثانية، وفقا لما يلي:

**أولاً: عيب الاستجواب:**

إذا كانت عيوب الاستجواب مرتبطة بالضمانات التي قررها المشرع، فإن أثر هذه العيوب هو البطلان المتعلق بمصلحة الخصوم ونبين ذلك في الآتي:

**1- أثر عيب الاعتراف الصادر بغير حضور المحامي:**

سبق بيان أن من عيوب الاعتراف صدوره من دون حضور محامي المتهم أو صدور الاعتراف دون إحاطة المتهم بالتهمة المنسوبة اليه وبعض القوانين أوجبت حضور محامي المتهم، حيث يجب على المحقق أن يستدعي محامي للمتهم للحضور؛ فإذا صدر اعتراف منه بحضور محاميه كان دليلاً قائماً بذاته، ولم تشترط القوانين شكلاً معينا لدعوة محامي المتهم لحضور جلسات التحقيق واستجواب المتهم، فقد يدعي بخطاب، أو عن طريق محضر، كما يجب أن يخطر المتهم بهذا الحق، ويجب أن يتضمن المحضر ما يفيد حصول ذلك الإخطار([[348]](#footnote-348))

ومادام المحقق قد دعا محامي المتهم في الموعد المحدد، فليس عليه أن ينتظره إلى ما بعد هذا الوقت، ولا يلزم بإجابة طلب المحامي تأجيل الاستجواب وهذه الضمانة مقررة لصالح المتهم، وله أن يتنازل عنها صراحةً قبل مباشرة الاستجواب كما يستطيع أن يعدل عن هذا التنازل ويطلب دعوة محاميه ([[349]](#footnote-349)).

ومما سبق يتضح أن تمكين المتهم من الاستعانة بمحام مقرر لمصلحة المتهم، وإن كان دور المحامي سلبياً، فلا يجيب عن أسئلة المحقق بدلاً عن المتهم، كما أنه لا يتكلم إلا إذا أذن له المحقق، إلا أن حضور المحامي يضمن سلامة التحقيق، وعدم تجاوز المحقق لسلطاته من جهة، ومن جهة أخرى يقوي المتهم ويدعم مركزه القانوني، ولكن ما حكم حرمان المتهم من الاستعانة بمحام أو حصول الاعتراف بدون حضور محامي للمتهم؟ وللإجابة على هذا السؤال فإنه وبالرجوع إلى قانون الإجراءات الجزائية اليمني المادة (181) وقانون الإجراءات الجنائية المصري (124) والمادة (100) من قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي، والمادة (4) من نظام الإجراءات الجزائية السعودي، نجد أن حق الاستعانة بمحام مقرر لمصلحة المتهم؛ فإذا لم يطلب محاميا بعد تنبيه المحقق له؛ فإن الاعتراف الصادر عنه صحيح لا عيب فيه، أما لو طلب المتهم محامياً، وتم إغفال طلبه وانتزاع اعتراف منه فيكون الاعتراف باطلاً، ولكن هذا البطلان لا يتعلق بالنظام العام، ولا يجوز التمسك به في أي حالة تكون عليها الدعوى.

**2- عيب عدم تمكين محامي المتهم من الاطلاع على الأوراق:**

ذهب البعض إلى أن أثر عدم تمكين محامي المتهم من الاطلاع على الأوراق لا يترتب عليه بطلان الإجراء والاعتراف الصادر عن المتهم، في حين ذهب البعض الآخر ونحن نتفق معهم إلى أن عدم تمكين محامي المتهم من الاطلاع على الأوراق يترتب عليه البطلان، ولكن هذا البطلان هو بطلان نسبي متلق بمصلحة الخصوم ([[350]](#footnote-350)).

ويذهب رأي ثالث إلى عدم البطلان إن كان منع المحامي من الاطلاع على الملف له ما يبرره، وهذا ما أخذ به القانون اليمني وكذلك المصري والسعودي، وقضت به محكمة النقض المصرية بقولها : (دفع محامي المتهم ببطلان التحقيق وما تلاه من إجراءات، استناداً إلى عدم تمكين النيابة له قبل التصرف في التحقيق من الاطلاع على ملف الدعوى وعدم السماح له بالاتصال بالمتهم، يكون هذا الدفع لا محل له، إذ أن القانون لا يرتب البطلان إلا على عدم السماح بغير مقتضى لمحامي المتهم بالاطلاع على التحقيق في اليوم السابق على استجواب المتهم، أو مواجهته بغيره أو بالاطلاع على التحقيق أو الإجراءات التي أجريت في غيبته) ([[351]](#footnote-351)).

**3- عيب عدم إحاطة المتهم بالتهمة:**

إحاطة المتهم بالتهمة المنسوبة إليه من الضمانات المهمة، وتكمن أهميتها في أنها تعد من الأمور الضرورية لصحة ما يبديه المتهم من أقوال واعترافات صادرة عنه فيما بعد، كما أنها تتيح له الفرصة في تهيئة دفاعه بنفسه أو الاستعانة بمحامٍ، لأنه لا يمكن للمتهم أن يقدم دفاعه ويناقش الأدلة القائمة ضده دون أن يعلم بماهية التهمة المسندة إليه ([[352]](#footnote-352)).

والأثر المترتب على عدم إحاطة المتهم بالتهمة المنسوبة اليه هو بطلان الاعتراف الصادر عنه، والتشريع اليمني والمقارن على أن البطلان هنا مقرر لمصلحة المتهم وهو بطلان نسبي، لا يتعلق بالنظام العام، ويسقط الحق في الدفع به بالتنازل عنه صراحةً أو ضمناً.

وهذا ما قرره المشرع اليمني في قانون الإجراءات في المادة (397) والقانون الإماراتي في المادة (225) من قانون الإجراءات الجزائية، وكذلك المادة (333) من قانون الإجراءات الجنائية المصري، والنظام السعودي في المادة (190) من نظام الإجراءات الجزائية.

**4- عيب الاستجواب من قبل المحكمة:**

إذا تم استجواب المتهم من قبل المحكمة دون أن يرضى المتهم بهذا الاستجواب فإنه يكون استجوابا باطلا، ولكن بطلان الاستجواب هذا متعلق بمصلحة الخصم فإن رضي أو سكت فإن البطلان يتصحح.

**5- عيب الندب في الاستجواب:**

بالرجوع إلى نص المادة (218) إجراءات جزائية يمني، والمادة (67) من نظام الإجراءات السعودي، يتبين أن الندب في حالة الضرورة صحيح، وبالتالي يكون الاستجواب صحيحاً إذا تم وفقاً لهذا الندب وبحدوده المحصورة، وأما المشرع المصري فكان موقفه غامضاً مما اثار الخلاف بشأن الندب والدليل المتحصل فقد نصت المادة (70) من قانون الإجراءات الجنائية المصري وتعديلاته على أنه: (لقاضي التحقيق أن يكلف أحد أعضاء النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي القيام بعمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق عدا استجواب المتهم، ويكون للمندوب في حدود ندبه كل سلطة التي لقاضي التحقيق، وله إذا دعت الحال لاتخاذ إجراء من إجراءات خارج دائرة اختصاصه أن يكلف به قاضي محكمة الجهة أو أحد أعضاء النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي، وللقاضي المندوب أن يكلف بذلك عند الضرورة أحد أعضاء النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي طبقاً للفقرة الأولى، ويجب على قاضي التحقيق أن ينتقل بنفسه للقيام بهذا الإجراء كلما اقتضت مصلحة التحقيق ذلك)، ونصت المادة (71) من القانون ذاته على أنه: (يجب على قاضي التحقيق في جميع الأحوال التي يندب فيها غيره لإجراء بعض التحقيقات أن يبين المسائل المطلوب تحقيقها والإجراءات المطلوب اتخاذها، وللمندوب أن يجري أي عمل آخر من أعمال التحقيق، أو أن يستجوب المتهم في الأحوال التي يخشى فيها من فوات الوقت متى كان متصلاً بالعمل المندوب له ولازماً في كشف الحقيقة)، كما نصت المادة (199) من القانون ذاته على أنه: (فيما عدا الجرائم التي يختص قاضي التحقيق بتحقيقها وفقاً لأحكام المادة 68 تباشر النيابة العامة التحقيق في مواد الجنح والجنايات طبقاً للأحكام المقررة لقاضي التحقيق مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المواد التالية)، ونصت المادة (200) من ذات القانون ذاته بقولها: (لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أي مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصه) وبهذا فقد اختلفت آراء الفقه والقضاء المصري بشأن الندب في الاستجواب بين مؤيد ومعارض، وذلك على النحو التالي:

يرى البعض أنه إذا كانت النيابة العامة هي التي تقوم بالتحقيق، فليس في نصوص القانون ما يمنع النيابة من أن تندب للتحقيق أحد مأموري الضبط القضائي لأي عمل من أعمال التحقيق، حتى ولو كان استجواب المتهم ([[353]](#footnote-353)).

وقد ذهب البعض الآخر على عدم جواز ندب مأمور الضبط القضائي لإجراء الاستجواب، وذهبوا إلى أنه وإن كان يجوز ندبه للقيام ببعض أعمال التحقيق، إلا أن ذلك لا يجوز في الاستجواب، وحجتهم أن نص المادة (70) من قانون الإجراءات الجنائية وتعديلاته جاءت صريحة بحظر ندب مأمور الضبط القضائي لاستجواب المتهم، وأن المادة (36) من قانون الإجراءات الجنائية المصري وتعديلاته أوجبت على مأمور الضبط القضائي أن يسمع فوراً أقوال المتهم المضبوط، وإذا لم يأت بما يبرئه أرسله في مدى أربع وعشرين ساعة إلى النيابة العامة المختصة، ويجب على النيابة العامة أن تستجوبه في ظرف أربع وعشرين ساعة، ثم تأمر بالقبض عليه أو بإطلاق سراحه، وقد جاءت هذه المادة بعد المواد رقم (31) وما بعدها من ذات القانون، والتي أعطت مأموري الضبط القضائي الحق في القبض والتفتيش في حالة التلبس، ولو أراد المشرع إعطاء مأموري الضبط القضائي حق الاستجواب لنص على ذلك صراحةً في المادة (36)، وإنما اكتفى بحقهم في سؤال المتهم فقط، وقصر حق الاستجواب للنيابة العامة وحدها، كما أنه لا يوجد أي تعارض بين المادة (70) والمادة (200) من قانون الإجراءات الجنائية المصري، حيث إن المادة الأخيرة تنص على أن النيابة العامة في حالة إجرائها التحقيق لها أن تكلف مأمور الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصه، وليس الاستجواب من بين خصائصه.

ومما سبق فإننا نؤيد الاتجاه القائل بجواز الندب للاستجواب في حالة الضرورة في القانون اليمني والنظام السعودي، وفي الأحوال التي يخشى فيها من فوات الوقت في القانون المصري، وبالتالي فإن الاستجواب يكون صحيحاً، ويبطل إذا تجاز مأمور الضبط القضائي حالات الندب وشروطها الضيقة.

**ثانياً: عيوب الحبس الاحتياطي:**

من خلال دراستنا لعيوب الحبس الاحتياطي يتضح أن إجراءه تقتضيه الضرورة من اجل تحقيق المصلحة العامة للمجتمع، إلا أن إجراءه يجب أن يكون محاطاً بعدة قيود وضمانات للشخص المحبوس، لان هذا الإجراء وان كان ضرورياً إلا انه إجراء يمس الحرية الشخصية والتي تكفلها جميع الدساتير في الدول، فالموازنة بين مصلحة الدولة ومصلحة الفرد يكون بإحاطة هذا الإجراء بالقيود والتدابير اللازمة، وقد لاحظنا الضمانات المنصوص عليها قانوناً، ومخالفة هذه الضمانات يترتب عليها بطلان الاستجواب، حيث أن البطلان يترتب على مخالفة الضمانات الخاصة بالحبس الاحتياطي، وبالتالي يبطل الاعتراف الناتج عن مخالفة هذه الضمانات([[354]](#footnote-354)).

**الخاتمة**

يتصدر الاعتراف الجنائي قائمة الأدلة التي يبني عليها القضاء أحكامه، ولهذا الدليل تردد بين تاريخين لكل منهما طبائعه وخصائصه، فقديما كان الاعتراف سيد الأدلة، ولما ترسخت النزعة الإنسانية بما لها وما عليها في هذا العصر نقصت سيادة هذا الدليل لصالح حماية الإنسان من مؤثرات الإرادة، ولهذا الدليل حضور يدعو لمزيد من الدراسات والبحوث في بابه، وهذا مناط أهميته التي دعت الباحث لخوض غماره فأثمر نتائج وتوصيات نعرضها في السطور الآتية:

**أولاً: النتائج**

1- بينت الدراسة اتفاق القانون اليمني مع القانون المقارن المصري والسعودي في خلوها من نصوص قانونية تتعلق بتعريف الاعتراف الجنائي، مما فتح المجال أمام شراح وفقهاء القانون في الاجتهاد في وضع تعاريف متعددة للاعتراف وإن اختلف في الصياغة إلا أنها تتفق في أن الاعتراف الجنائي هو الاعتراف الصادر عن المتهم نفسه في مجلس القضاء.

2ـــ أظهرت الدراسة أنه لا يعتد بالاعتراف الصادر من ناقص أهلية أو معدومها، كالصغير، والمجنون والسكران بسكر اختياري أو غير اختياري، لأن الأهلية شرط أساسي لصحة الاعتراف كونه يترتب عليه آثارا قانونية ، وأنه لا عبرة باعتراف وقع نتيجة إكراه مادي أو معنوي، لصدوره من غير ذي إرادة، والواقع يشهد أن إكراه المتهم على الاعتراف كان نظاماً متبعاً قديماً، وما زالت آثاره باقية حتى اليوم.

3ـــ أوضحت الدراسة أنه لا يبطل الاعتراف إلا إذا كان ناتجاً عن إجراء باطل كبطلان القبض أو التفتيش ، أما لو صدر مستقلاً عن ذلك الإجراء فيكون صحيحاً لعدم ارتباطه به، كما أنه يترتب على صدور الاعتراف معيباً بطلانه، إلا أن ذلك البطلان ينقسم إلى قسمين، بطلان متعلق بالمصلحة العامة يجعل ما بني عليه باطلاً لتعلقه بالنظام العام، ولو لم يطلبه الخصوم، وبطلان نسبي مقرر لمصلحة الخصوم، يسقط بعدم التمسك به.

4ـــ بينت الدراسة أن عدم مراعاة الضمانات المقررة للمتهم في الدفاع ، كعدم تمكينه من الاستعانة بمحامي أو عدم تمكين محاميه من الاطلاع على ملف القضية قبل الجلسة المحددة للاستجواب، من العيوب المؤثرة في صحة الاعتراف وحجيته في الإثبات الجنائي .

5ــ توصلت الدراسة إلى أنه لا يجوز تحليف المتهم اليمين عند أخذ أقواله، وإذا ما أخذت يمينه على هذا النحو وصدر منه اعترافاً فلا يعتد به لحصول التأثير في إرادته بتحليفه اليمين، ويعد هذا من قبيل التأثير المعنوي على إرادته.

6ـــ أوضحت الدراسة بأن الاعتراف الصادر أمام سلطة جمع الاستدلالات، لا يعد اعترافاً قضائياً حيث اشترطت المحكمة العليا اليمنية لحجية ذلك الاعتراف أن يكون مشهوداً عليه بخلاف الاعتراف الصادر أمام النيابة أو المحكمة.

7ـــ توصلت الدراسة إلى أن إرادة المتهم تتأثر بطرق ووسائل كثيرة، وأبلغ تلك الوسائل تأثيراً التعذيب، حيث يعدم الإرادة، ويجعل الاعتراف كأن لم يكن، ويليه التنويم المغناطيسي واستخدام العقاقير المخدرة، بالإضافة إلى أن تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف يعد جريمة يوجب القانون العقاب الجنائي على القائم بها من قبل الموظف العام.

8ـــ أظهرت الدراسة أن من عيوب الاعتراف المتعلقة بالإرادة هو الاستجواب المطول، إلا أن القانون اليمني والمقارن لم ينصا عليه وعلى ضابط زمني لمعرفة أن الاستجواب قد صار مطولاً أم لا، إنما ضابط ذلك هو مجرد شعور المتهم بالإرهاق من هذا الاستجواب، وهو ضابط نسبى يختلف باختلاف درجة تحمل كل شخص، باستثناء القانون السعودي الذي نص على الاستجواب المطول.

9ـــ بينت الدراسة أنه يوجد فروق بين الاعتراف الجنائي والإقرار المدني، حيث يعتبر الثاني سيد الأدلة في المسائل المدنية وهو حجة قاطعة على المقر، ويعفى المدعي من إقامة الدليل على دعواه، ولا يستطيع المقر العدول عن إقراره إلا لخطأ في الوقائع أو لعيب من عيوب الإرادة وعليه أن يثبت ذلك، ولا يملك القاضي أن يطلب من الخصم الذي كان الإقرار لمصلحته تقديم دليل إضافي، ولا يستطيع أن يرفض القضاء له بحقه، أما الاعتراف الجنائي فليس حجة في ذاته وإنما يخضع دائماً لتقدير المحكمة وقناعتها وقابل للتجزئة بخلاف الاقرار المدني غير قابل للتجزئة.

10ـــ توصلت الدراسة إلى أن الاعتراف الجنائي لم يعد كما كان فـي السـابق سـيد الادلة، خصوصاً في ظل التطور التكنولوجي الذي تم استعماله في مجال التحقيق الجنائي، وأنه وبمجرد صدوره فإن القاضي الجنائي لا يسـتطيع الحكم عليه منفرداً، وإنما لابد أن يتحقق من صحته، من خلال وجود أدلة فنية ومادية أخرى تعززه وتقويه.

11ـــ كشفت الدراسة أن النصوص المتعلقة بالاعتراف الواردة في قانون الإجراءات الجزائية اليمني ليست كافية بالقدر المطلوب، وبما يتناسب مع خطورة هذا الدليل، والتطور التكنولوجي، وتـرك المجـال لاجتهادات الفقه والقضاء في هذا الشأن ينطوي على قدر من القصور ولا تكمل النقص كونهما مصادر تفسيرية غير ملزمة .

12ــ بينت الدراسة بأن استعمال بعض الأساليب الحديثة في التحقيق، كالتنصت واختلاس المكالمات أو تسجيل المتهم في غير جلسة التحقيق، أو الاسـتعانة بالتنـويم المغناطيسي والعقاقير المخدرة، وجهاز كشف الكذب، وإن كانت تعطي بعـداً متطوراً في أساليب التحقيق، إلا أن فيها مساساً بالحرية الشخصـية للمـتهم، مما يجعل الاعتراف الصادر تحت هذه الوسائل منعدما ، ولا يعتد به قانوناً.

**ثانياً: التوصيات:**

1ـــ نوصي المشرع اليمني الأخذ في الاعتبار أهمية وضع نص قانوني يتعلق بتعريف الاعتراف الجنائي**.**

2ــ نوصي بوضع نص قانوني يلزم سلطة جمع الاستدلال بضرورة الإشهاد على الاعتراف الصادر من المتهم أمامها، مع مراعاة أن يكون الشهود من غير العاملين في سلطة جمع الاستدلالات، وأن يُفهم من يقوم بالاستدلال المتهم بأن هؤلاء الشهود ليسوا من العاملين معهم؛ تفادياً لما قد يدعيه المتهم في مرحلة التحقيق أو المحاكمة من حصول الإكراه عليه.

3ــ من الأهمية تفعيل القانون في واجب سلطة جمع الاستدلال في الخروج إلى مسرح الجريمة والعمل على تحديث إجراءات وآليات التحري والملاحقة والضبط من خلال التقنيات الحديثة ، والحرص على جمع كافة الأدلة التي تؤيد الاعتراف أو تنافيه.

4ـــ نوصي بضرورة معالجة القصور الحاصل في التشريع اليمني المتمثل بعدم استيعابه لوسائل التحقيق والإثبات الحديثة التي تؤثر على إرادة المتهم وينتج عنها اعترافه، وأن يتم ذلك من خلال إضافة نصوص قانونية تتوافق ووسائل التحقيق الحديثة التي تمس من حرية المتهم، وأن تكون هذه النصوص خاصة لا عامة، وواضحة وصريحة.

5ـــ نوصي بضرورة اهتمام سلطات التحقيق بالأدلـة الماديـة والفنية، وعلى وجه الخصوص مسرح الجريمة، لأن الاعتراف لم يعد سيد الأدلة كما كان عليه من سابق، فيجب أن يوجد ما يسنده ويؤكد صحته.

6ــ نوصي بضرورة إقامة الدورات والندوات والورش التأهيلية في مجال القانون والاتفاقيات الدولية، لرجال سلطتي الاستدلال والتحقيق، إذ أن الواقع يشهد ممارسات غير إنسانية يتعرض لها المتهمون، ولا شك أن تأهيل هؤلاء يؤثر إيجاباً في أداء عمل أعضاء السلطتين، كما يحسن من تعاملهم مع المتهمين، وفقا لما تفرضه القوانين والاتفاقيات الدولية.

7ــ أهمية العناية بأجهزة الشرطة والقضائية المعنية وتطوير إمكاناتهم من حيث الإعداد والتدريب والتأهيل في استخدام وسائل التقنية الحديثة لتصبح أكثر قدرة على أداء واجباتها وتحصينهم من الوقوع تحت الإغراءات وتحسين أدائهم وظروفهم بما يتماشى مع متطلبات التحول الديمقراطي وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

8ــ نوصي رجال سلطة الاستدلال بعدم التسرع في الوصول إلى الجاني، والقبض عليه بمجرد تلقي أي شكوى أو بلاغ ضده، إذ يجب قصر سلطتهم على طلب إحضار المتهم، وإن كان لابد من القبض عليه، فيتم استصدار أمر من النيابة أو المحكمة المختصتين، إذ لو حصل القبض بدون أمر ممن يملكه وأعقبه اعتراف كان ذلك الاعتراف باطلاً.

9ــ نوصي بضرورة تفعيل الدور الرقابي للقضاء، على عمل سلطة التحقيق، والاستدلال، وتشديد العقوبات على الأفراد المخالفين، ومنـع أي انتهـاك لحقـوق المتهمين وحرياتهم الشخصية.

10ــ نوصي بضرورة تفعيل دور التفتيش القضائي الدوري والمفاجئ على أعمال سلطة التحقيق، لضمان حرية المتهم، وتمكينه من كل الضمانات المقررة له قانوناً، واتخاذ الإجراءات الصارمة حيال أعضاء التحقيق الذين لا يلتزمون القانون، ويحترمون خصوصية المتهم وحرمة حياته وحريته.

11ــ نوصي بتشديد العقوبة على الموظف العام الذي يمارس التعذيب على المتهم لحمله على الاعتراف، وأن يتخذ ذلك التشديد صورة نزع الصفة الضبطية للموظف العام.

12ــ نوصي بتشكيل لجنة مناهضة التعذيب على المتهم، وأن تكون مشكلة من منظمات المجتمع المدني، والمنظمات الحقوقية، لتقوم برصد حالات التعذيب المقدمة من المجني عليهم الذين تعرضوا للتعذيب.

13ـــ اضطلاع مؤسسات الدولة بدورها بشأن تفعيل منظومة سيادة القانون وتفعيل الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني ، وخاصة المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان بشأن رصد حالات التعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان، في إطار التنسيق والتعاون المشترك لإضفاء الحماية المتبادلة.

14ـــ العمل على تعميق وتكوين وعي قانوني لدى المواطنين في مراعاة الضمانات المقررة للمتهم في الدفاع في الاستعانة بمحامي وتمكينه من الاطلاع على ملف القضية قبل الجلسة المحددة للاستجواب، وأيضا تنمية الوعي بالضمانات الدستورية والدولية لمهنة المحاماة والارتقاء بمستوى أدائهم المهني.

**قائمة المصادر والمراجع**

**أولاً: القرآن الكريم**

**ثانياً: كتب الحديث:**

1. ابن ماجة: سنن ابن ماجة، الجزء الأول، الطبعة الأولى،1928م، القاهرة، المطبعة التجارية.
2. أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري: (بدون تاريخ) صحيح مسلم، مصر دار إحياء التراث العربي.
3. محمد بن عيسى بن سورة الترمذي: سنن الترمذي بتصحيح الشيخ محمد ناصر الدين الألباني.

**ثالثاً: كتب اللغة:**

1. جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور: لسان العرب، المجلد الأول، بيروت 1375م.
2. الفيروز آبادي، مجد الدين: (1938م)، القاموس المحيط، الجزء الرابع، مطبعة دار مأمون.
3. عبد القادر الرازي: المختار الصحاح، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة 1987م.
4. مصطفى إبراهيم، وآخرون: المعجم الوسيط، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، دار الدعوة، اسطنبول 1989م.
5. جبران مسعود: معجم الرائد، الطبعة السابعة، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان مارس 1992م.

**رابعاً: كتب الفقه الإسلامي:**

1. أحمد فتحي بهنسي: نظرية الإثبات في الفقه الجنائي الإسلامي، 1972م.
2. أبو إسحاق برهان الدين إبراهيم (ولد 816 وتوفي 884هـ): كتاب المبدع في شرح المقنع لمكتب الإسلامي للطباعة والنشر، بيروت، 1980م.
3. ابن رشد: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، الجزء الثاني، دار الفكر، بيروت ص323.
4. ابن القيم الجوزية: الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، الطبعة الأولى المكتب الإسلامي بيروت، 2002م.
5. محمد أبو زهرة: الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، 1976م.

**خامساً: الكتب العامة:**

1. د. أحمد فتحي بهنسي: نظرية الإثبات في الفقه الجنائي الإسلامي، الطبعة الخامسة دار الشروق القاهرة.
2. 2- عمرو عيسى الفقى: ضوابط الإثبات الجنائي، دون رقم الطبعة، منشأة المعارف الإسكندرية 1999م.
3. أحمد فتحي سرور: الوجيز في الإجراءات الجنائية، القاهرة، طبعة النهضة العربية،1982م.
4. أسامة محفوظ السائح: ضمانات المتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي في قانوني الإجراءات الجنائية المصري والليبي، الطبعة الثالثة 2019م.
5. أحمد بسيوني أبو الروس: المتهم، بدون رقم طبعة، المكتب الجامعي الحديث الازاريطة الإسكندرية، 2003م.
6. إدوارد غالي الذهبي: الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980م.
7. أحمد المهدي، أشرف شافعي: التحقيق الجنائي الابتدائي وضمانات المتهم وحمايتها، دار الكتب القانونية، مصر، 2005م.
8. إبراهيم راسخ: التحقيق الجنائي العملي، الطبعة الأولى، بدون دار نشر ومكان نشر، 1991م.
9. أحمد فتحي سرور: الوجيز في الإجراءات الجنائية، القاهرة، طبعة النهضة العربية، 1982م.
10. أحمد فتحي سرور: الوسيط في قانون الإجراءات الجزائية، القاهرة، دار النهضة العربية 1980م.
11. إدوار غالي الذهبي: الإجراءات الجنائية، الطبعة الثانية، مكتبة غريب القاهرة، 1990م.
12. د. أسامة عبد الله قايد: حقوق وضمانات المشتبه فيه في مرحلة الاستدلال، دار النهضة العربية مصر، الطبعة الثالثة، 1994م.
13. جميل عبد الباقي الصغير: البصمة الوراثية وأدلة الإثبات الجنائي، الطبعة الأولى، 2001م.
14. سلطان الشاوي: أصول التحقيق الإجرائي، كلية الحقوق، جامعة بغداد 1982م.
15. د. سامي حسني الحسني: النظرية العامة للتفتيش في القانون المصري والمقارن، دار النهضة العربية، القاهرة، 1972م.
16. جندي عبد الملك: الموسوعة الجنائية، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1976م.
17. د. حسن صادق المرصفاوي: شرح قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي، دون رقم الطبعة، مطبعة الجامعة، الكويت 1970م.
18. حسين محمود إبراهيم: النظرية العامة للإثبات العلمي في قانون الإجراءات الجنائية، القاهرة 1981م.
19. سعاد حماد صالح القبائلي: ضمانات المتهم في الدفاع أمام القضاء الجنائي – دراسة مقارنه، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998م.
20. شمس الدين أشرف توفيق: شرح قانون الإجراءات الجنائية- الجزء الأول: مرحلة ما قبل المحاكمة، بدون بيانات الناشر ومكان النشر، 2012م.
21. صوفي أبو طالب: تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، القاهرة، دار النهضة العربية، 1988م.
22. د. عبد الحميد الشواربي: الإثبات الجنائي في ضوء القضاء والفقه، منشأة المعارف، الإسكندرية 1996م.
23. عصام زكريا عبد العزيز: حقوق الإنسان في الضبط القضائي، دار النهضة العربية، القاهرة 2001م.
24. عدلي خليل: استجواب المتهم فقها وقضاء، دار الكتب القانونية، مصر 2004م.
25. د. عبد الحميد الشواربي: الحكم الجنائي في ضوء القضاء والفقه، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 1988م.
26. عبد الحميد الشواربي: ضمانات المتهم في مرحلة التحقيق الجنائي، منشأة المعارف، القاهرة.
27. د. عبد الوهاب حومد: الوسيط في الإجراءات الكويتية، الطبعة الرابعة مطبوعات جامعة الكويت،1989م.
28. عمر الفاروق الحسيني: تعذيب المتهم لحمله عن الاعتراف، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة 1986م.
29. عبد الحكيم سيد سلمان: اعتراف المتهم، الطبعة الثالثة، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2003م.
30. د. عبد الرحيم صدقي : القانون الجنائي عند الفراعنة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، بدون رقم طبعة 1986م.
31. د. علي حسن مجلي: الموظفون في القانون والقضاء اليمني، بدون دار نشر.
32. د. علي حسن مجلي: قانون العقوبات العثماني في اليمن، مركز عبادي للدراسات والنشر صنعاء، الطبعة الأولى، 2004م.
33. عبد القادر عودة: التشريع الجنائي الإسلامي مقارن بالقانون الوضعي، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة عشر، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1994م.
34. عمر فوزي الحديثي: حق المتهم في محاكمة عادلة، دراسة مقارنة، دار الثقافة، عمان، 2010م.
35. عبد الرزاق أحمد السنهوري: الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الثاني نظرية الالتزام بوجه عام، المجلد الأول: الإثبات، دار النهضة العربية، القاهرة 1982م.
36. عماد محمد بيع : حجية الشهادة في الإثبات الجزائي، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة، عمان.
37. د: عبد الحميد الشواربي : ضمانات المتهم في مرحلة التحقيق الجنائي، منشأة المعارف بالإسكندرية ، 1993م.
38. د. طارق محمد الديراوي: ضمانات وحقوق المتهم في قانون الإجراءات الجنائية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005م.
39. عمر فاروق الحسيني: تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف، الطبعة الثانية 1994م.
40. د. عوض محمد عوض: المبادئ العامة في قانون الإجراءات الجنائية، منشأة دار المعارف الإسكندرية.
41. عبد الرؤوف مهدي: شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة 2003 م.
42. د. عمر الفاروق الحسيني، عمر الفاروق: تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، 1986م.
43. فاروق الكيلاني: محاضرات في قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني والمقارن، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، دار المروج للطباعة والنشر، بيروت 1995م.
44. د. محمد سعيد أحمد المعمري، شرح قانون العقوبات اليمني القسم العام مركز الشرعبي للخدمات المعرفية، تعز، الطبعة الثانية، 2009م.
45. د. محمد عبد العزيز، شرح قانون العقوبات اليمني النظرية العامة للعقوبات والتدابير الوقائية، مركز الجامعة للخدمات المعرفية، تعز، الطبعة الأولى 2010م.
46. محمود نجيب حسني: القبض على الأشخاص، مطبعة الكتاب الجامعي، جامعة القاهرة، القاهرة 1994م.
47. ممدوح خليل بحر: حماية الحياة الخاصة في القانون الجنائي، دراسة مقارنة دار النهضة العربية، بدون طبعة، 1403هـ - 1983 م.
48. د. محمد سامي النبراوي: استجواب المتهم، دار النهضة العربية، القاهرة 1968- 1969م.
49. د. محمود محمود مصطفى : شرح قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة 1988م.
50. د. قدري عبد الفتاح الشهاوي: ضوابط التفتيش في التشريع المصري والمقارن، منشأة المعارف الإسكندرية، 2005م.
51. د. محمود محمود مصطفى: الإثبات في المواد الجنائية، الجزء الأول، النظرية العامة، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، القاهرة، 1977م.
52. د. مهدي عبد الرؤوف: شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة 2003م.
53. مصطفى غالب: التنويم المغناطيسي، بيروت، دار الهلال، 1986م.
54. محمود نجيب حسني: شرح قانون الإجراءات الجنائية، ط2، دار النهضة العربية، 1995م.
55. محمد راجح حمود نجاد: حقوق المتهم في مرحلة جمع الاستدلال بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، مصر، دار المنار، 1994م.
56. محمد محيي الدين عوض: حقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، المنصورة مكتبة الجلاء 1989م.
57. د. محمد إبراهيم زيد: تنظيم الإجراءات الجزائية في القانون اليمني.
58. مأمون سلامة، قانون الإجراءات الجنائية، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي،القاهرة،1980م.
59. د. محمد صبحي نجم: الوجيز في قانون أصول المحاكمات الجزائية، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006م.
60. محمد أبو شادي عبد الحليم: نظام المحلفين في التشريع الجنائي المقارن منشأة المعارف طبعة 1980م.
61. د. محمد سعيد نمور: أصول الإجراءات الجزائية، دار الثقافة للنشر والتوزيع الأردن، 2005م.
62. محمد فتحي: علم النفس الجنائي علما وعملا، الجزء الثاني، الطبعة الرابعة 1970م.
63. محمود سلام زناتي: تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية القاهرة، 1975م.
64. د. مصطفى محمد الدغيدي: التحريات والإثبات الجنائي، بدون رقم الطبعة دار الكتب القانونية، مصر، 2006م
65. أ. د. محمود نجيب حسني: شرح قانون الإجراءات الجزائية، الطبعة الثانية دار النهضة العربية القاهرة، 1988م.
66. مراد احمد العابدي: اعتراف المتهم وأثره في الإثبات دراسة مقارنه، دار الثقافة، عمان، 2008م.
67. محمد زكي أبو عامر: الإجراءات الجنائية، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت، 2010م.
68. محمد سعيد نمور، أصول الإجراءات الجزائية شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية، دار الثقافة، عمان، 2011م.
69. د. إلهام محمد حسن العاقل: الإجراءات الجزائية اليمني، الجزء الأول مؤسسة الثورة للنشر صنعاء، الطبعة الأولى 1999م.
70. د. نائل عبد الرحمن : محاضرات في أصول المحاكمات الجزائية ، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان -1997م.
71. لويس مبدرا : اثر التطور التكنولوجي على الحريات العامة ، منشأة المعارف ، الإسكندرية بدون سنة نشر.
72. د. هاني السباعي: إثبات جريمــــة القتل العمد، دراسة مقارنة في الفقه الجنائي المقارن، مركز المقريزي للدراسات التاريخيــــة، لندن المملكة المتحدة، الطبعة الأولى، 2006م.
73. نصر الدين مروك: محاضرات في الإثبات الجنائي، الجزء الثاني، أدلة الإثبات الجنائي، الكتاب الأول، الاعتراف والمحررات، دار هومه للنشر والتوزيع الجزائر، 2004م.

**سادساً: الكتب المتخصصة:**

1. المستشار عدلي خليل: اعتراف المتهم فقها وقضاها، دون رقم الطبعة، دار الكتب القانونية الإسكندرية، 1996م.
2. د. سامي صادق الملاء: اعتراف المتهم، بدون طبعة، دار النهضة العربية 1969م.

**سابعاً: الرسائل العلمية:**

1. سامي أحمد محمد سعيد: جريمة تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف دراسة مقارنة رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة عدن، 1430هـ - 2009م.
2. رائد عبد الرحمن سعيد النعسان: اعتراف المتهم والشرعية الإجرائية، رسالة ماجستير جامعة القدس، فلسطين، 1429-2008م.
3. عماد احمد هاشم الشيخ خليل، ضمانات المتهم أثناء مرحلة الاستجواب رسالة ماجستير منشورة جامعة العالم الأمريكي، كلية القانون، 2006م.
4. محمود عبد الحسيب أحمد: القبض على المتهم، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة 2010م.
5. منصور طه دحان: ضمانات المتهم المتعلقة بالحرية الشخصية في الفقه الإسلامي والقانون اليمني دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا جامعة القران الكريم والعلوم الإسلامية السودان، 1438هــ - 2016م.
6. د. محمد راجح حمود نجاد : حقوق المتهم في مرحلة جمع الاستدلالات بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوصفية، رسالة دكتوراه، دون رقم طبعة 1994م.
7. د. فهد السبهان: استجواب المتهم بمعرفة سلطة التحقيق، رسالة ماجستير جامعة المنصورة، سنة 1995م.
8. محمد علي مصطفى غانم: تفتيش المسكن في قانون الإجراءات الفلسطيني- دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2008م.
9. مدحت سالم نبيل : شرح قانون الإجراءات الجنائية، الطبعة السابعة، دار الثقافة الجامعية القاهرة،1993م.
10. د. مطهر عبده محمد الشميري: الشرعية الإجرائية في القانون اليمني دراسة مقارنة بالقانون السوداني والشريعة الإسلامية، رسالة دكتوراه، كلية القانون، جامعة النيليين، الخرطوم، 1999م.

**ثامناً: المجلات والبحوث:**

1. أحمد فتحي سرور: مراقبة المكالمات التلفونية، المجلة الجنائية القومية، العدد الأول المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، الجمهورية العربية المتحدة 1963م.
2. حسن صادق المرصفاوي: الأساليب الحديثة في التحقيق الجنائي ،المجلة الجنائية القومية، العدد الأول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية الجمهورية العربية المتحدة، 1967م.
3. حسن صادق المرصفاوي: قوة الاعتراف في الإثبات، المجلة الجنائية القومية العدد الثاني 1960م.
4. أ.د. حسين فريجه، د. هشام فريجه: حجية الاعتراف في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مجموعة رقم (12) العدد (3) 1437ه‍/2016م.
5. د. رفعت محمد علي: حقوق الإنسان المتهم في ميزان العمل الشرطي، مجلة الفكر الشرطي، الشارقة، مج 18، العدد 4 رقم 72 يناير 2010م.
6. د. سامي صادق الملا: الاعتراف الإرادي، مجلة الأمن العام المصرية، العدد 52 السنة 13/يناير/1971م، القاهرة.
7. د. عبد الحميد إسماعيل الانصاري: حقوق المتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي في الشريعة والقانون، مع المقارنة بالتشريع الإجرائي الجنائي القطري، العدد السادس عشر1998م.
8. د. فريد أحمد القاضي: الاستجواب اللاشعوري، مجلة الأمن العدد 30، السنة 8/يوليو/1965م القاهرة.
9. أ.د. مجيد حضر أحمد السبعاوي: لقيمة القانونية للاعتراف كدليل منفرد في الإثبات الجنائي- دراسة تحليلية مقارنة- مجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة (1) المجلد(1) العدد (2) الجزء (2) 2017م، 1428هـ.
10. د. محمد سعيد المعمري: جريمة إكراه المتهم لحمله على الاعتراف في قانون الجرائم والعقوبات اليمني النافذ، مجلة بحوث جامعة تعز، العدد الرابع عشر، الجزء الثاني، 2010م.
11. محمود نجيب حسني: الحق في سلامة الجسم ومدى الحماية التي يكفلها له قانون العقوبات، مجلة القانون والاقتصاد، العدد الأول، 1959 م.
12. نبيل إسماعيل عمر: (قاعدة عدم القضاء بعلم القاضي في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي) مجلة الدفاع الاجتماعي، الرباط العدد (1) السنة 1984م.

**تاسعاً : القوانين:**

1. دستور الجمهورية اليمنية 1990م
2. قانون الجرائم والعقوبات اليمني رقم (12) لسنة 1994م.
3. القرار الجمهوري بالقانون رقم(13) لسنة 1994م بشأن الإجراءات الجزائية اليمني.
4. قانون الإثبات اليمني رقم (21) لسنة 1992م .
5. نظام الإجراءات الجزائية السعودي الصدارة برقم (71) لسنة 1436هــ.
6. قانون أصول المحاكمات السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم (112) بتاريخ 13/3/1950م.
7. قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني لسنة 1961م.
8. قانون الإجراءات الجنائية السوداني لسنة 1991م.
9. قانون العقوبات المصري رقم (58) لسنة 1937م.

عاشراً: الاتفاقيات الدولية: أحكام وقرارات وأراء محكمة العدل الدولية:

1. اتفاقية مناهضة التعذيب 1982م.
2. الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان المدنية والسياسية 1966م.
3. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948م.
4. العهد المدني للحقوق المدنية والسياسية 1966م.

احدى عشر : المواقع على الانترنت:

//http://algeriedroit.ahlamontada.com/t24-topic

الـفـهـــــرس

| المــــوضـــــــــوع | رقم الصفحة |
| --- | --- |
| الاستهلال . | (أ) |
| الإهداء . | (ب) |
| شكر وتقدير . | (ج) |
| ملخص الدراسة . | (د) |
| * + المقدمة . | 1 |
| * + أهمية الدراسة . | 4 |
| * + إشكالية الدراسة . | 4 |
| * + أهداف الدراسة . | 5 |
| * + منهج البحث . | 6 |
| * + خطة الدراسة . | 6 |
| * الفصل التمهيدي : ماهية الاعتراف وحجيته في الإثبات . | 8 |
| * المبحث الأول : ماهية الاعتراف . | 9 |
| * + المطلب الأول : مفهوم اعتراف المتهم وتطوره التاريخي . | 9 |
| * + - الفرع الأول : مدلول الاعتراف. | 9 |
| * + - الفرع الثاني : طبيعة الاعتراف وأنواعه . | 28 |
| * + المطلب الثاني : شروط صحة الاعتراف . | 38 |
| * + - الفرع الأول : الشروط المتعلقة بالأهلية والارادة. | 38 |
| * + - الفرع الثاني : الشروط المتعلقة بإجراءات أخذ الاعتراف وصحته ومطابقته للحقيقة. | 48 |
| * المبحث الثاني : حجية الاعتراف في الإثبات . | 51 |
| * + المطلب الأول : حجية الاعتراف من حيث جهة صدوره. | 51 |
| * + - الفرع الأول : حجية الاعتراف القضائي. | 51 |
| * + - الفرع الثاني : حجية الاعتراف غير القضائي . | 55 |
| * + المطلب الثاني : سلطة المحطمة في تقدير حجية الاعتراف. | 65 |
| * + - الفرع الأول : اليقين ودوره في تقدير حجية الاعتراف. | 65 |
| * + - الفرع الثاني : سلطة المحكمة في تجزئة الاعتراف. | 66 |
| * الفصل الأول : عيوب الاعتراف. | 68 |
| * المبحث الأول : عيوب الاعتراف المتعلقة بالمتهم . | 69 |
| * + المطلب الأول : عيوب الاعتراف المتعلقة بالصفة ولأهلية الإجرائية | 70 |
| * + - الفرع الأول : مفهوم الصفة والأهلية الإجرائية | 70 |
| * + - الفرع الثاني : عيب الصفة والأهلية . | 74 |
| * + المطلب الثاني : العيوب المتعلقة بالإرادة . | 79 |
| * + - الفرع الأول : التأثير المادي على الإرادة . | 79 |
| * + - الفرع الثاني : التأثير المعنوي على الإرادة . | 93 |
| * المبحث الثاني : عيوب الاعتراف المتعلقة بالإجراءات . | 102 |
| * + المطلب الأول : العيوب المتعلقة بإجراءات قبض وتفتيش المتهم . | 103 |
| * + - الفرع الأول : العيوب المتعلقة بالقبض الباطل . | 103 |
| * + - الفرع الثاني : العيوب المتعلقة بالتفتيش الباطل . | 109 |
| * + المطلب الثاني : العيوب المتعلقة بحق الدفاع. | 121 |
| * + - الفرع الأول : مباشرة التحقيقات بغير حضور المحامي . | 121 |
| * + - الفرع الثاني: العيوب المتعلقة بعدم إحاطة المتهم بالتهمة، والاطلاع على الأوراق. | 124 |
| * الفصل الثاني : آثار عيوب الاعتراف. | 128 |
| * المبحث الأول : ماهية البطلان وأنواعه وأحكام الدفع به. | 129 |
| * + - المطلب الأول : ماهية البطلان وأنواعه . | 130 |
| * + - الفرع الأول : ماهية البطلان . | 130 |
| * + - الفرع الثاني : أنواع البطلان . | 134 |
| * + المطلب الثاني : أحكام الدفع ببطلان الاعتراف وعبئ اثباته . | 137 |
| * + - الفرع الأول : مفهوم الدفع ببطلان الاعتراف وطبيعته . | 137 |
| * + - الفرع الثاني: شروط الدفع ببطلان الاعتراف وعبئ اثباته . | 141 |
| * المبحث الثاني : أثر عيوب الاعتراف . | 145 |
| * + المطلب الأول : أثر عيوب الاعتراف المتعقلة بالنظام العام. | 146 |
| * + - الفرع الأول: أثر العيوب المتعلقة بالصفة والأهلية. | 146 |
| * + - الفرع الثاني : أثر العيوب المتعلقة بالإرادة والاعتراف ذاته. | 151 |
| * + المطلب الثاني : أثر عيوب الاعتراف المتعقلة بمصلحة الخصوم. | 153 |
| * + - الفرع الأول: الآثار المترتبة على عيوب الاعتراف المتعلقة بالاستيقاف والتحفظ، والقبض، والتفتيش. | 153 |
| * + - الفرع الثاني: الآثار المترتبة على عيوب الاعتراف المتعلقة بضمانات الاستجواب. | 156 |
| الخاتمة . | 160 |
| النتائج . | 160 |
| التوصيات . | 163 |
| قائمة المصادر والمراجع . | 165 |
| الفهرس . | 173 |

1. 1- هذا المبدأ تبناه المفكر والفيلسوف والسياسي الإيطالي (نيكولو مياكافيلي) في القرن السادس عشر، حيث يعتقد أن صاحب الهدف باستطاعته أن يستخدم الوسيلة التي يريدها أيا كانت وكيفما كانت دون قيود أو شروط، فكان هو أول من أسس (قاعدة الغاية تبرر الوسيلة)، واعتبرت هذه القاعدة هي الانطلاقة الأولى التي ينطلق منها كل سياسي ديكتاتوري، حيث يضعها نصب عينه ويتبناها لتبرر له الاستبداد وممارسة الطغيان والفساد الأخلاقي. ويرى مياكافيلي ضرورة استخدام العنف والقوة من قبل القائد السياسي مبررا ذلك بأنه يولد الخوف، والخوف أساسي من أجل السيطرة على الشعوب -حسب اعتقاده- ومن لم يفعل ذلك لا يعتبره قائدا سياسيا ناجحا. مقال منشور على الانترنت متاح على الرابط: "https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct [↑](#footnote-ref-1)
2. 1- د. أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة العاشرة، 2016م، ص543. [↑](#footnote-ref-2)
3. - سورة الإسراء آية رقم (70). [↑](#footnote-ref-3)
4. - سورة البقرة آية رقم (34). [↑](#footnote-ref-4)
5. - نصت المادة (323) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني بقولها: " تعد من أدلة الإثبات في الدعوى الجزائية ما يلي: ... ج- اعتراف المتهم" [↑](#footnote-ref-5)
6. - عبد القادر الرازي، المختار الصحاح، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة 1987، ص 427. [↑](#footnote-ref-6)
7. - مصطفي إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، دار الدعوة، اسطنبول، 1989م ،ص595. [↑](#footnote-ref-7)
8. - أبو إسحاق برهان الدين إبراهيم، المبدع في شرح المقنع، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، بيروت،1980م، ص294. [↑](#footnote-ref-8)
9. - أ. د. محمود نجيب حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة 1982م، ص472. [↑](#footnote-ref-9)
10. - جمال دريسي، حجية الاعتراف في تكوين قناعة القاضي الجزائي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2010- 2011م، ص10. [↑](#footnote-ref-10)
11. - د. سامي صادق الملاء، اعتراف المتهم، مكتبة طريق العلم، الطبعة الثانية، 1975م، ص8. [↑](#footnote-ref-11)
12. - المادة(6) من قانون الإجراءات الجزائية بقولها: (يحظر تعذيب المتهم أو معاملته بطريقة غير إنسانية أو إيذائه بدنياً أو معنوياً لقسره علي الاعتراف وكل قول يثبت أنه صدر من أحد المتهمين أو الشهود تحت وطأة شيء مما ذكر يهدر ولا يعول عليه) ، ونصت المادة(183) على أنه : إذا اعترف المتهم بالتهمة الموجهة إليه في أي وقت اثبت المحقق اعترافه في محضر التحقيق فور صدوره ونوقش فيه تفصيلا، أما إذا أنكر أرجئ استجوابه تفصيلا إلى ما بعد سماع شهود الإثبات ويوقع المتهم علي أقواله بعد تلاوتها عليه أو يثبت في محضر التحقيق عجزه أو امتناعه عن التوقيع) ، ونصت المادة (178) على أنه : لا يجوز تحليف المتهم اليمين الشرعية ولا إجباره علي الإجابة ولا يعتبر امتناعه عنها قرينة علي ثبوت التهمة ضده، كما لا يجوز التحايل أو استخدام العنف أو الضغط بأي وسيلة من وسائل الإغراء والإكراه لحمله علي الاعتراف) ، كما نصت المادة(352) يسأل القاضي المتهم بعد انتهاء الإجراءات المذكورة في المادتين السابقتين عن التهمة الموجهة إليه ما إذا كان مقرا بالجرم الموجه إليه أم لا فإذا أقر بارتكاب الجريمة ناقشته المحكمة تفصيلاً واطمأنت إلى أن إقراره صحيحاً سجل إقراره بكلمات تكون أقرب إلى الألفاظ التي استعملها في إقراره ولها أن تكتفي بذلك في الحكم عليه كما ان لها ان تتم التحقيق إذا رأت داعيا لذلك) ، ونصت المادة(353) على أنه : إذا أنكر المتهم أو رفض الإجابة أو لم تقتنع المحكمة بإقراره تشرع المحكمة في التحقيق لسماع شهود الإثبات والنفي. [↑](#footnote-ref-12)
13. - المادة رقم (95) من قانون الإثبات اليمني رقم (21) لسنة 1992م. [↑](#footnote-ref-13)
14. - بن جبل العيد: الاعتراف في المادة الجزائية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2017م- 2018م، ص 210. [↑](#footnote-ref-14)
15. - المادة (183) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني رقم (13) لسنة 1994م. [↑](#footnote-ref-15)
16. - المادة (321\2) من القانون ذاته. [↑](#footnote-ref-16)
17. - بن جبل العيد، المرجع السابق، ص24، 30. [↑](#footnote-ref-17)
18. - المادة (48) من دستور الجمهورية اليمنية 1991م، وتعديلاته. [↑](#footnote-ref-18)
19. - المادة رقم (78) من القانون اليمني رقم (21) لسنة 1992م بشأن الإثبات. [↑](#footnote-ref-19)
20. - عبد الرزاق أحمد السنهوري: الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الثاني، نظرية الالتزام بوجه عام، المجلد الأول، الإثبات، دار النهضة العربية، القاهرة، 1982م، ص616. [↑](#footnote-ref-20)
21. - ينظر د. عبد المؤمن شجاع الدين: التعليق علي حكم المحكمة العلياء الصادر بتاريخ 13/12/2017م في الطعن رقم (59918). [↑](#footnote-ref-21)
22. - المادة (120) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني. [↑](#footnote-ref-22)
23. - محمد عبد الله الرشيدي، الشهادة كوسيلة من وسائل الاثبات في الإثبات دراسة مقارنة بين أحكام الشريعة والقانون، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، 2011م، ص20. [↑](#footnote-ref-23)
24. - د. عبد الرزاق السنهوري: المرجع السابق، ص410. [↑](#footnote-ref-24)
25. - المادة رقم (26) من قانون الإثبات اليمني. [↑](#footnote-ref-25)
26. - د. أحمد فتحي سرور، المرجع السابق، ص 544. [↑](#footnote-ref-26)
27. - يعاقب الشاهد على شهادة الزور وفقاً لنص المادة (179) من القانون رقم (12) لسنة 1994م بشأن الجرائم والعقوبات اليمني التي نصت: (يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات أو بالغرامة الشاهد الذي يدلي بعد حلف اليمين أمام المحكمة بأقوال غير صحيحة أو يكتم كل أو بعض ما يعلم من وقائع الدعوى الجزائية التي يؤدي عنها الشهادة، وإذا ترتب على الشهادة الحكم على المتهم بعقوبة أشد تكون عقوبة الشاهد هي العقوبة المقررة للجريمة التي حكم على المتهم فيها، ولو لم ينفذ الحكم ...) [↑](#footnote-ref-27)
28. - د. سامي صادق الملا، المرجع السابق، ص15. [↑](#footnote-ref-28)
29. - أ. د. حسين فريجه، د. هشام فريجه: حجية الاعتراف في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مجموعة رقم (12)، العدد (3)، 1437ه‍/2016م، ص 433. [↑](#footnote-ref-29)
30. - ينظر: جمال دريسي، المرجع السابق، ص13. [↑](#footnote-ref-30)
31. - د. مجيد خضر أحمد السبعاوي، القيمة القانونية للاعتراف كدليل منفرد في الاثبات الجنائي، دراسة تحليلية مقارنة، مجلة جامعة تكريت، المجلد (1)، الجزء (2)، العدد (2)، 2017م-1438هـ، ص101. [↑](#footnote-ref-31)
32. - انظر. سامي صادق الملا: المرجع السابق، ص 260. [↑](#footnote-ref-32)
33. - د. عبد الحميد الشواربي، ضمانات المتهم في مرحلة التحقيق الجنائي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص 417. [↑](#footnote-ref-33)
34. - لؤي داود محمد دويكات، الاعتراف في قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني (دراسة مقارنة)، رسالة ما جستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا،الدولة ، 2007م، ص13. [↑](#footnote-ref-34)
35. - بن جبل العيد: المرجع السابق، ص103. [↑](#footnote-ref-35)
36. - لؤي داود محمد دويكات، المرجع السابق، ص11، 12. [↑](#footnote-ref-36)
37. - جمال دريسي، المرجع السابق، ص35. [↑](#footnote-ref-37)
38. - جمال دريسي، المرجع السابق، ص36. [↑](#footnote-ref-38)
39. - نصت المادة (130) من قانون الجرائم والعقوبات اليمني رقم 12 لسنة 1994م على: (يعفى من العقوبات المقررة للجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل كل من بادر من الجناة بإبلاغ السلطات الإدارية أو القضائية قبل البدء في تنفيذ الجريمة ويجوز للمحكمة أن تخفف عقوبة الحبس بما لا يقل عن سنتين كما يجوز للمحكمة أن تعفي المبلغ من العقوبة إذا حصل البلاغ بعد تمام الجريمة وذلك إذا مكن الجاني أثناء التحقيق الابتدائي من القبض على مرتكبي الجريمة الآخرين). [↑](#footnote-ref-39)
40. - د. عبد الحميد الشواربي، المرجع السابق، ص417. [↑](#footnote-ref-40)
41. - رانية رواق، مهدي لعور، اعتراف المتهم واثره في الإثبات في المادة الجزائية، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البوافي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ضمن الدولة التي فيها الجامعة، 2020-2021م، ص44، 45. [↑](#footnote-ref-41)
42. - لؤي داود محمد دويكات، المرجع السابق، ص21. [↑](#footnote-ref-42)
43. - بن جبل العيد، المرجع السابق، ص61 إلى ص70. [↑](#footnote-ref-43)
44. - رائد عبد الرحمن سعيد النعسان: اعتراف المتهم والشرعية الإجرائية، رسالة ماجستير جامعة القدس، فلسطين ،1429هـ-2008م، ص28. [↑](#footnote-ref-44)
45. - ينظر: رانية رواق، مهدي لعور، المرجع السابق، ص21، 22. [↑](#footnote-ref-45)
46. - د. أحمد فتحي سرور، المرجع السابق، ص548، 549. [↑](#footnote-ref-46)
47. - د. عبد الحميد الشواربي، المرجع السابق، ص420. [↑](#footnote-ref-47)
48. - انظر. د. سامي صادق الملا، المرجع السابق، ص271، 272. [↑](#footnote-ref-48)
49. - د. عبد الحميد الشواربي، المرجع السابق، ص 420. [↑](#footnote-ref-49)
50. - لؤي داود محمد دويكات، المرجع السابق، ص53. [↑](#footnote-ref-50)
51. - د.عبد الحميد الشواربي، المرجع السابق، ص419. [↑](#footnote-ref-51)
52. - د. سامي صادق الملا، المرجع السابق، ص103. [↑](#footnote-ref-52)
53. - د. محمود سعيد نمور: أصول الإجراءات الجزائية، الطبعة الأولى،دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2005م، ص207. [↑](#footnote-ref-53)
54. - د. عبد الحميد الشواربي، المرجع السابق، ص417. [↑](#footnote-ref-54)
55. - نصت المادة (2) من تعليمات النيابة بقولها: "أ: يجب على عضو النيابة العامة المحقق أن يعمل على وضع المتهمين وشهود الإثبات في مكان يكونون فيه منعزلين بعضهم عن بعض وعن الناس، تفادياً لما عسى أن يقع من المتهم من تأثير على شهود الإثبات ، ثم يثبت شخصية المتهم وبعد فحصه وإثبات ما يعنِ له من ملاحظات، يبدأ بسؤاله شفوياً عن التهمة المسندة إليه بعد أن يحيطه علماً بها، فإن اعترف بها بادر إلى استجوابه تفصيلاً مع العناية بإبراز ما يعزز اعترافه، وإذا أنكرها يسأله عما إذا كان لديه دفاع يريد إبداؤه، وهل لديه شهود نفي يبغي الاستشهاد بهم، ويثبت هذا الدفاع وأسماء الشهود في المحضر، ثم يسأله عما إذا كان يريد أن يستشهد بغيرهم، فإن قرر أن ليس لديه شهود آخرون يثبت ذلك في المحضر كذلك". [↑](#footnote-ref-55)
56. - أ. د. مجيد خضر أحمد السبعاوي، القيمة القانونية للاعتراف كدليل منفرد في الاثبات الجنائي، دراسة تحليلية مقارنة، مجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة (1) المجلد (1) ،العدد (2) ،الجزء (2) 1438هــ - 3017، ص 109. [↑](#footnote-ref-56)
57. - د. محمود نجيب حسني: المرجع السابق، ص438. [↑](#footnote-ref-57)
58. - د. عبد الحميد الشواربي، المرجع السابق، ص417. [↑](#footnote-ref-58)
59. - انظر: د. أحمد فتحي سرور، المرجع السابق، ص543. [↑](#footnote-ref-59)
60. - وقد أوصى الدكتور عبد المؤمن شجاع الدين بضرورة إعلام المتهم بأن الشهود ليسوا من العاملين في جهاز الشرطة، انظر: تعليق الدكتور عبد المؤمن شجاع الدين على الحكم الصادر عن الدائرة الجزائية بالمحكم العليا في جلستها المنعقدة بتاريخ 23-10-2013م في الطعن رقم (50142)، حيث ورد ضمن أسبابه: (أما نعي الطاعن بأن اعترافه في الأوليات مخالف للمادة (85) إثبات فله سند من القانون، فالثابت أن المتهم قد أنكر بمحضر التحقيق لدي النيابة العامة ما نسب إليه من أقوال في الأوليات كما أنكر ذلك أمام محكمتي الموضوع، والبين من محضر الاعتراف المكون من صفحتين وسبعة أسطر أنه لا يحمل تاريخاً ولا رقماً ولا مشهود عليه، وذلك مخالف لما أوجبته المادة (85) إثبات التي تنص علي أنه: (يجب الإشهاد علي الإقرار الشفهي الذي يتم في غير مجلس القضاء) ، والمعلوم أن مخالفة نص الوجوب يوجب البطلان، فالواضح من محضر الاعتراف أنه غير مشهود عليه ولم يتضمن تاريخ تحريره، وحيث أن المحكمة مصدرة الحكم المطعون فيه قد تجاهلت كل ما سبق ذكره ولم تبرر لذلك تبريراً قانونياً فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور بالتسبيب وفيه إخلال بحق الدفاع وخطأ في تطبيق القانون ، الأمر الذي يستوجب نقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية للفصل فيها وفقاً لأحكام الشرع والقانون) . [↑](#footnote-ref-60)
61. - بن جبل العيد: المرجع السابق، ص112. [↑](#footnote-ref-61)
62. - ينظر: رانية رواق، مهدي لعور، المرجع السابق، ص19. [↑](#footnote-ref-62)
63. - لؤي داؤد محمد دويكات، المرجع السابق، ص65. [↑](#footnote-ref-63)
64. 1- قضى الحكم الصادر عن الدائرة الجزائية بالمحكمة العليا في جلستها المنعقدة بتاريخ 13/12/2017م في الطعن رقم (59918)، الذي ورد ضمن أسبابه (والمعلوم قانوناً أنه لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم كل دليل يكفي وحده لقيام الحكم عليه، إذ أن الأدلة في المواد الجزائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها جميعاً تتكون عقيدة القاضي، فلا ينظر إلى دليل بعينه على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة واحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال إقناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه، ولمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أية مرحلة من مراحل التحقيق، ولو رجع عنه بعد ذلك متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع، فمحكمة الموضوع ليست ملزمة عند أخذها باعتراف المتهم أن تلتزم حرفياً بظاهر أقوال المتهم أو اعترافه، بل لها أن تستنبط منه ومن غيره من الأدلة الأخرى الحقيقة بطريق الاستنتاج وكافة الممكنات العقلية ما دام استنتاجها سليماً متفقاً مع حكم العقل والمنطق) ، انظر: د. عبد المؤمن شجاع الدين: التعليق علي حكم المحكمة العليا الصادر بتاريخ 13/12/2017م في الطعن رقم (59918). [↑](#footnote-ref-64)
65. 2- أنظر: د. حسن علي مجلي، الجرائم الماسة بالحريات والحقوق الشخصية في القانون والقضاء اليمني، مرجع سابق، ص302. [↑](#footnote-ref-65)
66. - رانية رواق، ومهدي لعور، المرجع السابق، ص15. [↑](#footnote-ref-66)
67. - د. عبد الحميد الشواربي، المرجع السابق، ص 418. [↑](#footnote-ref-67)
68. - لؤي داؤد محمد دويكات، المرجع السابق، ص66. [↑](#footnote-ref-68)
69. - انظر. رانية رواق، مهدي لعور، المرجع السابق، ص٥٤، ٥٥ [↑](#footnote-ref-69)
70. - جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، المجلد الأول، بيروت 1375م، مادة ( ع ي ب). [↑](#footnote-ref-70)
71. - الفيروز آبادي مجد الدين: القاموس المحيط، الجزء الرابع، مطبعة دار مأمون، 1938م، ص187. [↑](#footnote-ref-71)
72. - جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، المرجع السابق، ص 38. [↑](#footnote-ref-72)
73. - ابن القيم الجوزية: الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي، بيروت، 2002م، ص371. [↑](#footnote-ref-73)
74. - ابن رشد: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، الجزء الثاني، دار الفكر، بيروت، ص 323. [↑](#footnote-ref-74)
75. - أحمد بسيوني أبو الروس، المتهم، بدون رقم طبعة، المكتب الجامعي الحديث، الإزريطة، الإسكندرية، 2003م، ص15. [↑](#footnote-ref-75)
76. - د. آمال عبد الرحيم عثمان، شرح قانون الإجراءات الجنائية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1991م، ص371. [↑](#footnote-ref-76)
77. - عمر الفاروق الحسيني: تعذيب المتهم لحمله عن الاعتراف، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، 1986م، ص84. [↑](#footnote-ref-77)
78. - د. أحمد فتحي سرور: المرجع السابق، ص 137. [↑](#footnote-ref-78)
79. - أسامه محفوظ السائح: ضمانات المتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي في قانون الإجراءات الجنائية المصري والليبي، الطبعة الثالثة 2019م، ص73 [↑](#footnote-ref-79)
80. >- د. أشرف توفيق شمس الدين: شرح قانون الإجراءات الجنائية، الجزء الأول، مرحلة ما قبل المحاكمة، طبعة 2012م، ص43. [↑](#footnote-ref-80)
81. - وبهذا قضت محكمة النقض المصرية في حكم لها بأن: (المتهم في حكم المادة (126/1) عقوبات هو كل من وجه إليه الاتهام بارتكاب جريمة معينة ولو كان ذلك أثناء قيام مأموري الضبط القضائي بمهمة البحث عن الجريمة ومرتكبها وجمع الاستدلالات ما دامت قد حامت حوله شبهة أن له ضلعاً في ارتكابه) ينظر: محكمة النقض المصرية 28/11/1966م، رقم القاعدة 219، طعن رقم 1314 لسنة 36، ص1161. [↑](#footnote-ref-81)
82. - د. إلهام محمد حسن العاقل: الإجراءات الجزائية اليمني، الجزء الأول، مؤسسة الثورة للنشر، صنعاء، الطبعة الأولى 1999م، ص81. [↑](#footnote-ref-82)
83. - د. منصور طه دحان: ضمانات المتهم المتعلقة بالحرية الشخصية في الفقه الإسلامي والقانون اليمني دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة القران الكريم والعلوم الإسلامية، السودان، 1438هـ - 2016م، ص50.. [↑](#footnote-ref-83)
84. - نصت المادة (29) من قانون الإجراءات الجنائية المصري على أنه: (لمأموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يسمعوا أقوال من يكون لديه معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبها وأن يسألوا المتهم عن ذلك، ولهم أن يستعينوا بالأطباء وغيرهم من أهل الخبرة ويطلبوا رأيهم شفهياً أو بالكتابة، ولا يجوز لهم تحليف الشهود أو الخبراء اليمين إلا إذا خيف ألا يستطاع فيما بعد سماع الشهادة بيمين)، ونصت المادة (63) من القانون ذاته بقولها: ( 1- إذا رأت النيابة العامة في مواد المخالفات والجنح أن الدعوى صالحة لرفعها بناءً على الاستدلالات التي جمعت، تكلف المتهم بالحضور مباشرة أمام المحكمة المختصة)، ونصت المادة (244) من القانون ذاته على: (1- إذا وقعت جنحة أو مخالفة في الجلسة، يجوز للمحكمة أن تقيم الدعوى على المتهم في الحال، وتحكم فيها بعد سماع أقوال النيابة العامة ودفاع المتهم). [↑](#footnote-ref-84)
85. - المادة رقم (5) من قانون الإجراءات الجنائية السوداني لسنة 1991م. [↑](#footnote-ref-85)
86. - تعريف رقم (35) من الباب الأول، من اللائحة التنفيذية لنظام الإجراءات السعودي، الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء، رقم (142) لسنة 1436هـ. [↑](#footnote-ref-86)
87. د. أشرف توفيق شمس الدين: المرجع السابق، ص43. [↑](#footnote-ref-87)
88. - أحمد بسيوني أبو الروس، المرجع السابق، ص19. [↑](#footnote-ref-88)
89. - أسامه محفوظ السائح: المرجع السابق، ص76. [↑](#footnote-ref-89)
90. - ينظر: هدى أحمد العوضي، استجواب المتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة المملكة، البحرين، 2009م، ص37. [↑](#footnote-ref-90)
91. - أسامة محفوظ السائح: المرجع السابق، ص83. [↑](#footnote-ref-91)
92. - عماد أحمد هاشم الشيخ خليل، ضمانات المتهم أثناء مرحلة الاستجواب، رسالة ماجستير منشورة، جامعة العالم الأمريكي، كلية القانون , 2006، ص 27. [↑](#footnote-ref-92)
93. - هدى أحمد العوضي، المرجع السابق، ص38. [↑](#footnote-ref-93)
94. - عماد أحمد هاشم: المصدر السابق، ص 26. [↑](#footnote-ref-94)
95. - هدى أحمد العوضي، المرجع السابق، ص39. [↑](#footnote-ref-95)
96. - أنظر: منصور طه دحان: المرجع السابق، ص57 [↑](#footnote-ref-96)
97. - أحمد بسيوني أبو الروس، المرجع السابق، ص22. [↑](#footnote-ref-97)
98. - د. أحمد فرج حسين، الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1999م، ص213. [↑](#footnote-ref-98)
99. - سامي صادق الملا: المرجع السابق، ص 27. [↑](#footnote-ref-99)
100. - د. منصور طه دحان، المرجع السابق، ص56. [↑](#footnote-ref-100)
101. - د. سامي صادق الملا: المرجع السابق، ص 48. [↑](#footnote-ref-101)
102. - المادة (31) عقوبات يمني. [↑](#footnote-ref-102)
103. - المادة (94) من قانون الطفل المصري رقم (126) لسنة 2008م. [↑](#footnote-ref-103)
104. - وهذا ما نصت عليه المادة (47) من قانون رعاية الاحداث العراقي رقم (76) لسنة 1983ام [↑](#footnote-ref-104)
105. - د. سامي صادق الملا، المرجع السابق، ص 44. [↑](#footnote-ref-105)
106. - أنظر: د. سامي صادق الملا: المرجع السابق، ص47. [↑](#footnote-ref-106)
107. - د. محمد سعيد أحمد المعمري، شرح قانون العقوبات اليمني القسم العام، الطبعة الثانية، 2009م، مركز الشرعبي للخدمات المعرفية، تعز، ص152. [↑](#footnote-ref-107)
108. - المادة (94) من قانون الطفل المصري. [↑](#footnote-ref-108)
109. - د. محمد سعيد أحمد المعمري، المرجع السابق، ص 155. [↑](#footnote-ref-109)
110. - د. محمد عبد العزيز، شرح قانون العقوبات اليمني النظرية العامة للعقوبات والتدابير الوقائية، الطبعة الأولى 2010م، مركز الجامعة للخدمات المعرفية، تعز، ص160، 161. [↑](#footnote-ref-110)
111. - السكر ينشأ نتيجة تناول الخمر المسكر أو مواد مخدرة، ويترتب علي نشوء السكر فقدان الشعور أو الإدراك وإذا تناول الشخص الخمر أو المواد المسكرة بدون علمه فيكون ذلك السكر قهرياً، أما إذا كان بعلمه يكون السكر اختيارياً. [↑](#footnote-ref-111)
112. - المادة (245) من فانون العقوبات اليمني. [↑](#footnote-ref-112)
113. - المادة (290) من قانون العقوبات المصري. [↑](#footnote-ref-113)
114. - سامي صادق الملا: المرجع السابق، ص 32. [↑](#footnote-ref-114)
115. - د. سامي صادق الملا: المرجع السابق، ص28. [↑](#footnote-ref-115)
116. - المستشار عدلي خليل: اعتراف المتهم فقهاً وقضاءً، دار الكتب القانونية، المحلة الكبرى، 1996م، ص27. [↑](#footnote-ref-116)
117. - دريسي جمال: المرجع السابق، ص23. [↑](#footnote-ref-117)
118. - عبد الرؤوف مهدي: شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003م، ص1290 [↑](#footnote-ref-118)
119. - سامي صادق الملا: المرجع السابق، ص 39 [↑](#footnote-ref-119)
120. - عبد الرؤوف مهدي: المرجع السابق، ص1290. [↑](#footnote-ref-120)
121. - د. سامي صادق الملا، المرجع السابق، ص 191. [↑](#footnote-ref-121)
122. - رانية رواق، مهدي لعور، المرجع السابق، ص35. [↑](#footnote-ref-122)
123. - جمال دريسي، المرجع السابق، ص72. [↑](#footnote-ref-123)
124. - وهذا ما أقرته المحكمة العليا اليمنية في الطعن الجزائي رقم (627) لسنة 1422هــ. [↑](#footnote-ref-124)
125. - طعن رقم (20405) لسنة 1425هـ جزائي يمني. [↑](#footnote-ref-125)
126. - وهذا الذي أقرته المحكمة العليا في حكمها الصادر بشأن الطعن رقم (20510) لسنة 1425هـ، جلسة 12/12/ 2004م، القواعد القانونية والقضائية الجزائية المستخلصة من الأحكام الصادرة عن المحكمة العليا، 1426هـ 2005م، قاعدة رقم 83، ص276. [↑](#footnote-ref-126)
127. - وهذا ما أكدته المادة (271) من قانون الإجراءات الجنائية المصري، والمادة (161) من نظام الإجراءات الجزائية السعودي. [↑](#footnote-ref-127)
128. - رانية رواق، مهدي لعور، المرجع السابق، ص38. [↑](#footnote-ref-128)
129. - عدلي خليل، المرجع السابق، ص129. [↑](#footnote-ref-129)
130. - ينظر: سلطان الشاوي: أصول التحقيق الإجرائي، كلية الحقوق، جامعة بغداد، 1982 م، ص 162 [↑](#footnote-ref-130)
131. - د. عبد الحميد الشواربي، المرجع السابق، ص 420 [↑](#footnote-ref-131)
132. -سورة المؤمنون آية رقم (86). [↑](#footnote-ref-132)
133. - أحمد صالح المطرودي: جريمة تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف والمسؤولية الجنائية فيها وتطبيقها في النظام السعودي، رسالة ماجستير، أكاديمية نائف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العدالة الجنائية، ص32. [↑](#footnote-ref-133)
134. - د. محمد سعيد المعمري: جريمة إكراه المتهم لحمله على الاعتراف في قانون الجرائم والعقوبات النافذ، مجلة بحوث جامعة تعز، العدد (14) الجزء الثاني، 2010م، ص531. [↑](#footnote-ref-134)
135. - أحمد صالح المطرودي، المرجع السابق، ص35. [↑](#footnote-ref-135)
136. - أنظر: المستشار عدلي خليل، المرجع السابق، ص79. [↑](#footnote-ref-136)
137. - د. طارق محمد الديراوي: ضمانات وحقوق المتهم في قانون الإجراءات الجنائية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005م، ص218. [↑](#footnote-ref-137)
138. - عدلي خليل: المرجع السابق، ص79. [↑](#footnote-ref-138)
139. - سامي صادق الملا: المرجع السابق، ص145. [↑](#footnote-ref-139)
140. - عدلي خليل: المرجع السابق، ص 79. [↑](#footnote-ref-140)
141. - محمود نجيب حسني: المرجع السابق، ص689. [↑](#footnote-ref-141)
142. - المادة الأولي من اتفاقية مناهضة التعذيب 1982م. [↑](#footnote-ref-142)
143. - د. محمد سعيد المعمري: جريمة إكراه المتهم لحمله على الاعتراف في قانون العقوبات اليمني النافذ، مرجع سابق، ص560. [↑](#footnote-ref-143)
144. -د. عبد الله أوهابية: شرح قانون الإجراءات الجزائية، التحري والتحقيق، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر. 2004م، ص377. [↑](#footnote-ref-144)
145. - المادة (177) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني. [↑](#footnote-ref-145)
146. - أنظر: د. عمر الفاروق الحسيني: المرجع السابق، ص151، 152. [↑](#footnote-ref-146)
147. - د. سامي صادق الملا، المرجع السابق، ص148، 149. [↑](#footnote-ref-147)
148. - د. أحمد محمد العلفي، تأثير الاكراه في الإجراءات الجنائية دراسة مقارنة للإكراه من منظوره القانوني والأمني في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، والقانون الوضعي اليمني والمصري، وزارة التربية والتعليم، مطابع الكتاب المدرسي، الطبعة الثانية 1418هــ - 1998م، ص444، 445. [↑](#footnote-ref-148)
149. - عدلي خليل: المرجع السابق، ص 92. [↑](#footnote-ref-149)
150. - د. سامي صادق الملا: المرجع السابق، ص 159. [↑](#footnote-ref-150)
151. - عدلي خليل، المرجع السابق، ص91. [↑](#footnote-ref-151)
152. - المادة (72) من اللائحة التنفيذية لقانون الإجراءات الجزائية السعودي الصدارة برقم (71) لسنة 1436هـ. [↑](#footnote-ref-152)
153. - د. سامي صادق الملا، المرجع السابق، ص172. [↑](#footnote-ref-153)
154. - فريد أحمد القاضي: الاستجواب اللاشعوري، بحث مقدم للحلقة الدراسية الثانية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مجلة الأمن العدد 30، السنة 8/ يوليو/1965، القاهرة، ص28. [↑](#footnote-ref-154)
155. - المرجع نفسه، ص27. [↑](#footnote-ref-155)
156. - عمر فاروق الحسيني: المرجع السابق، ص 147، 148. [↑](#footnote-ref-156)
157. - حسين محمود إبراهيم: النظرية العامة للإثبات العلمي في قانون الإجراءات الجنائية، القاهرة، 1981م، ص 302. [↑](#footnote-ref-157)
158. - عمر فاروق الحسيني: المرجع السابق، ص 147. [↑](#footnote-ref-158)
159. - أنظر: د. سامي صادق الملا، مرجع سابق، ص172. [↑](#footnote-ref-159)
160. - المرجع نفسه، ص 148 [↑](#footnote-ref-160)
161. - حسين محود إبراهيم، الوسائل العلمية الحديثة في الإثبات الجنائي، القاهرة، دار النهضة العربية 1981م، ص208. [↑](#footnote-ref-161)
162. - عدلي خليل: المرجع السابق، ص98. [↑](#footnote-ref-162)
163. - محمد راجح حمود نجاد: حقوق المتهم في مرحلة جمع الاستدلال بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية مصر، دار المنار، 1994م، ص 479. [↑](#footnote-ref-163)
164. - محمد محيي الدين عوض: حقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، المنصورة، مكتبة الجلاء، 1989م، ص 286 [↑](#footnote-ref-164)
165. - د. أحمد فتحي سرور: المرجع السابق، ص 319. [↑](#footnote-ref-165)
166. - د. أحمد محمد محمد العلفي، المرجع السابق، ص446. [↑](#footnote-ref-166)
167. - إبراهيم سليمان قطاونة، مدى حجية استعراف الكلب البوليسي في الاثبات الجزائي، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، كلية الحقوق جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا، الامارات العربية المتحدة، المجلد (41) العدد (1) 2014م، ص96. [↑](#footnote-ref-167)
168. - د. أحمد محمد محمد العلفي، المرجع السابق، ص447، 448. [↑](#footnote-ref-168)
169. - مجموعة القواعد القانونية، ج1، رقم 31، ص83. [↑](#footnote-ref-169)
170. - المستشار عدلي خليل، المرجع السابق، ص93. [↑](#footnote-ref-170)
171. - د. سامي صاد الملا، المرجع السابق، ص168، 169. [↑](#footnote-ref-171)
172. - لؤي داود محمد دويكات، المرجع السابق، ص36. [↑](#footnote-ref-172)
173. - تنص هذه المادة على أنه: إذا وجدت آثار يظن أنها ملابس المتهمين أو مخلفاتهم يجوز الاستعانة على التعرف على أصحابها بكلب الشرطة، فإن تعذر إرسال كلب الشرطة إلى محل الحادث أرسلت المضبوطات مع المتهمين إلى النيابة الكائن بدائرتها محل وجود الكلب بعد تحريزها جيداً على وجه يحفظ رائحتها، ويقوم أعضاء النيابة أنفسهم بإجراء عملية التعرف، ويثبت عضو النيابة في محضره حالة الشيء المضبوط، ووصفه، وكيفية العثور عليه، ومن عثر عليه أو تناوله بيده، والمكان الذي وجد به، وكل ما ورد عليه دون تغير أو تداول بين الأيدي، ويشرف بنفسه على المحافظة عليه حتى تتم عملية العرض على كلب الشرطة.

     - وتكون الاستعانة بكلاب الشرطة مقصورة على الأحوال المنتجة في حدود الإفادة من حاسة الشم، فلا محل لعرض مضبوطات ومتهمين كثيرين على الكلب لتمييز صاحب المضبوطات من بينهم متى ثبت من التحقيق أنها شائعة بينهم، أو أنهم جميعاً حملوها وتداولوها أو تنازعوها بأيديهم فترك كل منهم أثراً بها، كما أنه لا وجه للاستعانة بكلب الشرطة للتعرف على ملكية المتهم = للمضبوطات إذا كان المتهم نفسه قد أقر في التحقيق بأنه حازها، أو وقعت في يده زمناً ما أو استخلصها من أيدي الشهود الذين حاولوا أن يدسوها عليه، أو أنه ترك بها أثراً، ويجب أن تتنزه عملية العرض من كل شبهة تلحق بها، فإذا ضبط غطاء للرأس أو حذاء أو ملابس أخرى، فلا يجوز للمحقق الذي يريد الاستعانة بالكلب أن يلبس المتهم شيئاً منها للتحقق إذا كانت تناسبه أو مطابقة فيتعلق بها أثر، بل إن واجبه أن يباعد بينها وبين المتهم ويحرص على عدم اتصاله بها حتى تتم عملية العرض، كما يجب دائماً إجراء تجربة تمهيدية لاختبار قوة حاسة الشم في كلب الشرطة وقدرته على استخدامها، وإثبات نتيجة التجربة في المحضر تدليلاً على حجم ما يسفر عنه العرض وسبيلاً للاقتناع بنتائجها، وإذا قرر مدرب الكلب أن الكلب مجهد، وبدأ يأخذه التعب فعلى عضو النيابة أن لا يأمر بمواصلة التجربة أو السير في عملية العرض إذ لا يمكن الاعتماد على كلب مجهد . [↑](#footnote-ref-173)
174. د. أحمد محمد محمد العلفي، المرجع السابق، ص423. [↑](#footnote-ref-174)
175. - عدنان عبد الحميد زيدان، ضمانات المتهم والأساليب الجديدة للكشف عن الجريمة، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق جامعة القاهرة، 1983م، ص19. [↑](#footnote-ref-175)
176. - لويس مبدرا: اثر التطور التكنولوجي علي الحريات العامة، منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون سنة نشر ص360. [↑](#footnote-ref-176)
177. - عمر فاروق الحسيني: المرجع السابق، ص 148. [↑](#footnote-ref-177)
178. -د. أحمد محمد محمد العلفي، المرجع السابق، ص426. [↑](#footnote-ref-178)
179. - عمر الفاروق الحسيني: المرجع السابق، ص 149 [↑](#footnote-ref-179)
180. - عدلي خليل: المرجع السابق، ص 97. [↑](#footnote-ref-180)
181. - د. سامي صادق الملا، المرجع السابق، ص144، 145. [↑](#footnote-ref-181)
182. - سامي أحمد محمد سعيد، جريمة تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف، رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة عدن، 1430هــ - 2009م، ص79. [↑](#footnote-ref-182)
183. - د. أحمد محمد محد العلفي، المرجع السابق، ص382. [↑](#footnote-ref-183)
184. - ينظر: المرجع والموضع نفسه. [↑](#footnote-ref-184)
185. - عمر فاروق الحسيني : المرجع السابق، ص152. [↑](#footnote-ref-185)
186. - د. أحمد محمد محد العلفي، المرجع السابق، ص382، 386. [↑](#footnote-ref-186)
187. - عمر فاروق الحسيني : المرجع السابق، ص 59. [↑](#footnote-ref-187)
188. - أنظر: د. سامي صادق الملا: المرجع السابق، ص 104. [↑](#footnote-ref-188)
189. - المادة (129) من قانون الإثبات اليمني. [↑](#footnote-ref-189)
190. - ينظر: د. أحمد فتحي سرور، المرجع السابق، ص 1030. [↑](#footnote-ref-190)
191. - المستشار عدلي خليل، المرجع السابق، ص71. [↑](#footnote-ref-191)
192. - د. أحمد فتحي سرور، المرجع السابق، ص1030. [↑](#footnote-ref-192)
193. - وهذا ما أكدت عليه المحكمة العليا اليمنية حيث قضت في حكم لها بأنه: (وبالرجوع إلى الحكم المطعون فيه نجد أنه قد قضى في فقراه السابعة بإلزام المتهم تحليف اليمين وهذا القضاء جاء مخالفا لحكم المادة (178) التي منعت تحليف المتهم اليمين الشرعية. انظر: حكم المحكمة العليا في الطعن رقم (40781) لسنة 1425هــ منشور في القواعد القانونية المستخلصة من أحكام المحكمة العليا، 2005م، ص111. [↑](#footnote-ref-193)
194. 1- د- أحمد محمد محمد العلفي، المرجع السابق، ص 378. [↑](#footnote-ref-194)
195. - لؤي داؤود محمد دويكات، المرجع السابق، ص42، 43. [↑](#footnote-ref-195)
196. - د. أحمد محمد محمد العلفي، المرجع السابق، ص404. [↑](#footnote-ref-196)
197. - أنظر: عدلي خليل: المرجع السابق، ص 72 [↑](#footnote-ref-197)
198. - وهذا ما نصت عليه المادة (146) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني حيث نصت علي: (...ويجوز بأمر من رئيس النيابة تكليف أحد رجال إدارة الهاتف بعد تحليفه اليمين القانونية بالاستماع إلى المحادثات الهاتفية وتسجيلها لنقل مضمونها إليه ويجب أن يتضمن الأمر تحديدا واضحا ودقيقا للمكالمة المطلوب تسجيلها في خلال مدة 30 يوما من تاريخ صدور الأمر). [↑](#footnote-ref-198)
199. - د. مطهر عبده محمد الشميري، الشرعية الإجرائية في القانون اليمني، دراسة مقارنة بالقانون السوداني والشريعة الإسلامية، أوان للحدمات الإعلامية، الطيعة الأولى، 1999م، ص157, [↑](#footnote-ref-199)
200. - عدلي خليل: المرجع السابق، ص76. [↑](#footnote-ref-200)
201. - د. فهد السبهان: استجواب المتهم بمعرفة سلطة التحقيق، رسالة ماجستير، جامعة المنصورة، سنة 1995م ص106. [↑](#footnote-ref-201)
202. - ينظر: د. عبد الله أوهابیة: المرجع السابق، ص 234. [↑](#footnote-ref-202)
203. - نصت المادة رقم (8) من قانون هيئة الشرطة اليمني رقم (15) لسنة 2000م، على أنه: (للشرطة في سبيل أداء واجباتها ممارسة الصلاحيات التالية...د- استيقاف أي شخص متى توفرت ضده قرائن قوية أو معلومات موثوقة بأن في حيازته أشياء ممكن أن يؤدي استخدامها إلى تهديد النظام والأمن العام) [↑](#footnote-ref-203)
204. - د. عبد الله اوهابیة، المرجع السابق، ص234. [↑](#footnote-ref-204)
205. - د. آمال عبد الرحيم عثمان: المرجع السابق، ص 511. [↑](#footnote-ref-205)
206. - . د. احمد فتحي سرور المرجع السابق، ص 706. [↑](#footnote-ref-206)
207. - انظر. د. أحمد فتحي سرور، المرجع السابق، ص705. [↑](#footnote-ref-207)
208. - المادة (40/1) من قانون مكافحة الإرهاب المصري رقم (94) لسنة 2015م. [↑](#footnote-ref-208)
209. - د. عبد الحميد الشواربي، المرجع السابق، ص54 [↑](#footnote-ref-209)
210. - أحمد يوسف الكوري، القبض على المتهم وضماناته في القانون القطري، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية القانون جامعة قطر، 1441هــ - 2020م، ص9. [↑](#footnote-ref-210)
211. - وقد ذكرت حالات الجريمة المشهودة المادة (98) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني فنصت على: (تكون الجريمة مشهودة في حالة ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهة يسيرة وتعتبر كذلك إذا تبع المجني عليه مرتكبها أو تبعته العامة بالصياح أثر وقوعها أو إذا وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب حاملا آلات أو أسلحة أو أمتعه أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه فاعلها أو شريك فيها أو إذا وجدت به في الوقت المذكور أثر أو علامات تدل على ذلك). [↑](#footnote-ref-211)
212. -- نصت المادة (103) من قانون الإجراءات الجزائية بقولها:(يجب على مأموري الضبط القضائي القبض على الأشخاص في الحالات الآتية: أولا: إذا صدر لهم بذلك ممن يملكه قانونا. ثانيا: في حضور الآمر بالقبض وتحت إشرافه والاستعانة بهم. ثالثا: إذا طلب القبض على الشخص بواسطة الإعلان أو النشر ممن يملكه قانونا. رابعا: في الحالات المنصوص عليها في المادة(98). خامسا: إذا كان مرتكبا لجريمة جسيمة وقامت على ارتكابه لها دلائل قوية وخيف هربه. سادسا: إذا كان مرتكبا لجريمة غير جسيمة معاقب عليها بالحبس وقامت على ارتكابه لها دلائل قوية ومعلومات موثوقة وتوفرت في حقه إحدى الحالات الآتية: 1-إذا لم يكن له محل إقامة معروف بالبلاد. 2- إذا قامت قرائن قوية على أنه يحاول إخفاء نفسه أو الهرب. 3- إذا رفض بيان اسمه وشخصيته أو كذب في ذلك أو قدم بيانا غير مقنع أو رفض التوجه إلى مركز الشرطة بدون مبرر. سابعا: إذا كان في حالة سكر بين. ثامنا: إذا اشتبه لأسباب جدية أنه هارب من إلقاء القبض عليه. [↑](#footnote-ref-212)
213. - المادة (74) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني [↑](#footnote-ref-213)
214. - المادة (48/ج) من دستور الجمهورية اليمنية 1990م. نلاحظ أن هذا النص لا يتفق مع الضمانات الأساسية للمتهم حيث كان يجب أن يكون تبليغه بأسباب القبض فور القبض عليه وليس بعد أن يصل أمره إلى القضاء أو النيابة لأن الأصل أن يحاط علما بأسباب القبض حين القبض عليه، حيث لا يمكن أن يتحقق الغرض من إبلاغه بعد أن تمر أرع وعشرين ساعة علي القبض عليه.، ولقد جاء قانون الإجراءات الجزائية اليمني بالنص علي ضرورة إبلاغ الشخص فورا بأسباب القبض حيث فنصت علي ( يبلغ فورا كل من قبض عليه بأسباب هذا القبض وله حق الاطلاع علي أمر القبض والاتصال بمن يري إبلاغه بما وقع والاستعانة بمحام ويجب إعلانه علي وجه السرعة بالتهمة الموجهة إلىه) [↑](#footnote-ref-214)
215. - المادة (9/2) من الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان المدنية والسياسية 1966م. [↑](#footnote-ref-215)
216. - المادة (105) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني. [↑](#footnote-ref-216)
217. - المادة (5) من الإعلان العالمي لحقوق الانسان 1948م. [↑](#footnote-ref-217)
218. - المادة (7) من العهد المدني للحقوق المدنية والسياسية 1966م. [↑](#footnote-ref-218)
219. -خلف الله أبو الفضل عبد الرؤوف: القبض على المتهم في ضوء الفقه والقضاء والتشريع المصري والفرنسي والأنجلوسكسوني دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2012م، ص234، 235. [↑](#footnote-ref-219)
220. - المستشار سمير ناجي: المرجع السابق، ص193. [↑](#footnote-ref-220)
221. - وهذا ما نصت عليه المادتين (108، 112) من نظام الإجراءات الجزائية السعودي، والمادة (٢٤) من اللائحة التنفيذية لهذا النظام. [↑](#footnote-ref-221)
222. - أنظر: المواد (١٣٤، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٣) من قانون الإجراءات الجنائية المصري، والمواد (١١٢، ١١٣، ١١٤) من نظام الإجراءات الجزائية السعودي. [↑](#footnote-ref-222)
223. - وهذا ما نصت عليه المادة (١٨٤) إجراءات جزائية يمني، والمادة (١٣٤) إجراءات جنائية مصري، والمادة (١١٣) من نظام الإجراءات الجزائية السعودي. [↑](#footnote-ref-223)
224. - أنظر: نص المادة (٢٠١) إجراءات جنائية مصري، والمادة (١١٣) من نظام الإجراءات الجزائية السعودي. [↑](#footnote-ref-224)
225. - د. أحمد فتحي سرور: المرجع السابق، ص947. [↑](#footnote-ref-225)
226. - عبد الله محمد الحكيم، ضمانات المتهم في التفتيش في القانون السوداني والقانون اليمني دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، كلية القانون، ص 9. [↑](#footnote-ref-226)
227. - المادة (11/ف2) من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لعام 1969م. [↑](#footnote-ref-227)
228. - المادة (115) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني. [↑](#footnote-ref-228)
229. - المادة (234) من القانون ذاته. [↑](#footnote-ref-229)
230. - المادة (30) من قانون الإجراءات الجنائية المصري. [↑](#footnote-ref-230)
231. - ويقهم ذلك من نص المادتين (33، 43) من نظام الإجراءات الجزائية السعودي. [↑](#footnote-ref-231)
232. - نصت المادة (135) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني بقولها: (للمحقق ان يفتش المتهم وله ان يفتش غيره إذا وجدت دلائل قوية أنه يخفي أشياء تفيد في كشف الحقيقة). [↑](#footnote-ref-232)
233. - د. محمود نجيب حسني: المرجع السابق، ص666. [↑](#footnote-ref-233)
234. - أنظر. د. إلهام محمد حسن العاقل، التفتيش في قانون الإجراءات الجزائية اليمني دراسة مقارنة، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان، الطبعة الأولى، 2003م، ص112. [↑](#footnote-ref-234)
235. - المادة (12) إجراءات جزائية يمني. [↑](#footnote-ref-235)
236. - نصت المادة (28) من اللائحة التنفيذية لنظام الإجراءات الجزائية السعودي بقولها: (يصدر أمر تفتيش المساكن من رئيس فرع الهيئة في المنطقة أو من يفوضه يصدر إذن تفتيش غير المساكن من محقق مختص مكاناً ونوعاً. يصدر الأمر والإذن بالتفتيش كتابةً، ويجب أن يتضمن كل منهما اسم من أصدره، وتوقيعه، ووظيفته، وساعة صدوره، وتاريخه، وتعيين ما يراد تفتيشه، وأن تحدد فيه مدة معينة لا تزيد على سبعة أيام لتنفيذ التفتيش، وأن يكون الأمر أو الإذن مسبباً بما يوفر القناعة بقيام الجريمة وجدية الاتهام. ويكفي أن يُحال التسبيب إلى ما ورد في محضر رجل الضبط الجنائي. لا يكون التفتيش صحيحاً، إلاّ إذا كان بصدد جريمة قد وقعت فعلاً بدلائل وأمارات كافية. [↑](#footnote-ref-236)
237. - أنظر: ممدوح خليل بحر: حماية الحياة الخاصة في القانون الجنائي، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، بدون طبعة، ص248. [↑](#footnote-ref-237)
238. - نصت المادة (56) من نظام الإجراءات الجزائية السعودي بقولها: ( للرسائل البريدية والرقمية والمحادثات وغيرها من وسائل الاتصال حرمة فلا يجوز الاطلاع عليها أو مراقبتها إلاّ بأمر مسبب ولمدة محددة وفقاً لما ينص عليه هذا النظام. وتقضي المادة السابعة والخمسون بأنه لرئيس هيئة التحقيق والادعاء العام أن يأمر بضبط الرسائل والخطابات والمطبوعات والطرود وله أن يأذن بمراقبة المحادثات الهاتفية وتسجيلها متى كان لذلك فائدة من ظهور الحقيقة من جريمة وقعت على أن يكون الأمر أو الأذن مسبباً ومحدداً بمدة لا تزيد عن عشرة أيام قابلة للتجديد وفقاً للتحقيق). [↑](#footnote-ref-238)
239. - نصت المادة (134) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني بقولها: (يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينيبه وبحضور شاهدين من أقاربه أو جيرانه وإذا حصل التفتيش في منزل غير المتهم يدعى صاحبه للحضور بنفسه أو بواسطة من ينيبه وبحضور شاهدين من أقاربه أو جيرانه). [↑](#footnote-ref-239)
240. - نصت المادة (48) من نظام الإجراءات الجزائية السعودي بقولها: ( يجب أن يتضمن محضر التفتيش ما يأتي: 1- اسم القائم بالتفتيش ووظيفته وتوقيعه وتاريخ التفتيش وساعته. 2- نص الإذن الصادر بإجراء التفتيش أو بيان حالة الضرورة الملحة التي اقتضت التفتيش بغير إذن. 3- أسماء الأشخاص الذين حضروا التفتيش وتوقيعاتهم. 4- وصف الموجودات التي ضبطت وصفا دقيقا. 5- إثبات جميع الإجراءات التي اتخذت أثناء التفتيش والإجراءات المتخذة بالنسبة إلى الأشياء المضبوطة. [↑](#footnote-ref-240)
241. - د. عبد الله أوهابية: المرجع السابق، ص377. [↑](#footnote-ref-241)
242. - المادة (67) من نظام الإجراءات الجزائية السعودي. [↑](#footnote-ref-242)
243. - أحمد المهدي: أشرف شافعي، التحقيق الجنائي الابتدائي وضمانات المتهم وحمايتها، دار الكتب القانونية، مصر، 2005م، ص155 [↑](#footnote-ref-243)
244. - نص المادة (14/3/و) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. [↑](#footnote-ref-244)
245. - محمود نجيب حسني: المرجع السابق، ص697، 698. [↑](#footnote-ref-245)
246. - د. أسامة محفوظ السائح: المرجع السابق، ص 270، 271. [↑](#footnote-ref-246)
247. - عدلي خليل: المرجع السابق، ص 175وما بعدها. [↑](#footnote-ref-247)
248. - نصت المادة (100) من قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي على هذا الحق بقولها: (يجب أن يمكن محامي المتهم من حضور التحقيق معه والاطلاع على أوراق التحقيق ما لم يرَ عضو النيابة العامة غير ذلك لمصلحة التحقيق). [↑](#footnote-ref-248)
249. - محمد ذيب محمود نمر: أحكام البطلان في الإجراءات والمحاكمات الجزائية دراسة مقارنة بين القانونين الفلسطيني والأردني، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، 2013م، ص17. [↑](#footnote-ref-249)
250. - جمال الدين بن مكرم بن منظور: المرجع السابق، ص321. [↑](#footnote-ref-250)
251. - محمد ذيب محمود نمر: المرجع السابق، ص17. [↑](#footnote-ref-251)
252. - د. عبدالله أوهابية، المرجع السابق، ص445. [↑](#footnote-ref-252)
253. - د. محمود نجيب حسني، المرجع السابق، ص351. [↑](#footnote-ref-253)
254. - د. أحمد فتحي سرور، المرجع السابق، ص671. [↑](#footnote-ref-254)
255. - د. محمود نجيب حسني، المرجع السابق، ص358. [↑](#footnote-ref-255)
256. - د. أحمد فتحي سرور، المرجع السابق، ص675. [↑](#footnote-ref-256)
257. -أسامه عبدالله محمد زيد الكيلانيات: البطلان في قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2008م، ص28. [↑](#footnote-ref-257)
258. - د. عبدالله أوهابية، المرجع السابق، ص446. [↑](#footnote-ref-258)
259. - د. أحمد فتحي سرور، المرجع السابق، ص631. [↑](#footnote-ref-259)
260. - محمود نجيب حسني: المرجع السابق، ص353. [↑](#footnote-ref-260)
261. - المرجع والموضع نفسه. [↑](#footnote-ref-261)
262. - أسامه عبد الله زيد الكيلاني: المرجع السابق، ص39. [↑](#footnote-ref-262)
263. - محمد ذيب محمود نمر: المرجع السابق، ص48. [↑](#footnote-ref-263)
264. - محمود نجيب حسني: المرجع السابق، ص353، 354. [↑](#footnote-ref-264)
265. - د. أحمد فتحي سرور: المرجع السابق، ص632. [↑](#footnote-ref-265)
266. - محمد ذيب محمود نمر: المرجع السابق، ص76. [↑](#footnote-ref-266)
267. - محمد ذيب محمود نمر: المرجع السابق، ص86. [↑](#footnote-ref-267)
268. - الفيروز أبادي، القاموس المحيط، المرجع السابق، ص 715. [↑](#footnote-ref-268)
269. - د. مدحت محمد سعد الدين: نظرية الدفوع في قانون الإجراءات الجنائية، بدون دار نشر، الطبعة الثانية، 2003م- 1424هــ، ص21. [↑](#footnote-ref-269)
270. -د. مأمون سلامة، قانون الإجراءات الجنائية معلقاً عليه بالفقه وأحكام النقض، الطبعة الثالثة، دار الكتب المصرية، ٢٠١٠م، ص 1339. [↑](#footnote-ref-270)
271. - مصطفى مجدي هرجة، أحكام الدفوع في الاستجواب والاعتراف، دار الفكر والقانون، 2003م، ص ٩٦. [↑](#footnote-ref-271)
272. - د. قدري عبد الفتاح الشهاوي، ضوابط التفتيش في التشريع المصري والمقارن، منشأة المعارف،الإسكندرية،2005م، ص203. [↑](#footnote-ref-272)
273. - د. مدحت محمد سعد الدين: المرجع السابق، ص139. [↑](#footnote-ref-273)
274. - د. قدري عبد الفتاح الشهاوي، المرجع السابق، ص204. [↑](#footnote-ref-274)
275. - د. حامد الشريف، نظرية الدفوع أمام القضاء الجنائي، دار الكتب القانونية، المحلة الكبرى،2003، ص51, [↑](#footnote-ref-275)
276. - عبد الرحمن عباس أبو المجد، سلطة المحكمة الجنائية في قبول الدفوع الإجرائية، بدون طبعة ودار نشر، ص١٠. [↑](#footnote-ref-276)
277. - د. رؤوف عبيد، ضوابط تسبيب الأحكام الجنائية، الطبعة الثانية، مطبعة الاستقلال، القاهرة، 1977م، ص167, [↑](#footnote-ref-277)
278. - عبد الرحمن عباس أبو المجد، المرجع السابق، ص13. [↑](#footnote-ref-278)
279. - د. مجدي محمود محب، اذن التفتيش، دار محمود للنشر والتوزيع، القاهرة،2004م، ص287. [↑](#footnote-ref-279)
280. - عبد الرحمن عباس أبو المجد، المرجع السابق، ص15، 16. [↑](#footnote-ref-280)
281. - محمود عبد العزيز محمد، التفتيش الإذن –الإجراء الدليل والتدليل- فقها وقضاءً، دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر والبرامجيات، المحلة الكبرى،2009، ص390. [↑](#footnote-ref-281)
282. - د. حامد الشريف، المرجع السابق، ص37. [↑](#footnote-ref-282)
283. - عبد الرحمن عباس أبو المجد، المرجع السابق، ص17. [↑](#footnote-ref-283)
284. - د. حامد الشريف، المرجع السابق، ص37. [↑](#footnote-ref-284)
285. - عبد الرحمن عباس أبو المجد، المرجع السابق، ص19. [↑](#footnote-ref-285)
286. - جواد الرهيمي، أحكام البطلان في قانون أصول المحاكمات الجزائية، الطبعة الأولى، مكتب الباسم، بغداد،2003م، ص83. [↑](#footnote-ref-286)
287. - د. حامد الشريف، المرجع السابق، ص47 [↑](#footnote-ref-287)
288. - د. محمود نجيب حسني، المرجع السابق، ص 417. [↑](#footnote-ref-288)
289. - أسامة عبد االله قايد حقوق ضمانات المشتبه فيه في مرحلة الاستدلال، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥م، ص ١٥٦. [↑](#footnote-ref-289)
290. - أحمد إدريس أحمد، افتراض براءة المتهم، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٨٤، ص ٩٤٨. [↑](#footnote-ref-290)
291. - د. محمــود نجــب حســنى، المرجــع الســابق، ص431، 432. [↑](#footnote-ref-291)
292. - د. محمود أحمد طه، عبء إثبات الأحوال الأصلح المتهم، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠م، ص ٢١. [↑](#footnote-ref-292)
293. – سامي صادق الملا: المرجع السابق، ص 369. [↑](#footnote-ref-293)
294. - المادة (71) من الدستور المصري. [↑](#footnote-ref-294)
295. - انظر المادة (62) من قانون العقوبات المصري رقم (58) لسنة 1937م. [↑](#footnote-ref-295)
296. - المادة (33) من قانون العقوبات اليمني. [↑](#footnote-ref-296)
297. - سامي صادق الملا: المرجع السابق، ص61. [↑](#footnote-ref-297)
298. - عدلي خليل: المرجع السابق، ص 53. [↑](#footnote-ref-298)
299. - سامي صادق الملا: المرجع السابق، ص 62. [↑](#footnote-ref-299)
300. - عبد الرؤوف مهدي: المرجع السابق، ص 1295 [↑](#footnote-ref-300)
301. - أنظر:عدلي خليل: المرجع السابق، ص 79. [↑](#footnote-ref-301)
302. - عبد الحميد الشواربي: المرجع السابق، ص 420. [↑](#footnote-ref-302)
303. - محمود نجيب حسني: المرجع السابق، ص476، 477. [↑](#footnote-ref-303)
304. - مجموعة أحكام محكمة النقض المصرية جلسة 29/3/1965م/ طعن رقم 1641، السنة 34، ص298. [↑](#footnote-ref-304)
305. - ابن قيم الجوزية، أبو عبدالله محمد بن أبي بكر الأرتمي الدمشقي: إعلام الموقعين عن رب العالمين، الجزء الثالث، مطابع الإسلام، 1388هـ / 1968م م، ص 147. [↑](#footnote-ref-305)
306. - سورة النحل الآية 106. [↑](#footnote-ref-306)
307. - ابن حجر العسقلاني، الحافظ شهاب الدين ابو الفضل أحمد بن علي بن محمد: فتح البارى شرح صحيح البخاري، كتاب الفتن، باب قوله صلى الله عليه وسلم : (لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض )، ج13 ص 26. [↑](#footnote-ref-307)
308. - ابن ماجه: سنن ابن ماجه، جـ1، المطبعة التجارية، القاهرة، الطبعة الأولى ، 1928م، ص 659. [↑](#footnote-ref-308)
309. - السرخسي، أبو محمد بن أحمد بن سهل، المبسوط، ج 23، دار المعرفة، بيروت، ص 70. [↑](#footnote-ref-309)
310. - ابن قيم الجوزية، أبو عبدالله محمد بن أبي بكر الأرتمي الدمشقي: الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، بدون تاريخ، ص 11. [↑](#footnote-ref-310)
311. - ابن حجر العسقلاني، المرجع السابق، ج4، ص 19. [↑](#footnote-ref-311)
312. - د. عبد الله أوهايبية: المرجع السابق، ص361. [↑](#footnote-ref-312)
313. - عمر فاروق الحسيني: المرجع سابق ، ص 151. [↑](#footnote-ref-313)
314. - عدلي خليل: المرجع السابق، ص 67. [↑](#footnote-ref-314)
315. د. سامي صادق الملا: المرجع السابق، ص102. [↑](#footnote-ref-315)
316. - المرجع نفسه، ص105. [↑](#footnote-ref-316)
317. - عدلي خليل: المرجع السابق، ص 70. [↑](#footnote-ref-317)
318. - مجموعة الأحكام الصادرة عن محكمة النقض، المكتب الفني، الأحكام الجنائية، طعن رقم 12088، جلسة 18/5/1994م، ص674. [↑](#footnote-ref-318)
319. - مجموعة أحكام النقض، جلسة 22/6/1970م، طعن رقم 506، ص905. [↑](#footnote-ref-319)
320. - عدلي خليل: المرجع السابق، ص70. [↑](#footnote-ref-320)
321. - مجموعة أحكام النقض، جلسة 9/11/1965م، طعن رقم 718، ص827. [↑](#footnote-ref-321)
322. - سامي صادق الملا: المرجع السابق، ص 122. [↑](#footnote-ref-322)
323. - المرجع نفسه، ص 130. [↑](#footnote-ref-323)
324. - سورة الحجرات، الآية 12. [↑](#footnote-ref-324)
325. - صحيح البخاري، المرجع السابق، كتاب الديات ج12 ،حديث رقم (6888)، ص 216. [↑](#footnote-ref-325)
326. - عبد الرزاق، مصنف عبد الرزاق، ج10، ص232. [↑](#footnote-ref-326)
327. - سامي صادق الملا: المرجع السابق، ص 111. [↑](#footnote-ref-327)
328. - سورة المائدة الآية (107) . [↑](#footnote-ref-328)
329. - سورة المائدة الآية (53). [↑](#footnote-ref-329)
330. - سورة النور الآية (6 ،7 ،8، 9). [↑](#footnote-ref-330)
331. - البخاري، صحيح البخاري، كتاب الرهن، باب إذا اختلف الراهن والمرتهن. [↑](#footnote-ref-331)
332. - البخاري، صحيح البخاري، كتاب الرهن، باب إذا اختلف الراهن والمرتهن. [↑](#footnote-ref-332)
333. - د. محمد سامي النبراوي: استجواب المتهم، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968- 1969م، ص 441. [↑](#footnote-ref-333)
334. - المرجع نفسه، ص491. [↑](#footnote-ref-334)
335. - د. محمود محمود مصطفي : شرح قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988م، ص303. [↑](#footnote-ref-335)
336. - د. سامي صادق الملا: المرجع السابق ، 175. [↑](#footnote-ref-336)
337. - د. أحمد فتحي سرور: المرجع السابق، ص 384. [↑](#footnote-ref-337)
338. - د. أحمد محمد محمد العلفي: المرجع السابق، ص478. [↑](#footnote-ref-338)
339. - عدلي خليل: المرجع السابق، ص98. [↑](#footnote-ref-339)
340. - ينظر: د. أحمد محمد محمد العلفي، المرجع السابق، ص450. [↑](#footnote-ref-340)
341. - . سامي صادق الملا، المرجع السابق. ص371. [↑](#footnote-ref-341)
342. - سلطان الشاوي: أصول التحقيق الإجرائي، كلية الحقوق، جامعة بغداد، 1982 م، ص 162 [↑](#footnote-ref-342)
343. - ادريس طارق السباعي، تطبيقات جنائية، بدون طبعة، ص57، 58. [↑](#footnote-ref-343)
344. - د. حسن صادق المرصفاوي: المرجع السابق، ص 60. [↑](#footnote-ref-344)
345. - د. محمود محمود مصطفي: المرجع السابق، ص 622. [↑](#footnote-ref-345)
346. - د. حسن صادق المرصفاوي: المرجع السابق، ص 60. [↑](#footnote-ref-346)
347. - د. أحمد فتحي سرور: المرجع السابق، ص645. [↑](#footnote-ref-347)
348. -محمود نجيب حسني: المرجع السابق، ص701، 702. [↑](#footnote-ref-348)
349. - عدلي خليل: المرجع السابق، ص176، 177. [↑](#footnote-ref-349)
350. - إبراهيم راسخ: التحقيق الجنائي العملي، الطبعة الأولي، بدون دار نشر ومكان نشر، 1991م، ص474. [↑](#footnote-ref-350)
351. - مجموعة أحكام النقض المصري، جلسة 15/3/1956م، القضية رقم 36، ص361. [↑](#footnote-ref-351)
352. - سامي صادق الملا: المرجع السابق، ص39. [↑](#footnote-ref-352)
353. - المستشار فرج علواني هليل، التحقيق الجنائي والتصرف فيه، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2006م، ص416 [↑](#footnote-ref-353)
354. - د. عبد الحميد الشواربي: المرجع السابق، ص431. [↑](#footnote-ref-354)